

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

رقم التسجيل :

كلية الآداب و اللغات

رقم الإيداع :

قسم اللغة العربية و آدابها

لغة الهندسة في كتاب الرياضيات للسنة السادسة من التعليم
الأساسي
دراسة دلالية في التركيب اللغوي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الدلالة

إشراف الأستاذ الدكتور :

بلقاسم ليارير

إعداد الطالب :

رزيق بوزغاية

لجنة المناقشة :

رئيسا	أ.د /
مشرفا و مقورا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د / بلقاسم ليارير
عضوا	د /
عضوا	د /

السنة الجامعية :

1426 - 1427 هـ / 2005 - 2006 م

إهداء

إلى والدي ..

شكر و عرفان

أشكر أستاذتي الكريمة خيرة عون التي جادت عليّ بمراجعتها و نصائحها .
و أستاذتي الفاضل بلقاسم ليارير الذي قبل الإشراف على مذكرتي و شجعني على
المضي فيها .
كما أشكر أيضا أستاذتي الأفاضل الذين أطروني في مرحلة الدراسة النظرية ، و على
رأسهم الدكتور عبد الله بوخلخال و الدكتور رابح دوب و الدكتورة يمينة بن مالك .

مقدمة

لم تعد أهمية درس المعنى خافية على اللسانيين، إذ هو جزء من مادة بحثهم : اللغة ،
و قد أجمع العلماء - قديما و حديثا - على ارتباطها بالمعنى من ابن جني إلى فردينان دي
سوسير (F.De Saussure) .

و علم الدلالة - بوصفه فرعا من اللسانيات - يهتم باللغة مهما كان نوعها أو
مستواها: من الشارع إلى الأدب ، و من الفن إلى العلوم ... كلها يحضى باهتمام اللغوي ، و
إذا كان علم الدلالة يقدم وسائل معينة لدرس لغة الأدب أو المجتمع ،فانه يزودنا - من الناحية
النظرية على الأقل - بوسائل مناسبة لفهم سنن المعنى في لغة العلم .

و لغات العلوم تختلف باختلاف الموضوع : البلاغي بخلاف الدلالي ، و الفيزيائي
بخلاف عالم النبات ... فلكل مجال معرفي مصطلحاته الخاصة التي تستوجب نوعا من المهارة في
ممارستها و توظيفها . و مع ذلك هناك سمات مشتركة بين لغات العلوم جميعا تظهر - دلاليا -
في مستوى الوظيفة و مستوى التركيب ، و هذه السمات هي ما يميز المعارف الدقيقة عن
الآداب و الحياة الاجتماعية .

و الهندسة - في الكتب العربية - لها لغتها ، و المدونة المختارة (كتاب الرياضيات للسنة
السادسة من التعليم الأساسي) نموذج مناسب لدراسة تبحث في قانون الدلالة المميز للمعرفة
الإنسانية الدقيقة ، و دوافع هذه المناسبة سيأتي ذكرها .

إن التعبير عن المعاني و المفاهيم الهندسية يحتاج إلى الدقة ، ذلك أن التراكيب اللغوية في
كتاب التلميذ - و التي يمارسها المتعلمون - تعد وسيلة الاستنتاج العلمي البعيد عن الغموض ،
فدارس الهندسة و مدرستها - على السواء - في حاجة إلى لغة لها قواعدها الدلالية الخاصة التي
تميزها - كلغة علم - عن الفن و الحياة .

و الجلي أمام أعين الدارسين أن البحث انصبّ - منذ أمد - على جانب واحد من
الدلالة في لغة العلم و هو المصطلح : المصطلح منفردا خارج أي سياق . إذا نظرنا في أعمال
المجامع اللغوية في أنحاء الوطن العربي ، و في منشوراتها ، و في كتابات اللغويين العرب
- المحدثين منهم تأكيدا - مؤلفات كانت أم مقالات ، أم رسائل جامعية نلمس مستوى واحد
من الدلالة هو الكلمة : اجتماع الصوت ، و الصرف ، و المعجم . و لهذا المسلك ما يبرره ،

فإن الوضع الحضاري للوطن العربي من التبعية و نظم التقليد - المفروض - بهدف مواكبة التطور العلمي في الغرب كان يستوجب هذا المنحى من العمل اللغوي ، أي الاجتهاد في وضع مقابلات عربية لكل ما جدّ من مخترعات و مفاهيم معاصرة عند القوم ، و الحاصل - عندئذ - أنّ الأبصار كلها رجعت إلى مستوى الكلمة (أو الوظيفة) ممثلة في المصطلح ، أما درس تركيب هذه الكلمات و علاقاتها الدلالية في السياق فلم يكن موضوعا ذا بال .

لقد نال المصطلح عناية عديد الباحثين كالدكتور فايز الداية في كتابه (معجم المصطلحات العلمية العربية القديمة) و محمد سويسبي في رسالته (لغة الرياضيات في العربية) ، و الأستاذ صبري إبراهيم السيّد في مؤلفه (المصطلح العربي : الأصل و المجال الدلالي) هذا من ناحية التطبيق ، و أما التنظير فجاءت فيه عدّة أعمال ك (وضع المصطلحات) لمحمد طي ، و كتاب (التعريب بين المبدأ و التطبيق) للدكتور أحمد بن نعمان . و أما المعاجم التخصصية فكثيرة لا يستوعبها حصر ، و اتجهت جهود أصحابها إلى وضع المقابلات العربية لمصطلحات أجنبية في الفيزياء و الرياضيات و المنطق ... الخ .

و الواقع - الذي لا مفر من الإقرار به - أن هذا المستوى (المصطلح) يستحق ما يولى له من اهتمام لأنّ عليه مدار اللغة ، لكن الحقيقة - التي لا تخفى - أن درس مستوى التركيب في اللغة العلمية العربية نادر أو قد يكون معدوما ، و الأمر راجع - حتما - إلى اشتغال مؤسسات الترجمة بوضع المقابلات دون النظر في سياقها اللغوي .

إن هذه الرسالة ستنتقل من مدونة علمية : كتاب الرياضيات بتركيز الاهتمام على موضوع الهندسة و لغتها ، ليس لفهم الطرق المرسومة في وضع المصطلحات و صياغتها و المفاضلة بينها ، و إنما الهدف - هنا - هو دراسة التركيب الذي ترد فيه هذه المصطلحات من ناحية الدلالة وفق نظرية تحليل المكونات .

و قد اجتمعت جملة أسباب لتجعل من هذا الموضوع محل اهتمام :

أولها : أنه موضوع قلّ تناوله ، بدليل أن معظم الدراسات في لغة العلم اتجهت نحو مستوى الكلمة ، و درست المصطلح بمعزل عن سياقه مع أن النظريات الدلالية - و منها تحليل المكونات - تهتم ببحث دلالة الكلمة في سياقها .

ثانيها : تزايد الحديث عن اللسان العربي و قدرته على استيعاب علوم العصر ، و امتداد ذلك إلى البحث في مكمن الخلل : هل هو في اللغة أو في مستعملها ؟ فإذا كان النقد قد كيل مرات للمصطلح العربي فإن عديد المؤسسات و الشخصيات تجتهد في رد هذا الأمر . و أما إذا كان النقص من ناحية التعبير العلمي فإن الأمر يتعلق بالناطق و اللغوي في عدم الإحاطة بقوانين الدلالة في التركيب .

و ثالث الدوافع لاختيار الموضوع عدم إيلاء البحث الأكاديمي قيمته في صياغة العربية العلمية ، و ترك الممارسة اللغوية ارتجالاً لدى أهل التخصص من معلمين و متعلمين و باحثين ، غير مبالين بالدلالة الدقيقة لكل مصطلح علمي و ما يترتب على ذلك في بناء السياق .

و رابعها شخصي ، ذلك لاشتغال كاتب هذه الكلمات أستاذاً للتعليم الأساسي ، و ممارسته لغة الهندسة ، مع تسجيل بعض الملاحظات عن سياق هذه اللغة ، و كيفية تعامل مصطلحاتها فيما بينها ، ثم اهتمامه بعلم الرياضيات في مرحلة الدراسة الثانوية و بعدها ، و كان ذلك فرصة لاستقراء لغة الرياضيات في العربية .

و أما عن اختيار الهندسة كمجال لدراسة اللغة فذلك راجع لأسباب ثلاثة :

الأول : أن الاستعمال العربي للغة الهندسة ثري و تراثه ضخم ، و ممارسته مبنوثة في المناهج التربوية و الكتب المدرسية ، و المصادر العلمية - قديمها و حديثها - و دروس الهندسة تعتمد - أساساً - على التعبير الفصيح لأن همها الوصف أولاً ، و قد اعتمدت الكتب المقررة في المدرسة الأساسية تركيباً للمصطلحات يحفظ دلالتها الدقيقة .

و الثاني : أن موضوع الهندسة في المدرسة الأساسية سهل المأخذ ، و الإحاطة بمفاهيمه الأساسية يسيرة على كل مبتدئ ، بل إن هذه المعارف البسيطة غدت من قبيل الثقافة العامة لدى جمهور المتعلمين ، و يتأتى للغوي درس هذا الموضوع دون حاجة إلى التخصص فيه أو صرف وقت كبير للإلمام به .

و الثالث : أن الرياضيات في المدرسة لا تصير علماً إلا في الطور الثاني من التعليم (بدءاً بالسنة الرابعة) بعد أن كانت قبل ذلك تربية تقوم على المحسوسات من الأشياء ، أما في الطور الثاني فتقدم المادة علماً يقوم على التجريد ، و تصاغ في تركيب لغوي مناسب و متجانس .

و عن أهداف البحث يمكن القول إن المراد ليس درس المصطلحات مفردة معزولة
ببحث صياغتها ، و المفاضلة بين المتشابه منها ، أو النظر في عمل مجامع اللغة من ترجمة
و تعريب و قضايا دجيل و أصيل ... فإن كل ذلك أدخل في علم المصطلح و علم المفردات
و صناعة المعاجم ، و إنما تظهر أهداف هذه الدراسة في جملة نقاط :

1- قيمة علم الدلالة في دراسة اللغة - على اختلاف مستوياتها في الفن والعلم والحياة-
و عرض نظرياته الدلالية السابقة إلى ذلك : المجال الدلالي ، و السياق ، و تحليل المكونات .
2- العودة إلى مفاهيم لسانية أساسية : اللغة ، و الدلالة ، و المعنى ، لما لها من أثر في
وجهة البحث الدلالي من جهة ، و لما حدث لها من مفارقات في المؤلفات العديدة حيث
صارت فضفاضة ، قليلة القيمة ، تفتقر لعنصر تواصل حقيقي بين الكاتب و القارئ، أو لنقل :
في الوسط العلمي ، و ليس معنى ذلك أن الرسالة ترمي إلى وضع مفاهيم جديدة، و إنما الأمل
ينحصر في اتفاق مبدئي على هذه المصطلحات الرئيسة في علم الدلالة بالعودة إلى مصادر لغوية
معروفة .

3- بيان الدلالة الدقيقة لمصطلحات الهندسة من خلال توظيف المدونة للتعريفات
و الأشكال و التمارين ، و أهم من ذلك كله توظيفها للسياق بكيفية تحافظ على معالم الدلالة
المعجمية أو الأساسية ، على هذا بالإمكان وضع معجم لمصطلحات هندسية ورد استعمالها في
ثنايا المدونة تمهيدا لدرس تراكيبيها .

4- استقرار التراكيب اللغوية ، و تعقب اطراد مصطلحات بعينها في أماكن مختلفة
لمعرفة العلاقات الدلالية فيما بينها .

5- التعرف على المجالات الدلالية في لغة الهندسة ، و تأثيرها على السياقات بناء على
علاقات تركيبية ، و استثمارها لمعرفة المكونات الدلالية الأساسية لمفردات المعجم ، و سيقود
ذلك إلى تبين قيود الاختيار في الجمل و تأثيرها الدلالي على بقية المكونات في نفس السياق .

6- الكشف عن الظواهر الدلالية : الترادف و الاشتراك ، و تطور الدلالة كأوجه مختلفة
لمبدأ لساني واحد هو : علاقة الدال بالمدلول ، و التعرف على مميزات اللغة العلمية عن الأدبية
فيما يخص هذه الظواهر ، و علاقة كل ذلك بالتركيب .

و عملا على الوصول إلى هذه الأهداف - أو قريب منها - سار البحث وفق الخطة

التالية :

أ - مدخل : يهدف إلى البحث في وظيفة اللساني مع لغة العلم ، و بيان دوره في درس هذا المستوى المتميز ، و كذا قيمة الوسائل الدلالية في تحليل لغة العلم و تحديد سنن المعنى فيها ، بعد أن اقتصر هذا البحث - مدّة من الزمان - في مدونات أدبية ، أو نصوص قرآنية .

ب - باب أوّل: يحوي الجانب النظري ، و اختير له عنوان : مبادئ نظرية لأن مادته لازالت تحتاج إلى مزيد بحث و تقصّر ، كما أن اللسانيات لم توفر نظرية خاصة بلغة العلوم ، و إنما يحتاج الدارس للعودة إلى مفاهيم رئيسة في علم اللغة يستمد منها وسائل الدرس ، و الحديث عن اللغة أو المعنى أو الدلالة قد تفرع في شتى الاتجاهات حتى بدت هذه المفاهيم - على كثرة تناولها - غامضة أحيانا ، بعيدة عن أن تكون ناجعة في التحليل و الاستقراء ، و يضم الباب الأول فصولا ثلاثة :

فصل (1): اللغة و علم الدلالة ، و ينبئ هذا العنوان عن علاقة قائمة بين علم الدلالة من جهة ، و مفهوم اللغة من جهة ثانية ، لأنها تمثل مادته الأساسية ، و أكثر من ذلك فإن فهمنا لهذه المادة هو الموجه الرئيس لطرق التحليل الدلالي ، ما الفرق بين المعنى و الدلالة ؟ و ماذا يعني كل من المصطلحين ؟ ما موضوع علم الدلالة أساسا ؟ هذه التساؤلات و غيرها ضرورة في بحث كهذا ، و الرجوع إليها يعدّ تأسيسا لقاعدة تواصل بين الكاتب و القارئ ، ذلك أن كثيرا من المصطلحات اللسانية العربية فقدت قيمتها العلمية من خلال الاستعمال الفضفاض و المتشابك ، و قليلا ما يتفق هذا التوظيف و يتوحد ، و هذا الفصل الأول يحدد هذه المفاهيم الأساسية بناء على المصادر اللغوية حتى يمكن استعمالها كوسائل في البحث .

فصل (2): الظواهر الدلالية محاور لعلم الدلالة ، فإذا كانت اللغة موضوعا لعلم الدلالة ، فإن محاوره تدور في فلك هذه المادة و كلها تنطلق من مبدأ لساني واحد: علاقة الدال بالمدلول ، و هذه الظواهر مختلفة منها : الترادف ، و الاشتراك ، و المصطلح ، و التطور الدلالي ، و ليس القصد من هذا الفصل طرح تصورات جديدة إزاءها ، و إنما الهدف بيان الوجه الدلالي لهذه الظواهر و علاقتها بالتركيب إذ هو مضمون الرسالة ، و لذلك كان من أهم ما تجدر دراسته في البحث الدلالي ظاهرة العلاقات السياقية على أنها المستوى الذي تلتقي فيه كل الظواهر ، و هذه العلاقات هي ما يعطي مفهوم النظام للغة ، و أما الاقتصار على الكلمة المفردة (أو المصطلح وحده في لغة العلم) فهو حصر للبحث في مستوى واحد من الدلالة .

فصل (3): النظريات الدلالية، يقترح هذا الفصل عرض ثلاث نظريات: المجال الدلالي ، و السياق ، و تحليل المكونات ، و يركز هذا العرض على صلة هذه النظريات ببعضها من جهة ، و على تظايرها في تفسير التركيب دلاليا من جهة ثانية ، و قد يولى الاهتمام أكثر بالتحليل التكويني لما له من دور في تحليل السياق ، و معرفة عناصره الرئيسة، و صياغة العلاقات السياقية وفقا لمفهوم المكون الدلالي ، كما أن هذا التحليل يدرس حالة الشذوذ اللغوي (أو انعدام الدلالة) و شروط النحو و المعجم في بناء تركيب دال .

ج - باب ثان: يضم التطبيق ، و المشكلة الأساسية في هذا القسم من العمل هو توظيف المكتسبات التحليلية لعلم الدلالة في دراسة التركيب اللغوي للهندسة ، و قد وضع لهذا الجانب عنوان: دراسة دلالية في تركيب لغة الهندسة ، و القصد من ورائه الإجابة على سؤالين:

ن متى يكون للتركيب دلالة ما ؟ و متى تنعدم دلالاته فيصير شاذا ؟

ن لماذا يطرد ارتباط مصطلحات بعينها في سياقات مختلفة و ما هو التفسير الدلالي لذلك ؟ .

و قد جاء هذا الباب في فصول ثلاثة أيضا :

فصل (1) : المعجم : يتعرض لسرد المصطلحات الهندسية الواردة في المدونة ، و يستثني من ذلك ، المفردات التربوية أو المعبرة عن أدوات يستعملها المتعلم و المهندس ، إذ المعول عليه في الهندسة هو الماهية المجردة ، و سرد هذه المصطلحات مقدمة لدرس تركيبها في جمل لغوية ، و ليس المقصود بيان معناها بقدر ما نقصد إلى عرض أصولها العربية - إن وجدت - لما لذلك من أثر في فهم تطور الدلالة .

فصل (2): قوانين التركيب الدلالية : و مجمل مادته الإجابة على السؤالين المتقدمين ، و هذا الفصل من الرسالة يستوجب عرض النصوص كما وردت في المدونة ، و تحليلها من جهتين :

ن من جهة النحو لأنه إطار العلاقات السياقية .

ن من جهة المعجم ، لأن التركيب لا يقوم إلا بتناسق معنوي بين عناصره المكونة، كما أن المعجم هو محتوى علاقات السياق ، و على خلاف ما ذهب إليه أكثر المحققين من دارسي العربية ، فإن التراث الدلالي لدى العرب لا يحصر علاقات التركيب في النحو وحده ، و لا يقوم التواصل إلا باجتماع النحو و المعجم، دون إهمال لمستويات: الصوت ، و الصرف .

فصل (3): الظواهر الدلالية : هذه الظواهر ليست إلا نتيجة حتمية لطبيعة السياق موضع النظر ، و الحديث عن الترادف و الاشتراك و تطور الدلالة - على تفرعه - يرجع إلى أصل لساني واحد هو علاقة الدال بالمدلول ، و أهمية الإشارة إلى هذا كامنة في تأثر الظواهر - و تأثيرها أيضا - على معطيات التركيب ، و الواجب ذكره هنا أن منهج التحليل و المقارنة آني لا يلتفت إلى تاريخ المعنى أو تطوره الزمني ، و إنما يركز - كما فعل البلاغيون و الأسلوبيون و غيرهم من محترفي الدرس اللساني للأدب - على طبيعة المعنى و حرakteه بالنظر إلى السياق وحده .

و لا يخفى على المدقق ما لهذا الاتجاه في البحث من فوائد علمية و تربوية ، و لكن الرسالة الأكاديمية تبقى محكمة - على الدوام - بصيغة الوصف كحال العلوم الحديثة جميعا ، فالمضمون و وصف ، و أما المعايير التي تحيل إليها عملية التحليل هذه فليست إلا نتاجا طبيعيا لماهية اللغة العلمية ، فليس القصد من كتابة هذه الكلمات تضيق أفق التعبير العلمي بقدر ما هو محاولة الكشف عن طبيعته الدلالية المتميزة ، و ظواهر المعنى التي تحكمه ، و أملا في ذلك ترجع الرسالة إلى ثلاث مجموعات من الدراسات :

أ - مجموعة أولى أكثرها دراسات عربية قديمة ، يغلب عليها طابع المعيار ، حيث دأب العرب على تحديد معاني كلمات المعجم بدقة و توضيح استعمالها ، مع بيان التراكيب التي يستخدم فيها لفظ دون آخر و الهدف من ذلك حفظ اللغة ، و الفائدة من هذه الدراسات تعرّف علاقات الدلالة بين كلمات السياق الواحد ، و تأثير بعضها في بعض ، مع تناول القدماء لجانب مهم من تطوّر المعنى بنوعيه الآني و التاريخي و إن لم يوظفوا مصطلحات اللسانيات الحديثة كـ (فقه اللغة) للثعالبي ، و (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري ، و (إصلاح المنطق) لابن السكيت، و لسان العرب لابن منظور ، و صحاح الجوهري .

ب - مجموعة ثانية : هي كتب حديثة في علم الدلالة من حيث موضوعه و مناهجه و نظرياته ، و بلورت هذه الأبحاث مصطلحات جديدة لوصف الظواهر الدلالية ، و معظم هذه الدراسات إما تأريخي لتطور هذا العلم ، أو نظري يحدد وسائل البحث في المعنى اللغوي ، أو تطبيقي يسقط معارف اللسانيات على النتاج الأدبي ، من ذلك (علم الدلالة العربي) للدكتور فايز الداية ، و (علم الدلالة) لجون ليونز، أو بيار قيرو ، أو بالمر فرانك .

ج- مجموعة ثالثة من المراجع في اللغة العلمية ، منها كتب تمارس هذه اللغة دون تنظير لها كالكتب المدرسية ، و المؤلفات العلمية ، و منها كتب أنصب جهد أصحابها على المصطلح من حيث وضعه و صياغته و توحيدده ، و كذا أعمال مجامع العربية في أنحاء الوطن العربي ، و يمكن أن نقرا في هذا الجانب مجلة مجمع القاهرة ، و (لغة الرياضيات في العربية) للدكتور محمد سويسى ، (و المصطلح العربي : الأصل و المجال الدلالي) للأستاذ صبري إبراهيم السيد ، و كتاب (التعريب بين المبدأ و التطبيق) للدكتور أحمد بن نعمان ، و غيرها كثير .

على هذا الأساس نميز بين الدراسات القديمة التي اهتمت بالسياق دون المصطلح العلمي متبعة - في الأغلب - المنهج المعياري لحفظ اللغة ، و الدراسات الحديثة التي احتفت بالمصطلح معزولا عن السياق ، و يحاول هذا البحث الجمع بين الاهتمامين مستعينا بما كتب تنظيرا لعلم الدلالة ، أي دراسة المصطلح العربي في سياقه من الناحية الدلالية منتهجا نظرية تحليل المكونات التي تستفيد من المجال الدلالي و السياق في آن واحد، و تجتمع فيها أفكار علماء - على اختلاف اهتماماتهم - كجون ليونز و جيرولد كاتز و ستيفان أولمان ، و فرانك بالمر ، و الداعي إلى ذلك أن التحليل التكويني يساهم في تفسير التركيب اللغوي بناء على مرجعين: المعجم و النحو مقترحا مفهوم (قيد الاختيار) الذي يحدد الدلالات الواردة في سياق واحد وفقا للعلاقات النحوية .

و لعلّ أهم عقبة وقفت في وجه البحث هي ندرة هذا النوع من الدراسات اللسانية للغة العلم ، و بالتالي نقص المراجع الموضوعية فيه ، و العودة إلى التطبيقات الأدبية لنظريات علم الدلالة و مراجعتها و استغلالها في قراءة النصوص العلمية عمل غير يسير يحتاج إلى جد في البحث و صبر على عناء الدرس ، ثم إن علم الدلالة ذاته حديث عهد باهتمام العلماء ، و هو متغير غير مستقر ، و مفاهيمه الأساسية (كالمعنى و الدلالة) و نظرياته غير ثابتة و تشوبها النسبية في كثير الأحيان ، كما أن نتائج المتخصصين فيه تبقى اجتهادات محل أخذ و ردّ .

و على الجملة فإن اللسان العربي يتطلب - في هذا الوقت - توجيهها للدراسات نحو خدمة الرصيد العربي من المعارف اللسانية حول لغة العلم ، و بحث الواقع و الإمكانيات التي يحوزها هذا اللسان بوصفه أنموذجا للغة إنسانية عريقة تواجه مشاكل التطور المعرفي ، و مزاحمة الألسنة الحية في ميادين شتى من الحياة ، و لا قيمة لدرس لساني ينحصر في ميدان واحد

كالأدب ، إذا لم تدعمه دراسات أخرى في السياسة و الصحافة و العلوم الدقيقة و غيرها ،
لتمنح الحياة للسان عريق له أصول معروفة كالعربية .

مدخل

دور اللساني في بحث لغة العلم

إن دارس الرياضيات يكتسب - مع مرور الوقت و بمداومة التمرين - قواعد ضمنية لممارسة اللغة الرياضية دون أن يرجع في ذلك إلى قوانين مدوّنة . فالرياضي لا يجد معنى للعبارة التالية : القطعتان المستقيمتان متوازيتان ؛ لأن التوازي - بوصفه حالة هندسية - له مجاله الدلالي الذي يستعمل فيه إذ هو حالة تنشأ بين المستقيمات لا القطع المستقيمة . و نفس الموقف يتكرر في مثال آخر : الطولان متقايسان ؛ إذ التقايس يكون بين جسمين و لا يكون بين قيمتين ، فالطول - في حقيقته - قيمة مقدرة و عند مقارنتها بقيمة أخرى إنما نستعمل مصطلح التساوي لا التقايس .

إن هذه الملاحظات حول العلاقات السياقية تتكرر دائما ، و يدل الاستقراء على أن هناك قانونا يحكم تركيب المصطلحات العلمية في الهندسة و في العلوم الأخرى ، غير أن اهتمام اللغويين العرب في العصر الحديث قد انصب دائما على المصطلح معزولا - أي من خلال مستواه المعجمي - دون نظر في السياق الذي يرد فيه .

و قبل الولوج إلى هذا الموضوع كان لابد من بحث سؤال ملح : من الأجدر بتناول دراسة كهذه ؟ هل هو الرياضي (دارس الرياضيات) أم الفيلسوف (دارس فلسفة العلم) أم اللساني المهتم باللغة ؟ و للإجابة عن هذا التساؤل لا مناص من عرض عمل كل واحد من هؤلاء الثلاثة .

أما الرياضي فإن مادة بحثه هي الرياضيات ؛ ففي الهندسة - و هي نموذج الرسالة - يتناول المفاهيم الأساسية من أجسام و علاقات و مقادير ، كأن يبحث في المستقيم و النقطة و المضلع ، و في العلاقات قد يدرس التوازي و التساوي و التعامد ، أما في المقادير فينظر في الأطوال و المساحات و الحجوم و غيرها ، فهو بهذا يدرس مضمون العلم دون التفات كبير إلى لغة هذا المضمون ، و تغدو اللغة عندئذ وسيلة للبحث لا غاية له .

و ليس معنى ذلك أن لا دور للعالم في وضع المصطلحات التي تعينه في دراسته ، يقول ستيفن أولمان (S.Ullman) : >> و من الميادين التي تتحتم فيها الدقة في تحديد المعاني ميدان العلوم ، فالباحثون في كل العلوم لغويون إلى حد معين ، فهم المسؤولون عن ابتكار نظم مطردة من المصطلحات ، أي عن تكوين هيكل لغوي يمكنهم من التحدث عن قضاياهم و مشكلاتهم ،

أما علماء اللغة و فلاسفة الكلام فلهم موقف غريب في هذا الشأن ، فهم مضطرون إلى ابتكار لغة خاصة ليتحدثوا بها عن اللغة نفسها >> (1) .

و الظاهر أن مهمة وضع المصطلح تقع - في الوطن العربي - على عاتق اللغوي دون العالم المتخصص على عكس ما يرى أولمان ؛ لأن المستوى الحضاري للأمم يحدد الطرق الكفيلة بذلك . فالغرب يملك مستوى راقيا من المدنية ، و هذا بحد ذاته يمكن للغة و يبعث فيها الحيوية و النشاط لتساير هذا الرقي، يقول فردينان دي سوسير (F.de.Saussure) في محاضراته : >> إن درجة متفوقة من الحضارة تمهد لنمو اللغات الخاصة : اللغة الحقوقية ، و المصطلحات العلمية >> (2) بهذا يتضح دور العالم في وضع لغته . أما في العالم العربي فالأمر مختلف ؛ ذلك أن المصادر العلمية العربية تقوم على ترجمة المؤلفات الأجنبية ، و في الترجمة يتم اختيار الكلمات المناسبة لوضع اللغة الأم بالرجوع إلى أصول مضبوطة ، مع مراعاة الأنظمة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية حتى لا تبدو المصطلحات الجديدة نشازا داخل نظام مؤتلف ، و لا سبيل إلى ذلك إلاّ بالاعتماد على مهارات اللغوي الذي يدرس وضع المقابلات العربية للاكتشافات الحديثة بما يناسب طبيعة اللسان ، هذا عن مهمة العالم .

و أما الفيلسوف فإنّ ما يربطه بالموضوع هو بحثه في فلسفة العلم ، و هو اختصاص قائم بذاته ، و >> عادة ما نعرف فلسفة علم من العلوم بأنها بمثابة ما يقال عن هذا العلم ، و لا يكون من بين قضاياها >> (3) ، أي أن موضوع الفلسفة متميز عن موضوع العلم الذي تهتم بدراسته ، فهي لا تبحث مضمونه، و هذه سمة بارزة كما ورد في كلام الدكتور عزمي إسلام: >> اهتم أغلب الباحثين في فلسفة العلوم بعدة موضوعات من بينها :

- (1) - التحليل النقدي لبعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالعلم و بمبادئه الأولى
- (2) - التحليل النقدي لمنهج البحث في العلم و لبعض التطورات و المشكلات المتعلقة به
- (3) - تحليل و نقد بعض الفروض المسبقة (و خاصة الفروض الفلسفية) التي قد يأخذ بها العالم في صياغة نظرياته و قوانينه العلمية .

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة محمد كمال بشر ، مكتبة الشباب القاهرة ، ط2 : 1969 ، ص 231 .

(2) فردينان دي سوسير : محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي و مجيد نصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر 1986 ص 35.

(3) عزمي إسلام : مفهوم المعنى ، حولية كلية الآداب ، الحولية السادسة 1985 جامعة الكويت ، ص 11 .

(4) - التناول النقدي و التحليلي للغة العلم ، و التعبيرات التي تصاغ فيها قضاياها >> (1)
و تبرز هنا ملاحظتان عن الموضوع الأخير (الرابع) الذي يقع في اهتمامات الفلسفة :
أ - إذا كانت فلسفة العلم تهتم باللغة ، فإن اهتمامها هذا ليس اعتبارا لموضوع اللغة نفسها ، بمعنى أن الفيلسوف لا يدرس اللغة لذاتها من أجل فهمها ، و إنما يأتي الاهتمام بها من حيث هي وسيلة بحث في هذا العلم أو ذاك ، و لذلك ساق الدكتور عزمي إسلام الاهتمامات الكبرى للفيلسوف في المقام الأوّل و ألحق بها اللغة على أساس التابع و الوسيلة ، فهي ليست هدفا لدرس فلسفي .

ب - ما هي الوسائل التي تعتمد عليها فلسفة العلم في اللغة ؟ إنها لا تعدو أن تكون أحد نوعين :

ü إمّا أنّها وسائل فلسفية (نظريات و مناهج و مصطلحات) و عندئذ ستكون هذه الدراسة من صميم فلسفة العلوم و لا مجال للغوي أن يتخصص فيها .

ü و إمّا أنّها نظريات و مناهج و مصطلحات أنتجها البحث اللساني - و البحث الدلالي خاصة - و ستكون الدراسة عندئذ عملا لغويا ينفرد به اللساني .

هاتان النقطتان : الموضوع و الوسائل هي ما يميز دور الفيلسوف عن دور اللغوي ، و بما أن هذه الرسالة تتناول اللغة العلمية في ذاتها معتمدة على نظريات علم الدلالة و ما أنتجه البحث اللساني من مصطلحات ، فإنها بهذا ستكون رسالة لغوية .

و حتى تتبين قيمة الدراسة اللغوية الخالصة لهذا الموضوع المقترح سنعرض مثالين : أولهما ملاحظة يسجلها عالم رياضي عن لغة العلم ، و ثانيهما يبين دور الفلسفة و اللسانيات في نظرية اللسان ، لكي يتضح قصور التحليل للغة إذا لم يعتمد على معارف و مكتسبات الباحثين اللغويين .

المثال الأوّل هو رأي الدكتور محمد سويسي في لغة عالم الرياضيات ثابت بن قرّة (2) يقول : >> فكانت جملة موجزة إيجازا غير محلّ . و تراكييه متسلسلة تسلسلا منطقيا لا محلّ فيه للحشو و اللغو ، بل كتاباته كالبيان المرصوص يشدّ بعضه بعضا >> (3) .

(1) المرجع السابق ، ص : 11 .

(2) ثابت بن قرّة (أبو الحسن بن مروان) : طبيب و فيلسوف و رياضي مسلم (211 - 288 هـ) .

(3) محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، دار القلم ، تونس ط 1989 ، ص 56 .

و المثال الثاني شرح ج . كاتز (J.J.Katz) في فلسفة اللسان إذ يقول : >> على عكس اللساني الذي يتساءل - فقط - عن أداء التراكيب بطريقة ملائمة للوظائف العلمية المنوطة بها، فإن فيلسوف اللسان يجب عليه - أيضا - أن يتساءل هل توفر قواعد لحل الإشكالات الفلسفية << (1) .

لا العالم ولا الفيلسوف يستطيع - إذن- أن يصف اللغة - حتى و إن كانت لغة علم - وصفا دقيقا ليفهم نوايسها إذا افتقد المعارف اللسانية التي استخلصها المختصون بعد طول تعامل مع هذه المادة . و لقد تجلّى كيف أننا لم نلمس خصائص و مميزات واضحة للغة ثابتة بن قرة ، و لا نحن توغلنا في البحث الفلسفي بالاستغناء عن اللسانيات، لذا يقول أولمان مبينا الحاجة الملحة إلى علم الدلالة :>> فاللغة هي المادة الأساسية لوجودنا و لنظامنا الاجتماعي ، فأني تقدم في دراستها لا بدّ أن يحدث صدى بالغ الأثر في ميادين متعددة ... على أن أهمية علم المعنى ليست مقصورة على الهيئات المهنية و الأكاديمية ، فكل مستعمل للغة ، كل رجل ، كلّ امرأة ، كلّ طفل أهل لأن يتلقى دروس علم المعنى << (2) .

إننا حين ندرس لغة الهندسة إنما ندرس قوانين تركيبها مفسرة على أساس المعنى ، و هذا من صميم علم الدلالة . بالتأكيد لن نستغني عن الإحاطة ببعض المفاهيم المبدئية في علم الهندسة لأننا لا ندرس شكلا بل لغة ، بمعنى أننا لا نبحث أصواتا بل علامات ، و العلامة - كما تواضع اللسانيون بدءا من دي سوسير - تجمع الدال و المدلول معا و لا تنفرد بوجه إطلاقا . و إذا كان المعنى - منعزلا - قاسما مشتركا بين كثير من التخصصات المتباينة كعلم النفس و النقد الأدبي ، فإن اللسانيات في البحث الدلالي تنفرد بدراسة علاقة المعنى باللغة و ليس المعنى وحده .

جليُّ أمام أعين الدارسين أن البحوث الدلالية اهتمت في جانبها التطبيقي بالأدب و الحياة الاجتماعية ، فوجهت جهودها نحو جوانب محددة من اللغة المستعملة ، و قد وقر في أذهان كثير من المطلّعين على هذه البحوث أن أي درس لغوي لا بدّ أن يعتمد مدونة أدبية أو نصا قرآنيا . قد تكون العلاقة بين اللغة و الأدب وثيقة إلى درجة تؤدي إلى هذا المذهب خاصة إذا رجعنا البصر في تاريخ نشأة علوم اللغة عند العرب ، و قيامها بوصف لغة البوادي

(1) J.J katz : la philosophie du langage . PAVOT .Paris .1971 p 8.

(2) ستيفان أولمان : المرجع السابق . ص 232 / 233 .

و هي أدبية و اجتماعية في آن . لكن هل تمثل المدونات الأدبية - اليوم - كل التراث اللغوي المستعمل ؟ ستكون الإجابة - بالتأكيد - نفيًا .

لقد فطن الدكتور فايز الداية إلى ضرورة توجيه البحوث الدلالية العربية إلى توسيع مجال اهتمامها فقال في مقدمة كتابه (علم الدلالة العربي) : >> ينبغي التأكيد على ضرورة اعتماد أي دراسة دلالية عربية على التطبيقات و التحليلات القائمة على النصوص الأدبية و العلمية قديمة أو حديثة << (1) .

و يقول في موضع آخر من نفس الكتاب : >> إننا نلتمس توظيفًا للبحوث الدلالية التطبيقية على نحو واسع في حياتنا اليومية ، و يبرز ههنا دور التعريب و قضايا المصطلحات << (2) . ثم إنَّ الدكتور محمد سويسى ينقل لنا عن بيوس سرفيان (P. Servien) قوله في كتاب (العلم و الصدفة) : >> الألسنية قد أخلت بوظيفتها حين أنها لم تهيم للعلم ما يحتاجه من نظرية في اللغة << (3) . و ينسحب هذا المعنى على موضوعنا فنقول : إنَّ اللسانيات لم تضع نظرية دلالية تدرس لغة العلم .

غير أن عدم وجود النظرية لا ينفي أية دراسة في الموضوع لسبيين :

الأول : أن علم الدلالة نفسه لم يقم بعد كبناء مستقل في النظرية و التطبيق ، و لا زال عديد الدارسين في اختصاصات متباينة يضعون مشكلة المعنى ضمن مجالات اهتمامهم، كما أنه ليس هناك اتفاق بين الدلالين أنفسهم على مبادئ أساسية لهذا العلم حتى في تعريف المعنى و الدلالة ، و في المناهج و المصطلحات ، و إذا كان هذا حال الدراسات الأدبية التي يقبل عليها الباحثون باجتهاد كبير، فلم لا يكون هذا شأن اللغات التقنية أيضا .

الثاني : أن وسائل البحث الدلالي المتوفرة - و في مقدمتها نظريات السياق و الحقل الدلالية و تحليل المكونات - تؤسس لبناء نظري صالح لدرس المدونة المطروحة على بساط البحث . صحيح أن هذه النظريات قامت في البدء على نصوص الأدب ، لكنها في إطارها العام لا تخلو من ملاحظات شاملة لجوانب اللغة الإنسانية تصدق على لغة الهندسة بخاصة و بقية

(1) فايز الداية : علم الدلالة العربي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر : 1988 ، ص 10 .

(2) المرجع نفسه ص 26 .

(3) بيوس سرفيان : العلم و الصدفة ، باريس 1952، ص 142/ 143 . نقلا عن محمد سويسى : لغة الرياضيات في العربية ، ص 7 .

العلوم بعامة ، لذا ستعتمد الرسالة على مصطلحات و نظريات لسانية ، و كذا ملاحظات أوردها القدماء و المحدثون ممن اهتم بدرس اللسان .

ثم إنه لا بدّ من الإشارة في هذا الموضوع إلى القيمة العلمية للدراسة الدلالية للغة الهندسة في كتاب الرياضيات ، و تظهر هذه القيمة في جوانب ثلاثة :

(1) إن الملاحظات التي نسجلها على هذه اللغة التي ألفت بها المدونة ليست - في ثمولها - ملاحظات على اللسان العربي بل ملاحظات على اللغة ، مع العلم أن ترتيب البحث لا بدّ أن ينطلق من اللسان أولاً - و هو العربية في المدونة - للوصول إلى اللغة التي هي نظام مجرد لا يتميز بجنسية . و قد نوع الدكتور عبد السلام المسدي مظاهر اللغة في ثلاث مراتب (1) : الكلام ، و اللسان ، و اللغة ؛ فالكلام فردي خاص بالإنسان الواحد ، و اللسان خاص بالجماعة المتوحدة كالإنجليزية و الفرنسية و العربية ، أما اللغة فظاهرة عامة تشمل كل الألسنة و تمثل كل الإنسانية ، إن أهداف دراستنا هذه تمسّ كل لسان بشريّ .

(2) كون المدونة كتابا مدرسيا لا يطعن البتّة في مضمونه العلمي و لغته ، بل إنه لمن الجدير بالذكر أن كثيرا من المصادر العلمية في الرياضيات لا تملك دقة التعبير كالتّي يتوفر عليها كتاب التلميذ على الرغم من أنه موجه إلى مستويات دنيا في التعليم ، و كون المضامين العلمية المقررة في تبدل مستمر - تبعا لأهداف تربوية - لا يمسّ صحة المعارف العلمية ، كما أنه لا يهز الاستنتاجات التي تهدف إليها الدراسة حتى و لو تحولت لغة التعليم من اللسان العربي إلى لسان آخر ، أي أنّ الظاهرة الدلالية في تركيب اللغة العلمية لا تتغير بالترجمة أبدا ، و هذا المبدأ وحده كاف لدحض الفكرة القائلة إن العربية ليست لغة علم .

(3) تطوّر علم الهندسة - و هذا مجال تبخته الفلسفة - لا يؤثر في نتائج الدرس الدلالي لتركيب اللغة ؛ فانتقال الهندسة القديمة إلى اقليدس ، ثم إلى الهندسة الجبرية أو التحليلية ، أو إلى الفضائية قد أدّى إلى تغيير في الفكر الرياضي و لكنه يحافظ في كلّ حالاته على المحيط الدلالي للمصطلحات ، و على علاقتها القائمة بالمعنى .

و لأجل تحقيق هذه القيمة العلمية كان لا بدّ للرسالة من أن تتضمن جانبين : نظري و تطبيقي ، و كلاهما يدور حول التفسير الدلالي للسياق ، فالاهتمام لا ينصب على

(1) عبد السلام المسدي : اللسانيات و أسسها المعرفية . الدار التونسية للنشر 1986 ، ص 83 .

المصطلحات منعزلة و إنما على تركيبها ، أي أن العمل سيتوجه إلى وصف ظاهرة التركيب بالرجوع إلى المعنى ، فالمستوى الدلالي الأخير (السياق اللغوي) هو محطّ النظر ، إذ أنه من خلال استقراء الشواهد المتعددة في كتاب الرياضيات يتحدد المعجم و هو قائمة المصطلحات المستعملة ، و من خلال السياق تتضح المجالات الدلالية الكبرى لهذا المعجم ، و بناء على ذلك - و على الشواهد - تتبين العلاقات بين هذه الحقول الدلالية التي بإمكانها تفسير الظواهر التركيبية المطردة المشار إليها في أول هذا المدخل .

و على هذا الأساس لا مناص من إثبات الجانب النظري الذي توضع مادته تبعاً لما يحتاجه التطبيق مع التأكيد على أن موضوع اللغة صعب التناول و خاصة إذا تعلق الأمر بالمعنى ، و أول أسباب هذه الصعوبة فوضى المصطلحات في اللسانيات العربية و الأجنبية ، مما يجعل عديد البحوث - في كثير من الأحيان - قليل الفائدة .

الباب الأول

مبادئ نظرية

فصل 1 : اللّغة و علم الدلالة

فصل 2 : الظواهر الدلالية محاور لعلم الدلالة

فصل 3 : النظريات الدلالية

هناك دوافع متعددة تساهم في اختيار عنوان (مبادئ نظرية) لهذا الفصل أهمها:

1- أنه ليست هناك نظرية دلالية تامة -لحد الآن- وإنما هناك تطبيقات، وما يتوفر لدى الباحثين إنما هو جملة مبادئ يعملون على استكمالها من أجل بناء نظريات مناسبة لموضوع المعنى .

2- إن اللسانيات لم توفر منهجا خاصا لدرس لغة العلوم . كان بإمكان هذا البحث أن يكتفي بعرض نظرية خاصة لو وجدت ، و لكن مع غيابها يضطر الباحث إلى مناقشة الوسائل المتاحة مع توضيح مصطلحاته التي يوردها .

3- الموضوع والهدف هو الذي يحدد المنهج ، و لغة الهندسة لم تستفد بعد من خدمات اللغويين، فإذا التفت الدرس إلى موضوع كهذا لزمته وسائل نظرية معينة و مناسبة .

4- لا يمكن الاستغناء عن تناول مفاهيم أساسية كاللغة و الدلالة و إن كانت تبدو مستهلكة . ولكن الحقيقة العلمية في العلوم الإنسانية تعاني كثيرا من الاضطراب ، و تتصف المفاهيم الأساسية بشيء من الغموض و قلة التحديد مع اختلاف واضح بين الكتاب ، بل عند الكاتب الواحد . إن فهم هذه المصطلحات هو منطلق أي بحث دلالي .

الفصل الأول

اللغة وعلم الدلالة

أ- في الماهية اللسانية للعلم :

أ-1- اللغة

أ-2- العلامة اللسانية و المثلث القاعدي

أ-3- اللسان لغة و كلام

ب - علم الدلالة :

ب-1- الاهتمام بالمعنى في تاريخ علوم اللغة

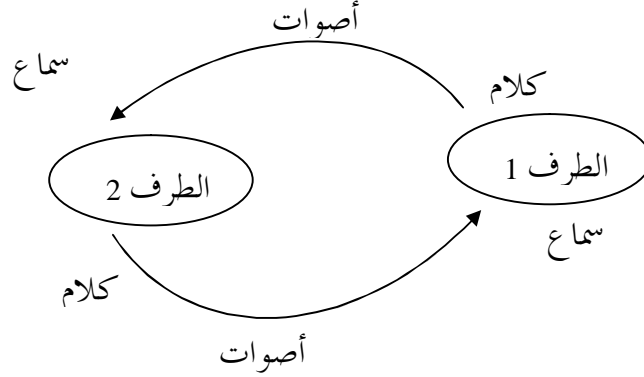
ب-2- تعريف علم الدلالة

ب-3- المعنى والدلالة

ب-4- المستويات الدلالية

أ-1- اللغة :

يرجع الاختلاف في تعريف اللغة -كثيرا من الأحيان- إلى التباين في وجهة النظر إلى دائرة التواصل ، فيركز المعروفون في كل مرة على مستوى واحد من هذه الدائرة :



شكل : 1

تبدأ العملية من الطرف الأول حيث تقوم عمليات عقلية بوضع تصورات تتم مقابلتها بالصور السمعية المناسبة - على حسب العادات اللغوية - وبعدها تترجم هذه الصور إلى أصوات عن طريق عملية الكلام التي تدخل فيها أعضاء النطق . أما في الطرف الثاني فتوجد نفس المراحل و لكن بعكس الترتيب كما يلي :

سماع ← صور سمعية ← صور ذهنية . وهكذا تبدأ الدورة من جديد . و الملاحظ

هنا أن العملية تتسم - في طبيعتها - بثلاث مراحل :

1- مرحلة ذهنية (نفسية) من التصور (concept) إلى الصورة السمعية (image)

(acoustique) أو العكس عند المتلقي .

2- مرحلة فيزيولوجية : حركة أعضاء النطق في إصدار الأصوات ، أو استقبال الأذن

لها و ترجمتها إلى إشارات كهربية .

3- مرحلة فيزيائية : انتقال الأصوات في الهواء على شكل أمواج .

فإذا ما نظرنا إلى المرحلة الأخيرة ، عُرِّفت اللغة على أساس مادي بأنها أصوات كما قال ابن جني : << حد اللغة أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم >> (1) . و إذا نظرنا إلى المرحلة الثانية رأينا اللغة كلاما ، يقول محمود السعران : << الأصل في اللغة أن تكون كلاما ، و أن تكون مشافهة ، أما الكتابة أو اللغة الكتابية فهي لغة أخرى تقصد إلى تمثيل الكلام المنطوق بطريقة منظورة >> (2) . أما المرحلة الأولى فتبين اللغة على أنها علامات لسانية (signe linguistique) . بهذا قال فردينان دي سوسير : << اللغة منظومة من العلامات التي تعبر عن فكر ما >> (3) وهو التعريف الذي يأخذ به أغلب اللسانيين بعده مع اختلاف العرب في ترجمة مصطلح (système) إلى نظام أو منظومة ، و مصطلح (signe) إلى العلامة أو الرمز . و هم يؤكدون بذلك على الطبيعة النفسية للغة؛ إذ أننا ندرك تماما وجودها وإن لم تظهر من خلال الكلام كما يظهر ذلك في تفكير المعاقين حسيًا و تواصلهم ، و يثبت دي سوسير ذلك بقوله: << إن الصفة النفسية لصورنا السمعية تبدو جيدا، إذ بوسعنا أن نتحدث مع أنفسنا أو أن نستظهر ذهنيا مقطعا شعريا من غير تحريك الشفتين أو اللسان >> (4) .

على أساس هذا المبدأ يظهر الاختلاف بين اللغة و الكلام ، هذا الأخير هو نشاط أعضاء النطق لإصدار الأصوات المطابقة للعلامات المجردة أي اللغة .

كما يقترح فردينان دي سوسير – للجمع بين اللغة والكلام- مصطلح اللسان: << إن اللغة في نظرنا إنما هي اللسان مفتقدا للكلام >> (5) ولا يفهم من هذا أن اللسان أعم من اللغة بل العكس ، لأن اللسان يظل مرتبطا دائما بالكلام الذي هو الجانب المادي ، و على هذا يتميز اللسان دائما بميزة ظاهرة ، لذلك يقال اللسان العربي و الفرنسي والألماني، لأنه يظهر الفروق بين الأجناس على عكس اللغة – عند اللسانيين – التي تجمع البشر جميعا وفقا لنظام مجرد من العلامات.

(1) ابن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية : 2000 . ج 1 ص 33 .

(2) محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي . دار النهضة . بيروت . دور تاريخ . ص 55 .

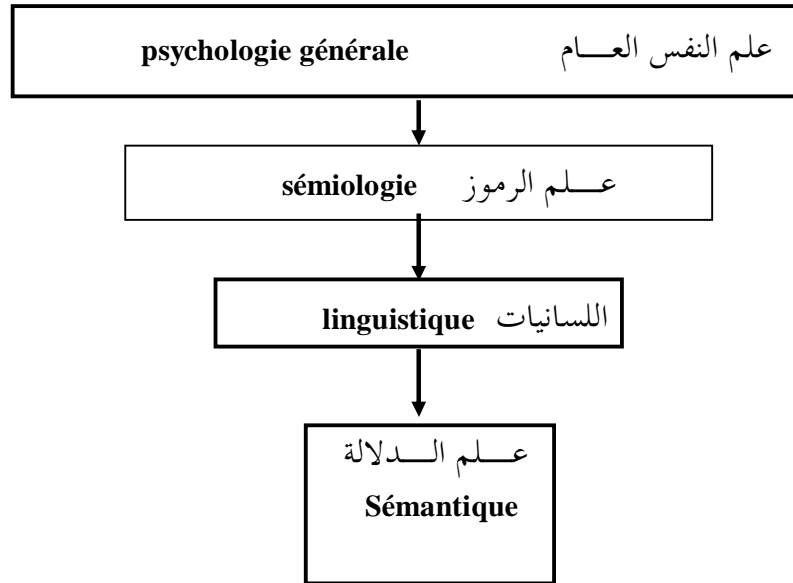
(3) فردينان دي سوسير : المرجع السابق . ص 27 .

(4) المرجع نفسه . ص 88 .

(5) المرجع نفسه . ص 99 .

أ- 2 - العلامة اللغوية و المثلث القاعدي :

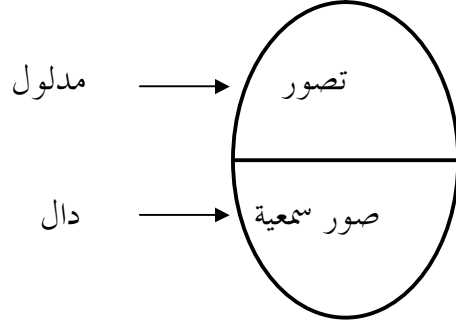
لا بد من التفريق بين مصطلحات العلامة ، و الرمز (Symbole)، و الإشارة (Signal) إذ العلامة تشمل هذه جميعا . ويسمى العلم الذي يدرس هذا الموضوع السيميولوجيا (sémiologie) وقد يترجم إلى العربية بعلم الرموز، وتعتبر اللسانيات فرعاً من هذا العلم الواسع ، كما أن هذا العلم بدوره جزء من مجال أوسع هو علم النفس العام :



شكل : 2

تأخذ العلامة اللسانية عند سوسير مفهوم وحدة اللغة (unité de la langue) فهي متميزة عن الرمز و الإشارة . إنها أصغر مكونات الظاهرة اللغوية . تتكون هذه الوحدة من ثنائية لا تنفصل كوجهي قطعة النقد . و كلا هذين الوجهين ذهني في طبيعته موصول أحدهما بالآخر. هذان الوجهان هما التصور و الصورة السمعية ، وهذه الصورة السمعية ليست الصوت المادي و إنما هي البصمة الذهنية لهذا الصوت قبل ترجمته في أعضاء النطق، أي أنها تمثيل ذهني للفظ الذي هو جزء من الكلام ، كما أن التصور ليس هو الشيء الذي نشير إليه باسمه ، و إنما هو تمثيل عنه و يستعمل دي سوسير مصطلح الدال (signifiant) للدلالة على الصورة السمعية كما يستعمل مصطلح

مدلول (signifié) للتعبير عن التصور . و سيكون لهذا الاستعمال دور كبير في تحديد موضوع علم الدلالة . وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل العلامة اللغوية كما يلي :



شكل : 3 (1)

و تتميز العلامة اللسانية بجملة من الخصائص :

أ- اعتبارية العلاقة بين الدال و المدلول (relation arbitraire) ، فليس هنالك رابط منطقي أو طبيعي بين الكلمات وما تحمله من معان. وقد قال بذلك أكثر علماء العربية مثل أبي حاتم الرازي الذي يقول عنه إبراهيم أنيس : >> و هو ممن قالوا بأن اللغة توقيفية << (2) . و مع ذلك لا يجد أبو حاتم الرازي علاقة منطقية بين الاسم و المسمى . و قريب من ذلك مذهب الإمام عبد القادر القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في (دلائل الإعجاز) : >> إن نظم الحروف هو قوالها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى نظمها لها ما تحراه ، فلو أن واضع اللغة كان قد قال : ربض مكان ضرب لما كان ذلك ما يؤدي إلى فساد << (3) وأدلة اللغويين على اعتبارية هذه العلاقة :

(1) ف . دي سوسير : المرجع السابق ، ص 89 .

(2) أبو حاتم الرازي : كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية . تحقيق عبد الله سلوم ، (د.م) (د.ت) ج 1 ، ص : 10 .

(3) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني . تحقيق عبد الرحمن هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- اختلاف اللغة الواحدة في تسمية الشيء الواحد أو وضع اسم واحد لأشياء مختلفة .
- اختلاف ألسنة الأمم . فلو كانت العلاقة طبيعية غير عرفية لكان للبشر لسان واحد .
- التطور الدلالي يؤدي إلى تغيير العلاقة بين وجهي العلامة ، وهذا حادث عن غياب ارتباط عقلي بينهما قائم على المنطق .

غير أن هناك قسما من المفردات تحدث فيه اللغويون عن وجود علاقة مفسرة بين الاسم و ما يدل عليه . يتمثل في ظاهرة المحاكاة الصوتية (Onomatopée) و يسميها الدكتور تمام حسان ظاهرة الاستدعاء الصوتي . وقد تحدث عنها ممن تقدم من علماء العربية الخليل ابن أحمد (ت 170 هـ) و تلميذه سيويه (ت 180 هـ) ، و ابن دريد في الجمهرة ، و ابن فارس في المقاييس . يقول ابن جنيّ رواية عن الخليل : >> كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرّ ، و توهّموا في صوت الباز تقطيعا فقالوا : صرصر << (1) . وهذه الفكرة عن العلاقة المفسرة والطبيعية لا تنفي قطعاً اعتبارية العلامة ، لأن ظاهرة المحاكاة الصوتية تبقى محصورة في نزر يسير من ألفاظ اللغة .

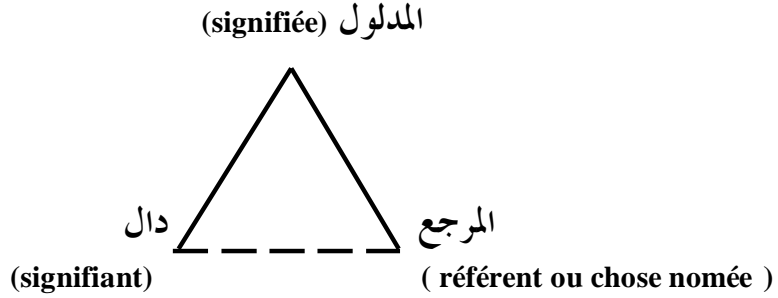
ب- الخاصة الثانية للعلامة اللسانية هي الصفة الخطية للدال : أي أنه تابع للزمن مرتبط به ، يقول دي سوسير : >> لكون الدال ذا طبيعة سمعية فإنه يمتد في الزمن فحسب متمتعا بصفاته :

- أنه يمثل اتساعا .
 - يمكن قياسه في بعد واحد : إنه الخطّ << (2) .
- ومعنى ذلك أن الصور السمعية تأخذ جزءا من الزمن الممتد طولاً ، فتستغرق بذلك مدة بالإمكان قياسها .
- ج- بإمكان العلامة اللغوية أن تنتظم مع علامات أخرى من نفس النوع لتكون لغة ما ، و هذا النظام يختلف بحسب الألسنة .
- د- قد يقود الدال الواحد إلى أكثر من مدلول ، كما قد يقود إلى مدلول واحد أكثر من دال .

(1) ابن جنيّ : الخصائص . ج 2 ص 152 .

(2) فردينان دي سوسير : المرجع السابق ، ص 92 .

و قد لاحظنا من خلال هذا أن دي سوسير يؤكد على الطبيعة الذهنية للغة، مع أن هناك رؤية مختلفة للموضوع يقول بها العالمان النفسيان ريتشاردز (I.A Richards) و أوغدن (C.K Ogden) متمثلة في فكرة المثلث القاعدي الذي يضيف إلى ثنائية دي سوسير طرف ثالثا هو المرجع (1) :



ويمكن أن نقيس على هذا المثلث مثال الشجرة : فالدال هو الصورة السمعية المتمثلة في تتابع الأصوات : ش ، ج ، ر ، ة . والمدلول هو فكرة الشجرة في ذهن المتكلم أو السامع ، أما المرجع فهو الشجرة نفسها الموجودة في الطبيعة كائنا حيا ملموسا . هكذا تنحصر العلامة في ضلع واحد من المثلث (دال - مدلول) والمرجعية في العلاقة بين المدلول والشجرة نفسها (المرجع) التي هي شيء خارج عن اللغة . أما علاقة الدال بالمرجع أو الاسم بالشيء المسمى فليست علاقة مباشرة كما يمثلها الضلع المتقطع ، وفي مثل هذا يقول الإمام فخر الدين الرازي (ت 609هـ) : >> الإطلاق [التسمية] دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية ، فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي << (2) .

ويمكن اعتبار هذه المفاهيم الأساسية لعلامة دي سوسير والمثلث القاعدي مفتاحا لكثير من محاور علم الدلالة لذا آثرنا هنا تناولها و بحثها .

لقد أثر مثلث ريتشاردز و أوغدن في كثير من الدراسات اللغوية ، والدلالية منها على الأخص ، و قد تزعم بالمر (Palmer) هذا الاتجاه الآخذ بالمرجعية محورا أساسيا

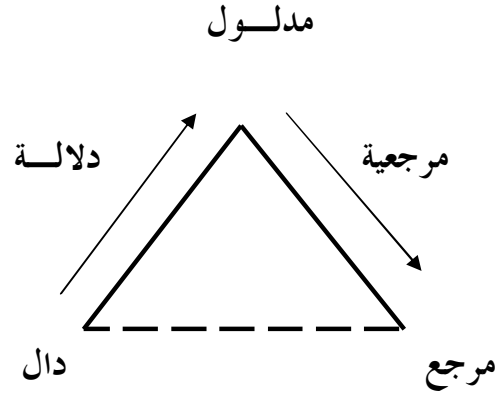
(1) Richards and Ogden : The meaning of meaning . Redwood press limited. LONDON 1923.P11.

(2) السيوطي : الزهر في علوم اللغة و أنواعها . ضبط محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد الجاوي . منشورات المكتبة العصرية . بيروت : 1987 . ج 1 ص 42 .

لفهم المعنى فيقول : << لا يهتم علم الدلالة إلا بالطريقة التي نربط بها لغتنا بالخبرة أي أن المرجعية هي أهم عنصر في علم الدلالة >> (1) .

ولا يعني هذا بأية حال من الأحوال وجود تناقض بين فكرة العلامة اللسانية والمثلث القاعدي بدليل أن الضلع الأول (الشكل 4) ليس إلا تمثيلاً أميناً لهذه العلامة . وإنما هناك اختلاف لا يمكن أن نعتبر من خلاله أن ريتشاردز و أوغدن طوروا فكرة دي سوسير ، لأن هذا الأخير أبعد المرجع من دراسته كون العالم الخارجي منفصل - من الناحية النظرية - عن اللغة فهو بذلك بعيد عن اهتمام اللساني .

إن هذا الاختلاف هو ما أثر عميقاً في اتجاه علم الدلالة ، وقد رأينا بالمرحى حاول ربط الدلالي بعالم الخبرات ، كما سنرى أولمان الذي يذهب في الاتجاه الآخر نحو الدال ، ويمكن أن نحدد - من خلال هذا - اتجاهين مختلفين للدلالين : المرجعية و الدلالية كما يلي :



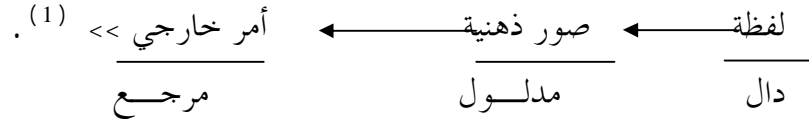
الشكل : 5

وفي عكس اتجاه بالمر يقول ستيفان أولمان : << كل ما يستطيع أن يفعل اللغوي هو أن يركز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلث ، أي على الخط الذي يربط الرمز بالفكرة >> (2) و يعبر عن نفس الفكرة الأستاذ رشيد بن مالك : << تسمى العملية

(1) F . Palmer : Semantics , Cambridge University press . 2 nd edition 1981 , p 29 .

(2) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 63 .

التي يقترن بها الدال بالمدلول دلالة >> (1) لكن نجد في نفس الموضوع من رسالته تناقضا في تحديد المفهوم إذ يضيف : >> تتألف الدلالة اللفظية - بصرف النظر عن الكتابة - من تركيبات ثلاثة :



فهو يجمع في الدلالة مفهومي لا يتآلفان : الأول يقتصر على العلامة (دال - مدلول) والثاني يضيف المرجع . كما يمكن أن نسجل هاهنا ملاحظة على وصف اللفظ بالدال كأنه يساويه ، ولكنه في الحقيقة يقابله ويختلف عنه ، تماما كما نقول الثنائية دال/مدلول تقابل الثنائية لفظ/معنى. والسبب في الاختلاف يرجع إلى طبيعة الظاهرة اللغوية المؤلفة من : لغة و لسان و كلام ، حيث يكون الدال من اللغة و اللفظ من الكلام .

أ - 3 - اللسان : لغة و كلام :

تسمية علم اللغة باللسانيات تحتاج إلى تأمل ؛ ذلك أن اللسان أوسع في مفهومه من اللغة ، وقد وقع كثير من الباحثين في مأزق هذا الفرق الجوهرى . يرى عبد السلام المسدي أن الظاهرة اللغوية لها ثلاث مراتب (2) .

1- الكلام : وهي مرتبة فردية تخص الفرد الواحد دون الجماعة . ويرتبط هذا الكلام بمكان وزمان .

2- اللسان : يخص كل مجموعة بشرية على حدة ، ومثاله اللسان العربى واللسان الفرنسى ...

3- اللغة : تتطابق هذه الظاهرة العامة مع جملة القوانين التي تصدق على كل لسان من الألسنة البشرية .

إن هذا التصنيف يعتمد على أفكار دي سوسير و لكنه غير مبدأ ذا أهمية وهو طبيعة كل من هذه الظواهر الثلاث . إذ يعتمد الأستاذ هنا على نسبة الفعل إلى فرد أو جماعة أو إنسانية ومن ثم على الانتشار أو الاقتصار .

(1) رشيد بن مالك : السيميائية بين النظرية و التطبيق (رواية نوار اللوز نموذجاً) . رسالة دكتوراه دولة جامعة تلمسان ،

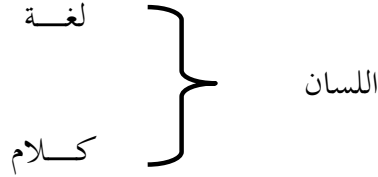
موسم 94 - 95 . ص 15 - 16 .

(2) عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 83 .

صحيح أن الكلام فردي ، وأن اللسان و اللغة يخصصان الجماعة، وأننا نستعمل اللسان لتمييز العربي عن الفرنسي والإنجليزي ، ولكن ذلك لا يحدد مجالها .

اللسان هو الظاهرة الكبرى التي تشمل جانبيين : جانب نفسي هو اللغة و آخر مادي هو الكلام . والعلاقة بين الأخيرين واضحة إذ اللغة - وهي علامات نفسية - تترجم إلى كلام يمارسه الفرد بوساطة أعضاء النطق التي تصدر الأصوات .وبما أن الكلام يمارس من طرف شخص في ظروف معينة فهو ظاهرة فردية ، كما أنه ليس إلا تطبيقا أميناً لما يحمله ذهن المتكلم من قواعد ضمنية تنتظم العلامات أي اللغة . لهذا كان الكلام و قبله اللغة مرحلتان يسمى اجتماعهما لسانا .

ونحن نقول : اللسان العربي و الفرنسي ، واليوناني لأننا لا نطلع على الصفات التمييزية بين هذه الأجناس . فاللغات مضمرة وإنما نعرف ذلك من خلال الكلام الظاهر على ألسنة الناطقين بها . هذه هي فكرة دي سوسير الذي يضع مخططا بسيطا في محاضراته يوضح ذلك (1) :



مع أننا نسجل على الأستاذ واضع العلم ملاحظة حول تعريفه للسانيات بأنها علم اللغة لأنها في الحقيقة علم اللسان، فاللسانيات تدرس الأصوات اللغوية - كما فعل هو تماما في محاضراته- والأصوات هي جزء من الكلام لا من اللغة فهي بهذا من اللسان . إن هذا التحديد أساسي للبحث ؛ فالدراسة الدلالية للغة علمية هي في الحقيقة بحث للغة إنسانية عالمية ، إذ هي تتعلق بمجالات معرفية يشترك فيها جميع البشر . ولا تقتصر على لسان المدونة - وهو العربية هاهنا - كما ستبين كفاءة اللسان العربي لأداء اللغة العلمية. و نحتاج إلى الحديث عن المنهج اللغوي للبحث في الوسائل الملائمة للدرس الدلالي .

(1) فردينان دي سوسير : المرجع السابق ص 121 .

منهجان لدراسة اللغة :

يأخذ اللسانيون على علماء العربية إتباعهم مبدأ المعيار في درسههم . مما أدى إلى جمود اللغة العربية و ابتعادها عن مواكبة تطور الحياة . ولكن هذه الحكم المطلق إن هو - في الواقع - إلا رد فعل للاتجاهات الجديدة في العلوم عند الغرب ، والتي تقوم على أساس الوصف . وقد تغفل هذه النظرية - أو هذا الحكم - نقطتين هامتين :

أولاهما أنه لا سبيل لوضع معيار ما إلا بعد عملية وصف ، إذ أن العرب تمكنوا من وضع القواعد وألزموا بها كل مستعمل عندما رجعوا إلى نصوص اللغة المسجلة و المروية ، و فحصوها و وصفوها إثر جمع و استقراء و مقارنة ثم استنتاج .

ثانيتها أن الوسط الذي نشأت فيه علوم العربية مختلف ، لأنها قامت أساسا لهدف ديني ، يقول ابن خلدون (ت 808 هـ) : >> في علوم اللسان العربي : أركانه أربعة : و هي اللغة و النحو و البيان و الأدب . و معرفتها ضرورية على أهل الشريعة إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب و السنة و هي بلغة العرب و نقلتها من الصحابة و التابعين عرب ، و شرح مشكلاتها من لغتهم << (1) ولما تعرضت العربية أثناء الفتوح للغات الأمم الأخرى كان لزاما وضع قواعد هذه اللغة قصد الحفاظ عليها .

ومع ذلك فإن الوصف ميزة لمناهج العلوم ، و اللسانيات تتخذ طريق الوصف وفقا لمنهجين بينهما صلة وثيقة ينسب ثانيهما على الأول منهما . ويرجع سوء فهمنا للظواهر اللغوية - في كثير من الأحيان - إلى الخلط بين المنهجيين دون مراعاة لمعالم واضحة . و قد أثبتهما دي سوسير في محاضراته :

1- المنهج الآني (synchronique) ينص على دراسة اللغة في زمن محدد ، أي استقراء حالة ما ثابتة في الزمن ، و قد ترجم المصطلح الفرنسي أيضا إلى تزامني ، أي الحالات الواقعة في زمن واحد .

(1) عبد الرحمان ابن خلدون : المقدمة . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 : 1413 هـ - 1993 ، ص 469 .

2- المنهج التاريخي (diachronique) الذي لا يدرس قوانين اللغة و ألفاظها الموجودة في زمن واحد . بل إن اللسانيات التاريخية :>> تدرس العلاقات بين كلمات متعاقبة يحل بعضها زمنا محل البعض الآخر << (1) .

إن تمييز هذين المنهجين يفسر نظرنا إلى الظواهر اللغوية و طرق تعاملنا وفهمنا لها، و إذا كان هذا البحث ينصب على استقصاء مدونة، فإن المنهج الأنسب هو المنهج الآبي الذي سيحدد بعض المفاهيم تحديدا مغايرا خاصة منها ما تعلق بالتغير الدلالي .

(1) فردينان دي سوسير : المرجع السابق ، ص 171 .

ب - علم الدلالة :

ظهر مصطلح علم الدلالة (Sémantique) عند اللساني الفرنسي ميشال بريال (M.Bréal) أواخر القرن 19 ميلادي. واشتقت التسمية من الأصل اليوناني (sémantiké). بمعنى تدل أو يعني ، ومصدره كلمة Sēma أي علامة ، ونقلت إلى الإنجليزية تحت عنوان semantics . أما في العربية فلها عدة مقابلات :علم الدلالة ، و الدلاليات ، وعلم المعنى ، وسيأتي الحديث عنها.

وإذا كان علم المعنى - كما اشتهر عند جمهور الدارسين - يهتم بالمعنى اللغوي فليس مؤدى ذلك أنه لم تكن فيما مضى ممارسات في هذا الموضوع قبل بريال، وإن كانت تفتقر إلى المصطلحات الحديثة . ومن المفيد أن نثبت هنا ملحوظة ذات شأن : إن المصادر الأوروبية والأمريكية لم تبد اهتماما بأبحاث العرب حول المعنى اللغوي . لهذا سنحاول ذكر جوانب من الدرس الدلالي العربي في نقاط من هذه الرسالة بما يخدم تسلسلها ، كما أنه من غير الممكن حصر الجهود الدلالية لدى العرب لأنها متفرقة بشكل لافت للنظر ، توزعتها حقول معرفية متنوعة قد تتجاوز كتب اللغة والتفسير و أصول الفقه .

ب-1- الاهتمام بالمعنى في تاريخ علوم اللغة :

يخرج الباحثون في علم الدلالة تاريخا بفكرة واحدة هي أن الاهتمام بالمعنى اللغوي بوصفه موضوعا مستقلا تأخر إلى العصر الحديث في القرن 19 الميلادي . حيث اتجهت الدراسة اللغوية في أغلبها إلى المبني أو الشكل ، يقول الدكتور تمام حسان : >> اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبني أساسا ، و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء << (1) يذكر الأستاذ هذا الكلام بالنظر إلى أن جل المؤلفات العربية دارت حول الأصوات، والصرف ، و النحو . وهذه العلوم لا تقصد المعنى هدفا .

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها . عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 1998 ، ص 12 .

وإذا كانت هذه حال الدراسات العربية - كما يذكر تمام حسان - فإن اللسانيات الأوروبية كانت قريبة الشبه بذلك إذ اهتمت بالشكل اللغوي دون المعنى . وقد عدد دي سوسير ثلاثة مجالات في اهتمام اللغويين الأوروبيين⁽¹⁾ :

- القواعد (grammaire) هذه الدراسة شيدتها الإغريق وتبعه الفرنسيون، وهي دراسة تعتمد على المنطق وتهدف إلى تقديم قوانين لتمييز الصيغ السليمة عن غيرها .

- فقه اللغة (philologie) علم يبحث في فهم النصوص خاصة القديمة منها، تميز هذا الحقل بمنهج أصولي تاريخي من جهة ، وباعتماد مبدأ النقد من جهة ثانية . وقد أهمل الفقهاء بذلك اللغات الحية التي يتداولها الناس .

- مقارنة اللغات : حيث درس هذا العلم العلاقات التي تربط مختلف اللغات وحاول إرجاعها إلى أصل واحد كالجرمانية و اليونانية و اللاتينية .

وعلى هذا تكون الدراسات الأوروبية قبل اللسانيات الحديثة قد اتسمت بميزتين : الشكلية ومعناها عدم الاهتمام بالمعنى مع إيلاء النحو أو الأصل اللغوي وتاريخ اللهجات حظا أوفر من البحث ، والمعيارية بالحكم على الأمثلة المدروسة صحة أو خطأ و ذلك واضح في وضع القوانين و الرجوع إلى الأصول القديمة كنموذج لأي أداء لساني .

ونظرا لهذا التأخر في الاهتمام بالمعنى اللغوي ، فإن علم الدلالة نفسه - كحقل معرفي يدرس المعنى - لم يرق بعد ، يقول أحمد مومن : >> لا يمكن لأحد أن يدعي أنه توصل إلى دراسة شاملة للغة واحدة أو حتى لجانب واحد من جوانب الدلالة ، وانطلاقا من هذه المعطيات حكم ليتش [Geoffrey Leech] على كل النظريات الدلالية بأنها مؤقتة وجزئية، وعلى علم الدلالة بأنه ليس علما ، وإنما يهدف إلى أن يكون علما <<⁽²⁾ .

ولكن إذا لم يكن هذا العلم قد قام فعلا فما هو تعريفنا له ؟ و ما موقعه من اللسانيات كعلم للغة عموما ؟

(1) فردينان دي سوسير : المرجع السابق . ص 11-12 .

(2) أحمد مومن : اللسانيات النشأة و التطور . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 2002 ، ص 241 .

ب-2- تعريف علم الدلالة :

اشتهر بين الدارسين أن علم الدلالة (la sémantique) هو ما يبحث المعنى . ولكن إذا رجعنا إلى هذا الموضوع المحدد - وهو المعنى - وجدناه قاسما مشتركا بين علوم مختلفة وظهر ذلك في مؤلفات كثيرة. وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن الذين ألفوا في المعنى من أوروبا هم فلاسفة و مناطق وعلماء نفس⁽¹⁾ . و الذي يؤكد هذا الرأي أن كتب الدلالة تأثرت بمؤلف ريتشاردز و أوغدن (معنى المعنى) الصادر عام 1923 وهما عالما نفس ، وكتب الأستاذ ب . د . بردجمان (P.W.Bridgeman) في الحاجة إلى الوضوح الدلالي مؤلفا سماه (منطق الفيزياء الحديثة Logic of modern physics) بين فيه للقارئ المبتدئ تلك التغيرات الدلالية التي تطرأ على بعض الكلمات عندما يستعملها العالم في مجال تخصصه. وكتب ثورمان أرنولد (Thurman Arnold) مؤلفا عنوانه فلكلور الرأسمالية (The folklore of capitalisme) ناقش فيه سلطة الكلمات على الناس وتقديسهم لها . كما كتب كورزيسكي (A.Korzybski) وهو رياضي بولوني تحت عنوان العلم و الصحة (Science and sanity) بحثا في الاتصال و التربية .

إنها كتب لرياضيين ، وفيزيائيين ، ورجال اقتصاد وقانون وتربية،اهتمت كلها بمعنى الكلمات .

إن المعنى - على هذا الأساس - ليس خاصا باللغوي وحده ، كما أنه ليس موضوعا لعلم الدلالة إذا أخذ معزولا . فلماذا ننص عندئذ على أن المعنى هو هدف هذا العلم ؟ إن الإجابة تكمن في فهمنا لعلم الدلالة كفرع من اللسانيات ، وللغة كموضوع لهذا العلم الواسع . لأن هذا ما يتفق عليه الباحثون وإن اختلفوا في تعريفهم لعلم الدلالة . وسنورد هنا أهم التعريفات لهذا العلم وفقا لثلاثة معايير :

- 1- أنها تعريفات قدمها لغويون ممن لم يهتموا باختصاصات أخرى .
- 2- أنها أثرت في الدراسات اللاحقة لها ، وكانت سببا لدراسة هذا الحقل المعرفي .
- 3- اختلافها ، سواء من حيث المحتوى أو من حيث المصدر، فهي ألمانية (فرانك بالمر) وفرنسية (بريال و فيرو) وعربية (فايز الداية) . ينقل لنا بيار فيرو (P.Guirand) رأيا

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبنائها ، ص 24-29 .

مؤسس العلم فيقول : >> بريال أب هذه المادة عرفها على أنها علم الدلالات (significations) ويقسمها إلى ثلاثة أجزاء : القوانين الذهنية للسان ، كيف تحددت معاني الكلمات ، وكيف تكوّن النحو >> (1) .

أما عند فيرو نفسه فعلم الدلالة >> هو دراسة وظيفة الكلمات ، هذه الوظيفة المتمثلة في نقل معنى ما >> (2) .

وعند بالمر (F.Palmer) : >> يتبين فرز نوعين من أشكال علم الدلالة ، هما :

1. الأول خاص بدراسة دلالة المبني و التراكيب اللغوية.
2. والثاني خاص بدراسة الدلالة التي تعد نوعا من العلاقة بين الألفاظ والعالم الخارجي بما فيه من خبرات وتجارب >> (3) .

وعند الدكتور فايز الداية : >> الإشكالية اللغوية في هذا العلم هي الوقوع على قوانين المعنى التي تكشف أسرارها و تبين السبل إليه وكيفية حركته ، لترقى الدلالة فتؤدي وظائف حضارية عالية في الحياة اليومية و ميادين العلوم ، وآفاق الفن ، وتغدو أداة طبيعة بين أيدي البشر >> (4) .

ونسجل هنا نقاط التباين التالية :

- يمحصر بيار فيرو علم الدلالة (sémantique) في دراسة دلالة الكلمات المفردة .
- يضيف بريال إلى العلم الاهتمام بالتركيب (syntaxe) ويعطي للموضوع بعدا لسانيا بدراسته قوانين اللسان الذهنية وهي حتما اللغة .
- بالمر لا يتجه إلى الدلالات المفردة . وإنما يحتفي بالمبني و التراكيب ، لكنه لا يهتم بالبعد اللساني الذي أشار إليه بريال المتمثل في العلامة اللسانية ذات الطبيعة الذهنية . بل نجده يهتم بالمرجعية كعلاقة بين الكلمات وعالم الخبرات .
- أما الدكتور فايز الداية فيوجه تعريفه بعيدا عن الخلاف بين الدلالية والمرجعية

(1) Pierre Guiraud : La sémantique . Presses universitaires de France. 6 éme édition 1969 ,p 113 .

(2) Ibid , p : 09 .

(3) فرانك بالمر : مدخل إلى علم الدلالة . ترجمة خالد محمود جمعة . دار العروبة ، الكويت . ط 1 : 1997 . ص 70 .

(4) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 06 - 07 .

محاولة ربط أي فهم عربي لعلم الدلالة بالواقع الذي تعيشه اللغة العربية المعاصرة ، لذا فهو يركز على نقاط أربعة :

1- فهم المعنى وتحديدده << فهم أسرارہ >> .

2- الوصول إليه من اللغة.

3- التطور الدلالي << كيفية حركته >> .

4- الاستعمال الأمثل للغة << لترقى الدلالة ... >> .

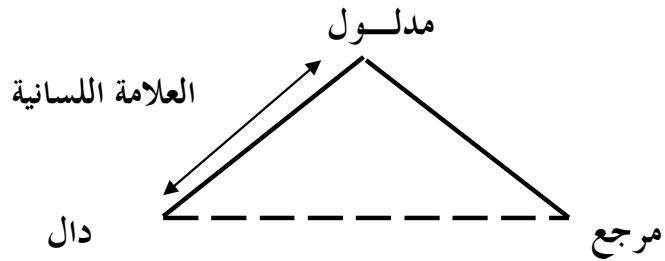
ورغم التباين في آراء هؤلاء الباحثين إلا أن كل تعريفاتهم يدور حول فكرتين:

المعنى و الدلالة ، و الخلط بينهما نجم عنه غموض شديد في فهم هذا العلم .

ب-3- المعنى و الدلالة : (Sens et signification) :

ليس المعنى في ذاته - منغزلا عن أي ارتباط - موضوعا لعلم الدلالة وحده ، وقد رأينا أن كثيرا من المؤلفات التي كتبت في الطب والقانون والفيزياء والمنطق والتفسير وأصول الفقه ، كلها يهتم بالمعنى ، لأن أفكار العلوم وحياة الناس على اختلاف جوانبها ، ونظرتنا إلى العالم هي معان تستقر في النفس، وباختلاف هذه المجالات تختلف العلوم التي تتناولها ، ولهذا كان المعنى هدفا لتلك العلوم جميعا، وإذا عرفنا علم الدلالة - عندئذ - بأنه علم المعنى كان هذا التعريف محتاجا إلى توضيح .

يتفق الباحثون على أن علم الدلالة فرع من اللسانيات التي تدرس اللغة. و قد لمسنا تعريفا للغة يجعل منها ذات طبيعة نفسية إذ هي علامات تمثل جزءا من المثلث القاعدي لأنها تربط الدال بالمدلول . و المدلول في الحقيقة ليس إلا المعنى .



الشكل : 6

فالمعنى هو التصور المصاحب للدال ، أي أنه جزء من العلامة وليس العلامة كلها. وما يجعل هذا المعنى موضوعا لغويا إنما هو ارتباطه بالدال (الصورة السمعية) . والقول بأن المعنى في ذاته ليس موضوعا لعلم الدلالة ينبني على هذا أساس ، لأن الموضوع اللساني كونه من اللغة - واعتمادا على هذا المبدأ- فإن علم الدلالة يهتم بالعلاقات القائمة في صلب العلامة اللسانية لا بالمعنى وحده ، أي أنه يهتم بالروابط بين الدال و المدلول ، لذلك يقول الأستاذ سالم شاكر : << علم الدلالة هو علم الدلالات اللسانية >> (1) .

إن نسبة الدلالة إلى اللغة - لا إلى المعنى - ذات أهمية عظيمة ، لأن الطبيعة اللسانية محددة وفقا للعلامة اللغوية ذات الطبيعة الثنائية . لهذا كان تحديد المصطلح في علم الدلالة أولوية تقوم على أسس منها :

- التفريق بين المعنى و الدلالة بالعودة إلى طرق الترجمة التي أحدثت بتداخلها فوضى في المعجم اللساني .
- موضوع العلم تحديدا موضوع لغوي .
- الأصول العربية .

ونبدأ من آخر هذه الأسس وهو العودة إلى الأصول العربية في اختيار اسم لهذا العلم وهو (علم الدلالة) بكسر الدال . وقد أورد الدكتور فايز الداية مبررات لاختبار هذا المصطلح دون غيره تستحق الاهتمام فقال : << أما اختيارنا للمصطلح العربي المقابل فهو الدلالة ذلك أنه ينتشر في مصنفات عربية قديمة تتصل بمجالات تقرب من ماهية هذا العلم في صورته المعاصرة ... لقد تركنا مصطلح (المعاني) لأنه عنوان قسم من الدراسات البلاغية الجمالية التي تعني بقيم التركيب اللغوي وتفيد من نظرية السياق على النحو الذي اكتملت فيه لدى عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، ويقدم (علم المعاني) نتائج تفيد الباحث الدلالي لكننا نؤثر عدم اضطراب المصطلح المستقر تاريخيا في جانب من الجوانب الثقافية العربية. آثرنا كذلك ترك مصطلح (المعنى) لأن فيه عموما من جهة ، و من أخرى لا يعين

(1) Salim Chaker : introduction à la sémantique , OPU Alger . p1 .

على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة الدلالة : دلّ، دالّ، المدلول، الدلالات،
الدلالي ...» (1) .

إن هذا النص المطول يدفع إلى المزج بين الأسس المختلفة : المصطلحات ، والموضوع ،
و المعجم العربي . لأن هذه المبررات - وإن كانت سليمة - فهي غير كافية ، والدكتور فايز
الداية لا يفرق في كتابه بين المعنى و الدلالة . كما أنه لا يذكر تأثير الترجمة في اختيار المقابلات
العربية . ويمكن أن نطرح هنا أسئلة منها :

- ما هي الترجمة العربية المناسبة لكلمة signification ؟

- لماذا ترجم المصطلح الإنجليزي (Meaning) إلى معنى ؟

- لماذا لم يستعمل الدالليون الغربيون المصطلح (sens) في كتاباتهم بالتواتر الذي

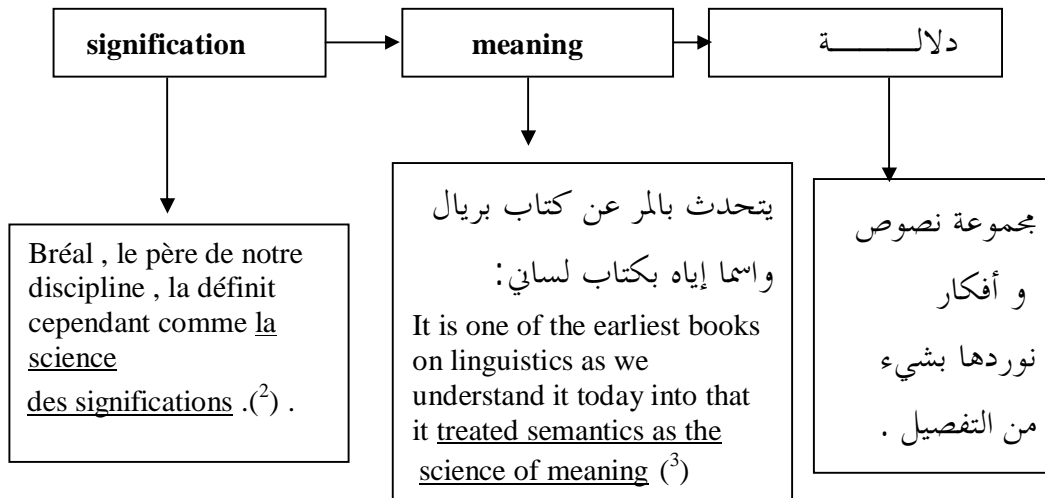
وردت به مفردات علمية أخرى كـ : signification ؟

تتداخل هذه الأسئلة فيها بينها لهما من روابط . وواضح أن المقابل الإنجليزي

meaning كان تعبيرا عن الأصل الفرنسي الذي وضعه بريال (signification)

والذي تملي علينا ظروف البحث - والترجمة السليمة - أن نضع له مقابلا عربيا هو :

الدلالة دون المعنى . وسنرجع في ذلك إلى السياق العلمي المبين في هذا الجدول :



(1) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 08 - 09 .

(2) P . Guiraud : la sémantique , p 113 .

(3) F. M Palmer : Sémantics , P 1 - 2 .

في هذين النصين تبين أن المصطلح الإنجليزي جاء من المصدر الفرنسي

Signification = meaning

ونجد أن هناك ترجمات عربية لهذا المفهوم بكلمة (المعنى) . واعتبار هذه الترجمة سيؤدي إلى نوع من الغموض ، لأننا ترجمنا - في اللسانيات العربية - مصطلحات أساسية بطريقة مختلفة ، و المقصود بذلك مبين هاهنا :

دالٌّ → signifiant ، مدلول → signifié

مما يفرض مبدئياً وضع كلمة (دلالة) مقابل meaning و signification . لكن القضية ليست على إطلاقها ، إذ نحتاج إلى الأصول العربية العريقة لإثبات هذا الاختيار .

الدلالة عند العرب وعلاقتها بالمعنى :

ليست الدلالة عند العرب مقصورة على اللغة (اللفظ والمعنى) ، بل إنها تتعدى هذا المجال لتربط بين أشياء لغوية وغير لغوية (1) . لكنها مع ذلك تبقى محافظة على ماهية التي يستغلها علم الدلالة الآن وهي الوظيفة ، وقد نوع علماء العربية في تبيان معنى الدلالة في اللغة وخارجها:

يقول الجاحظ : >> جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد : أولها اللفظ ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال تسمى نصبة ، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات >> (2) .
قوله : الدلالات على المعاني بيّنة على الفرق بين المعنى والدلالة من جهة أن الدلالة هي وظيفة اللفظ التي توصل إلى المعنى أي هي العلاقة بين اللفظ ومعناه ، وقوله: من لفظ وغير لفظ أن مبدأ الدلالة ليس لغوياً دائماً ، وهذا التحديد لمعنى الدلالة إنما في اللغة لا في اصطلاح العلوم . وقد عدد أنواع الدوال من لفظ وإشارة ، وعقد ، وخط ، وحال ، ويشرح الجاحظ نفسه هذا الكلام : فالإشارة بالرأس و اليد من تمام البيان ، و الخط في الكتابة و يقصد بالعقد الحساب ، أما النصبة فكالدلالة خلق السماوات و الأرض . وهذه الرؤية هي

(1) رشيد بن مالك : السيميائية بين النظرية و التطبيق ، ص 13 .

(2) الجاحظ : البيان و التبيين . تحقيق درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت : 2001 ، ص 57 .

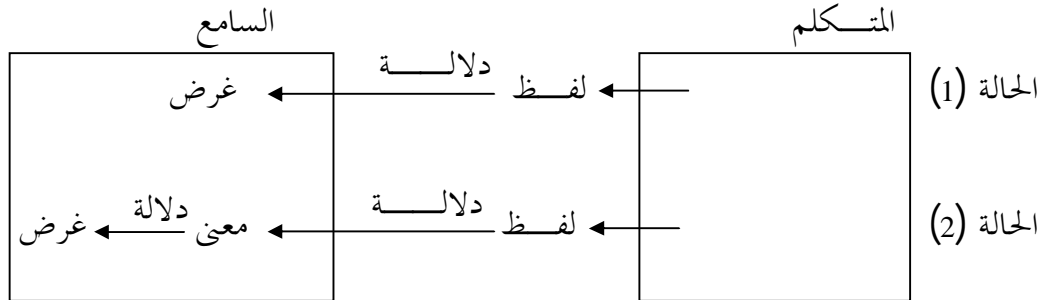
تقريبا ما يذهب إليه بيار ثيرو، وسننقل هنا الفقرة بلغتها الأصلية لتبين المقابلة بين دلالة و signification :

<<La signification est le procès qui associe un objet , un être , une notion , un évènement a un signe susceptible de les évoquer : un nuage est signe de pluie...>> (1)

فالدلالة عنده هي الطريقة التي نربط بها شيئا ، أو كائنا ، أو مفهوما ، أو حادثا مع علامة قادرة على إثارة هذه الأشياء كأن تكون السحابة علامة على المطر.

يقول عبد القاهر الجرجاني : <> الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد ، وبالانطلاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق وعلى هذا القياس، ضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل >> (2).

إن الإمام الجرجاني يطرح مصطلحات لغوية ذات قيمة مبينا العلاقة بينها وهي : اللفظ ، و الدلالة ، والمعنى ، والغرض. و يتضح لأول وهلة أن الدلالة هي عمل اللفظ للوصول إلى الغرض في الكلام الحقيقي ، كما أن الدلالة أيضا هي عمل المعنى للوصول إلى الغرض في المجاز. ويمكن أن تمثل هذه الآلية كما يلي :



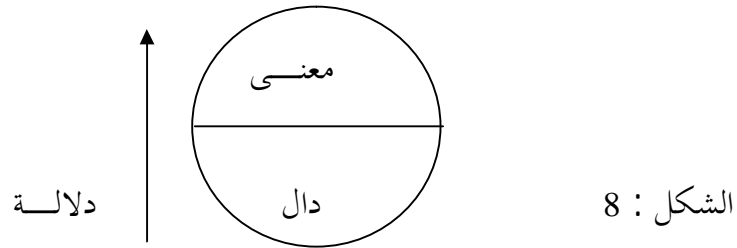
الشكل : 7

(1) P . Guiraud : La sémantique , P 11 .

(2) عبد القاهر الجرجاني : دلالات الإعجاز ، ص 173 .

و للتهانوي (ت ق 12) رأي مشابه يقول : >> الدلالة بالفتح هي ما اصطلح عليه أهل الميزان و الأصول و العربية و المناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر << (1) .

إن الفرق بين ماهيتي الدلالة والمعنى والعلاقة بينهما متطابقة تماماً لدى الجاحظ و الجرجاني و التهانوي . حيث تغدو الدلالة انتقال الذهن من الدال إلى المعنى (المدلول) . ويمكن أن تمثل العلاقة اللسانية وفقاً لهذا الطرح هكذا :



وعلم الدلالة لا يطرح رؤية واضحة للمعنى ، إذ ليس هناك اتفاق حول هذه المسألة ، وقد أورد الإنجليزيان ريتشاردز و أوغدن اثنين وعشرين تعريفاً لهذه الكلمة . ومشكلة التعريفات أنها لا تخضع لاستعمال مصطلحات مناسبة ، كما أننا عاجزون أحياناً عن التعبير عن مفاهيم ندرتها . قد تستعمل كلمات مثل : تصور، وصورة نفسية ، واستجابة ، ومفهوم ، وغرض ، ومحتوى ، وفحوى للإشارة إلى المعنى ، لكنها في الواقع لا تحدد معرفتنا بهذا المصطلح الجوهري . لقد عمل الأستاذ أحمد مؤمن على تصنيف هذه التعريفات على اختلافها قال: >> وبشكل عام يمكن تقسيم هذه التعاريف المختلفة إلى نوعين اثنين :

- النوع التحليلي (**analytic**) الذي يرمي إلى تحليل المعنى إلى كل عناصره المكونة له .
- والنوع العملي (**operational**) الذي لا يعني بمعنى المعنى بقدر ما يعني بالعمل الذي يؤديه << (2) .

(1) محمد علي التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون . تحقيق لطفي عبد البديع ، ترجمة النصوص من الفارسية عبد النعيم محمد حسنين ، المؤسسة المصرية العامة : 1963 ، ص 284 .

(2) أحمد مؤمن : اللسانيات النشأة و التطور . ص 240 .

ومن الجلي أنّ تصنيف الأستاذ هذا يعود إلى مبدأ في فلسفة العلوم ، وهو خاص بالتعريف العلمي على أساس الماهية (أي ما سماه التحليلي) أو على أساس الوظيفة (أي ما سماه العملي) . لكن هذا الجمع يحمل في ذاته مغالطة في المفاهيم، لأن الوظيفة وظيفية اللفظ (أو الدال بتعبير لساني) وليس المعنى ، وقد رأينا أن هذه الوظيفة ليست في ذاتها إلا الدلالة، أما العمل التحليلي فمنصبّ على المعنى . لذلك نقول أن التعريف التحليلي كان للمعنى ، والتعريف العملي كان للدلالة ، وربما كان مصدر اللبس في علم الدلالة العربي - في مثل هذا الموقف - يرجع إلى ترجمة (meaning) إلى معنى، وقد يكون هذا المذهب صحيحا إذا كان المصطلح الإنجليزي هو الأصل ، ولكننا رأينا هذا المصطلح يرجع أساسا إلى اللسانيات الفرنسية .

إن الاختلاف واقع - إذن - في فهم المعنى وتحديده ، لكن هناك نقاط التقاء يجمع عليها اللغويون وهي :

1. الطبيعة النفسية (الذهنية) للمعنى المركبة من شبكة علاقات تمثل الفكر.
2. اتصاله بالدال ، مع عدم تحديد اتجاه العلاقة من الدال إلى المدلول أو العكس، وهذا ما يعطي الماهية اللسانية لموضوع المعنى، أما وجوده منعزلا فليس موضوعا لعلم اللغة وحده .

3. نسبية المعنى ، أي قيامه بحسب عناصر خارجية عنه مؤثرة فيه ، كحالة المتكلم و السامع والمقام. ويمثل هذا مشكلة في تحديد المعنى لذا يقول بيار فيرو: <<اللسانيات المعاصرة ترى في المعنى (sens) نظاما من العلاقات >> (1) ويستعمل هو نفسه كلمة القيمة الدلالية (valeur sémantique) كأحد عناصر تحديد المعنى ، فكلمة (بقرة) تختلف في معناها عند الفلاح ، وساكن المدينة ، و الجزائر. ويشير محمود السعران إلى قريب من هذا فيقول: << إن لكل كلمة من الكلمات مضمونا منطقيًا ومضمونا - أو ارتباطا - نفسيا. و المضمون المنطقي هو المعنى الذي ينص عليه القاموس في الأغلب، يكون الاشتراك في فهمه واحدا أو شديد التقارب. ولكن المضمون النفسي يختلف من متكلم لمتكلم اختلافا كبيرا >> (2) .

(1) P. Guiraud : la sémantique . P 11

(2) محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 278 .

على قدر وضوح الدلالة يفهم المعنى، غير أن معنى الكلام الذي نمارسه ونسمعه أو نقرأه ليس محددًا دائمًا ، وهذا أمر على جانب من الصعوبة . وكثيراً ما تنشأ الخلافات في الحياة اليومية وغيرها من غموض الدلالة وعدم تحديد المعنى. وهذا ما يمثل خلافاً في عملية التواصل ، يقول بلومفيلد (L.Bloomfield) : >> إذا أردنا أن نحدد معنى من المعاني يجب أن يتوافر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم المتكلم ، ولكن مدى المعرفة البشرية محدود جداً بالنسبة لهذا الأمر ، فنحن لا نستطيع أن نعرف معنى أحد المباني اللغوية بشكل دقيق، ولكن عندما يتعلق الأمر بإحدى المواد المحسوسة التي توافرت لدينا المعرفة العلمية عنها نستطيع أن نعرف أسماء المعادن بالرجوع إلى الكيمياء أو علم المعادن فنقول مثلاً: معنى كلمة ملح هو كلوريد الصوديوم ، ولكن ليس لدينا طرق لتعريف كلمات تكون الأغلبية العظمى من اللغة << (1) .

إن ليورنارد بلومفيلد يلفت النظر هنا إلى فكرة هامة – وإن كان قد حصرها في نطاق ضيق – تتعلق بدقة المعنى و ثباته في جزء من مفردات اللغة ، وغموضه وحركته في جزء آخر هو الأكثر. لكن قضية المعنى المحدد لا تتعلق بالأشياء المحسوسة واختلافها عن مجرد، وإنما هي قضية مستويات لغوية . فاللغة العلمية – وهي إحدى هذه المستويات – تتميز بهذا الوضوح الدلالي ودقته في مصطلحاتها سواء أكان مرجعها محسوساً أم مجرداً ، ولغة الرياضيات مثال على ذلك ، إذ تعتمد تعريفات للمفاهيم يتفق عليها الباحثون بإجماع . وعلى العموم ، بالنظر على طبيعة اللغة الإنسانية وحضورها في ميادين الحياة على تنوعها فقد اجتهد العلماء في تحليل العناصر المكونة للمعنى الغوي ، و توصلوا بذلك إلى وضع المستويات الدلالية .

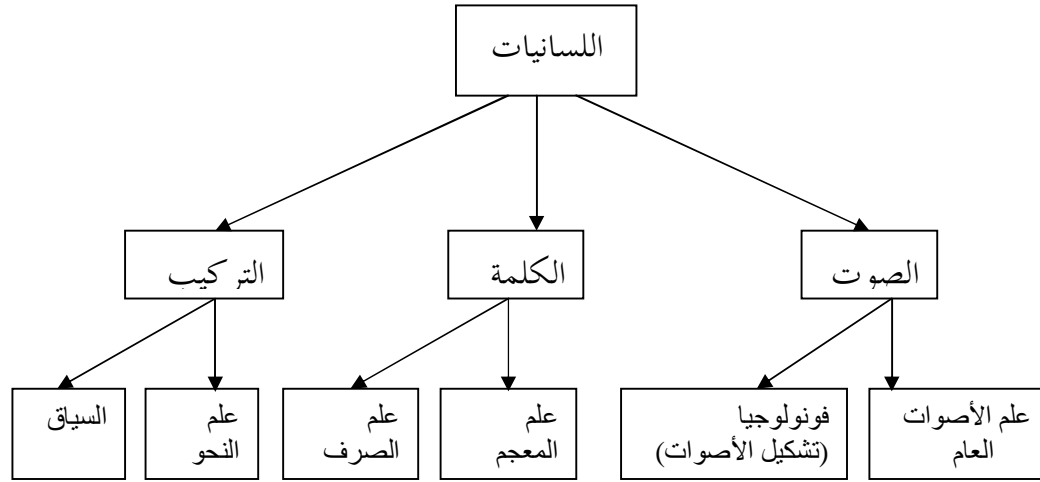
ب-4- المستويات الدلالية :

تدرس اللسانيات الدلالة من خلال دراسة مجموعة الخصائص والمميزات للحدث اللغوي وهي : الصوت ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والسياق . لكن هذه المستويات في الحقيقة متعاضة لبناء النص أو الكلام، واجتماعها هو المستوى التركيبي الذي يمكن الإنسان – دون الكلمة المفردة – من التعبير عن العالم وإبراز علاقاته مع المتكلم ، وهذا هو محط النظر في هذا البحث، وخاصة منه ما يتعلق بمفهوم العلاقات التركيبية .

(1) L . Bloomfield : Language . Compton Printing LTD, LONDON : 1970 , p 139 .

على أن هناك اختلافا حول هذه المستويات وتحديداتها وماهيتها . وهذا الاختلاف راجع إلى مستوى التحليل ، مثال ذلك قول أولمان : >> فالصوت و الكلمة و التركيب النحوي هي الوحدات الثلاثة للكلام المتصل . وهذه الوحدات تدخل في النظام اللغوي الخاص بكل عضو من أعضاء الجماعة اللغوية بعد أن تستخلص من أحداث كلامية لا حصر لها << (1) وبالنظر إلى أن أولمان لا يفرق في نصه هذا بين الكلام ونظام اللغة فإن هذه العناصر هي نفسها العناصر الدلالية عند كثير من الدارسين ، أما اقتصاره على ثلاثة - دون الخمسة المشار إليها - فلأن الكلمة تشمل ثلاث مستويات : نحوية ومعجمية و صرفية .

والواقع أن هذه المستويات الدلالية تمثل فروع اللسانيات الحديثة، ولكل حقل منها علم مستقل . ويمكن إجمالها في التمثيل المشجر (الشكل رقم 9) المبني أساسا على منهج التحليل وفقا للشكل (morphologie) و الوظيفة (fonction) :



والظاهر أن ابن خلدون كان على اطلاع باجتماع علوم مختلفة على تحديد المعنى فقال في مقدمته : >> يتعين النظر في دلالات الألفاظ ، وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة . والقوانين اللسانية في ذلك هي علوم النحو والتصريف والبيان ، ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام ، وهي استفادة الأحكام الشرعية بين المعاني من أدلتها الخاصة بين تراكيب الكلام وهو الفقه . و لا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق، بل

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 31 .

لابد من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة ، وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصّل أهل الشرع وجهابذة العلم من ذلك ، وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة >> (1) .

فالوصول إلى المعنى يقوم على مبدئين :

1- الدلالة الوضعية باعتماد علوم النحو والبيان والتصريف، فيختص النحو بدرس التراكيب ، والصرف والبيان (أو المعجم) بدرس الكلمة المفردة .

2- الدلالات الخاصة المتعلقة بأحوال خارج اللغة وهي المقام .

والدكتور فايز الداية يعتمد المستويات الدلالية نفسها التي نص عليها صاحب المقدمة :

>>نحن نقول بتحليل للدلالة يجعلها :

(1) دلالة أساسية أو معجمية .

(2) دلالة صرفية .

(3) دلالة نحوية .

(4) دلالة سياقية موقعية >> (2) .

ولكن أغلب الدارسين يجمعون على إضافة مستوى آخر وهو الصوت ، نظرا للاضطراب الكبير الذي يشوب علاقة الصوت بالمعنى، أو دلالة الأصوات و ذهاب بعض الدارسين إلى ربط كل حرف بمعنى ما .

ب-4-1 . المستوى الصوتي :

إن تقطيع الكلام إلى وحدات دالة ، ثم تقطيع الألفاظ إلى أصغر مكوناتها لا يعطي إلا أصواتا لغوية ذات طبيعة مادية ، يقول الجاحظ : >> والصوت هو آلة اللفظ وهو الجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلا بظهور الصوت. ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف >> (3) .
والصوت اللغوي هو عبارة عن >> تموجات هوائية مصدرها في الغالب الحنجرة تشكلها أعضاء الصوت >> (4) . ويهتم علم الأصوات اللغوية (phonétique) بدراسة الأصوات

(1) ابن خلدون : المقدمة ، ص 360 .

(2) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 20 .

(3) الجاحظ : البيان و التبيين ، ص 58 .

(4) مصطلحات في علمي الأصوات واللغة : جمع اللغة العربية بالقاهرة . مطبعة التحرير . 1962 . ج 3 ص 139 .

من حيث مخرجها وصفاتها وكيفية صدورها ، أما علم التشكيل الصوتي (phonologie) فيهتم بتأليف هذه الأصوات داخل الكلام >> وهو علم يعتبر اللغة كتنظيم أو كمجموعة متناسقة من الأصوات ترتبط بعلاقة مجردة تكشفها عمليات عقلية صرفة ، ويحدد وظيفة الأصوات وخضوعها لقواعد معينة في تجاوزها وارتباطها وعلاقتها المتبادلة (علاقة المخرج ، الجهر والهمس ، و الانسداد والتضييق ... الخ) << (1) .

وجلي أمام الأعين أن الفونولوجيا إنما تستفيد من علم الأصوات الفونيتيكي في مجمل النتائج التي يتوصل إليها ، وتستخدمها في دراسة وظائف الصوت وعلاقاته . >> وقد كان البحث الصوتي عند علماء العربية قديما في عمومه وسيلة من وسائل التحليل الصرفي في المقام الأول . فقد لاحظ النحاة مجموعة من التغيرات الصرفية التي تطرأ على الكلمة في أثناء تصريفها أو أثناء النطق بها ، وكان حسهم مرهفا في ملاحظة الفروق الدقيقة بين الأصوات المختلفة مفردة ومركبة . فتطلب منهم هذا الحس العناية بهذه الاختلافات وتحليلها وتعليلها وبيان أسباب حدوثها << (2) . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، لأن علم الدلالة سيستفيد بدوره من نتائج وقوانين الفونولوجيا في تناول المستوى الصوتي في اللغة .

ومن أهم المفاهيم المدروسة في هذا الباب : الفونيم ، والمقطع الصوتي ، و التّبر ، والتنغيم ، ويضرب أولمان أمثلة مبينة الوظائف الدلالية لهذه الظواهر فيقول : >> والأصوات ليست رموزا مستقلة استقلالاً تاماً ، أي أنها ليست ذات معنى خاص بها ، فالأصوات المفردة : الفتحة والياء واللام مثلا لا تعني شيئا بنفسها ، وإنما وظيفة هذه الأصوات هي أنها تكون وحدات أكبر ، وإذا قارنا بين كلمتين مثل قتل وقاتل فسوف نجد أنهما تفترقان بصفة أساسية في ناحية واحدة ، تلك هي قصر الحركة أو طولها . وهذه المقابلة بين الكلمتين هي العامل الذي يفصل بينهما ويفرق بين معانيهما . أما المقابلة بين بات وباد فهي مقابلة بين الجهر والهمس في الصوت الساكن الأخير فيهما ... والذي يميز بين مَن و مِن إنما هو

(1) أمّنة بن مالك : الفكر الصوتي عند ابن سينا . مجلة الآداب ع4 س 1997 م قسنطينة . ص 170 .

(2) عبد الله بوخلخال : التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية ق 3هـ . رسالة دكتوراه غير مطبوعة . إشراف محمود علي مكّي ومحمود فهمي حجازي . جامعة القاهرة 1988 ص 1 .

الفرق بين الفتحة والكسرة ، ولكن الظاهرة المميزة في نحو a record - to recôrd هي موضع النبر في كل منهما >> (1).

يرى الباحثون أن الفونيم (phonème) - أو ما يسمى صوتيما أحيانا - جزء من اللفظ أو الكلمة المنطوقة ، وهو يستغرق بذلك زمنا معينا، ويحتل جزءا من الكلام ، ولدراسته يلزم الرجوع إلى عملية النطق نفسها التي تتميز من خلالها هذه الفونيمات ، يقول دي سوسير: >> إن تحديد أصوات السلسلة الكلامية لا يقوى إذن على النهوض إلا بالانطباع السمعي، غير أن الأمر يختلف فيما يتعلق بوصفها ، وعلة ذلك أن الوصف لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي بفعل أن الوحدات السمعية المأخوذة من سلسلتها الخاصة غير قابلة للتحليل ، إذ يجب الرجوع إلى سلسلة حركات النطق وعندئذ نلاحظ أن الصوت نفسه يقابل الفعل نفسه :

ب (زمن سمعي) = ب (زمن نطقي)

إن الوحدات التي نحصل عليها بتجزئة السلسلة الكلامية تتألف من ب و بَ وندعوها الصوتيمات (phonème) . فالصوتيم إذن هو مجموعة الانطباعات السمعية والحركات النطقية للوحدتين الكلامية و المسموعة >> (2) ودي سوسير بهذا يعيد منهج العرب في دراسة الأصوات بدءا من الخليل ابن أحمد الفراهيدي إلى أن يصل ابن سينا (ت 428 هـ) إلى معرفة تشريح أعضاء النطق و وسّع المعارف حول الأصوات و كيفية صدورها .

الفونيم - الصوت - الحرف :

يقول الدكتور تمام حسّان : >> وعند الفراغ من الدراسة العلمية التي يقوم بها علم الأصوات نجد بين أيدينا عددا من الأصوات يمكن - عند استخدام ما بين بعضه والبعض الآخر من روابط وعلاقات - أن يقسم إلى عدد أقل من الوحدات المجردة التي لا تنطق لأنها أقسام لا أصوات . وهذه الأقسام هي التي نطلق عليها في الدراسة اللغوية الحديثة اصطلاح الحروف أو الفونيمات >> (3) . وهذا النص يمثل تضاربا في المصطلحات العربية ، فقد نتفق على مفهوم الصوت ، غير أن الدكتور تمام حسّان ينفي الطبيعة الخطية للفونيم

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 31/30 .

(2) فردينان دي سوسير : محاضرات في الألسنية العامة ، ص 57/56 .

(3) تمام حسّان : اللغة بين المعيارية و الوصفية . عالم الكتب ، القاهرة ، ط 4 : 2001 ، ص 119 .

كجزء من الممارسة اللسانية و يقرنه بمفهوم مجرد خارج الكلام وهو (الحرف). مع العلم أن نظرة اللغويين إلى الفونيم قائمة على أساس الوظيفة لأنه أصغر وحدة صوتية يتغير بها معنى الكلمة إذا استبدلت بوحدة أخرى ، وليس له معنى في ذاته وإنما له قيمة . وهذه القيمة تتأتى من تأليف الفونيمات المتأزرة للكلام المنطوق ، ولأنه كذلك سميت هذه القيمة تمييزية (diacritique)، إذ تتميز الكلمات من خلال تشكيل الفونيمات في كل منها . فنحن نفرق بين : نام ، قام ، عام ، على أساس تنوع الفونيمات نَ قَ عَ (بالفتح) .

ويضيف الأستاذ بيار فيرو للـفونيمات وظيفة ثانية يسميها الإخبارية (informationnelle) تتمثل في استعمال أقل عدد من الأصوات لنقل أكبر كمية من المعلومات بجهد محدود يبذله الناطق و السامع (1) .

والوظيفة التمييزية للـفونيمات لا تتوفر في كل الأصوات ، إذ أن، هناك أصواتا لا يؤدي تغييرها إلى تغير المعنى كالتفخيم والترقيق في لفظ الجلالة ، فكل من صوتي (ل) في الحالتين يختلفان في الطبيعة لا في الوظيفة ، وتسمى في هذه الحالة أوفونونات (Allophones) . ويطلق الأستاذ الطيب دبة على هذه الظاهرة : الترادف الصوتي (2) . ومعناه البسيط : اختلاف الصوت مع بقاء نفس الوظيفة .

نعتبر من خلال هذا أن الأصوات نوعان : فونيمات و أوفونونات ، ونفرق بين النوعين على أساس تغير المعنى بتغير الأولى منها وثباته بتغير الثانية . وإذا كان الصوت - فونيمًا أو أوفونًا - ذا طبيعة مادية خطية تستغرق جزءا من الزمن ، فإن الحرف مجرد الطبيعة ، ويظهر للحواس حين يتجسد في الأصوات ، فحرف السين في العربية له أشكال صوتية : سَ ، سِ ، سُ . وهذا يبين الفرق بين الأصوات و الحروف .

والوظيفة التمييزية التي للأصوات تتغير من لغة إلى أخرى ، فالصور الصوتية لحرفي الراء و الغين في العربية فونيمات ، لكنها في الفرنسية لا تفرق بين المعاني ولذلك تعتبر أوفونونات .

ويقسم الداليون الأصوات إلى نوعين :

(1) P.Guiraud : sémantique , p 115 .

(2) الطيب دبة : مبادئ اللسانيات النبوية . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر : 1990 ، ص 181 .

أحدهما رئيس وهو ما كان جزءا من الكلمة المفردة .

و ثانيهما ثانوي مرتبط بالسياق ، فهو لا يظهر عند النطق بالكلمة المفردة . بمعزل عن التركيب ، وإنما يلاحظ وجوده عندما تساق الكلمة في الكلام المتصل ، ومثاله التنغيم ، لذلك يعتبرها العلماء مورفيمات أيضا لأنها ذات وظيفة تمييزية ، يقول بالمر : >> ليس من الضروري أن يعني المتكلم ما يقول ، فقد يكون التنغيم في الكلام لاذعا إلى درجة تشير فيها عبارة (كان ذكيا جدا) إلى معنى (لم يمكن ذكيا) >> (1) .

ب - 4 - 2 المستوى الصرفي :

تمثل الصيغة الصرفية - بعد الصوت - جانبا ثانيا في المستوى الوظيفي للدلالة المتكون من عناصر ثلاثة : الصوت ، والصرف ، والنحو . وقد درس العرب بإسهاب معاني البناء الصرفي للكلمة .

إن الجذر اللغوي يمثل مادة المعجم ، وهو يحمل في ذاته معنى يتشكل دلاليا وفقا للصيغة الصرفية التي يحول إليها الجذر حين النطق بالكلمة ، يقول فايز الداية : >> فالدلالة الأساسية هي جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها و أبنيتها الصرفية، ف(طحن) تدل على حركة وضغط لتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرّحى ، ويكون حقيقيا مباشرا ، ومن ثم حمل الدلالات المجازية المتعددة ويدخل هذا المفهوم في أبنية صرفية كثيرة ، ونلاحظ فيها إضافة إلى هذه الدلالة أمرا مكتسبا من الوزن نفسه أي معنى الوزن . فالأفعال تحدد بحسب أوزانها الحدث و الزمن وتقرن بالفاعلين بعد (طحن ، يطحن ، سيطحن ، اطحن) ، و(طحن) دالة على اسم الفاعل بصيغة المبالغة المتأدية إلى تحديد الحرفة ... نلاحظ من خلال هذه الكلمات التي أوردناها أن القيمة الصرفية توجه المادة الأساسية وتضعها في مجال وظيفي معين ، وهذا أمر نستطيع متابعته و تقصيه في المصنفات الصرفية و كتب اللغة، وفيما تورد المعجمات في أثناء بسطها لاستعمالات فروع كل أصل من الأصول >> (2) . وقد عقد الثعالبي (ت 430 هـ) في كتابه (فقه اللغة و سر العربية) عدة فصول ضمنها دلالات بعض الصيغ الصرفية للكلمات

(1) فرانك بالمر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص 79 .

(2) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 21/20 .

ومثاله : >> السين تزداد في استفعال ويقال للتي في استهدى و استوهب واستعظم واستسقى سين السؤال << (1) .

ويقول في الفصل 92 : >> من سنن العرب تصغير الشيء على وجوه . فمنها تصغير تحقير كقولهم رجيل و دويرة ، ومنها تصغير تكبير كقولهم عيبر وحده ، و جحيش وحده ... ومنها تصغير تنقيص كما يقال: لم يبق من بيت المال إلا دينيرات ... ومنها تصغير تقريب ... كقولهم: أنا راحل بعيد العيد ... ومنها تصغير إكرام ورحمة كقولهم يا بنيّ ويا أخي...ومنها تصغير الجمع كقولك دريهمات و دينيرات...<< (2) .

ب - 4 - 3 المستوى النحوي :

يقول الدكتور تمام حسان عن هذا المستوى : >> إذا كان علم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت ، وكان علم التشكيل الصوتي يكشف عن وظيفة الحرف و الموقع و المقطع، وكان الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها فإن النحو يكشف عن علاقات الأبواب ، فتجده يعنى بدراسة الأبواب النحوية، وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها في السياق << (3) والظاهر من هذا الكلام أن العلوم التي تدرس الشكل (المورفولوجيا) تشكل مبدأ لدراسة الدلالة . والنحو العربي رغم كونه لا يقصد إلى معنى النص أو الجملة إلا أنه يحدد الطرق المؤدية إلى فهم الكلام من خلال ظاهره. فمعرفة باب نحوي كالفاعل من خلال القرائن هو في حد ذاته مستوى دلالي يسهّل الوصول إلى المعنى .

ولهذا كان النحو من وسائل المفسرين في فهم النصوص القرآنية بحسب ما ورد في كلام العرب . ولا يجب أن نحكم في هذا المقام على التراث النحوي العربي بأنه مجموعة قواعد بقدر ما هو وصف ذكي لظواهر لغوية تجعل الوصول إلى المعنى قريب المنال . وابن خلدون يشير إلى شيء من ذلك في بيان وظيفة الأبواب النحوية وما تفيده الألفاظ من معان، وهذا عند شرحه للعلوم المتعلقة بالبيان العربي : >> علم البيان ... متعلق بالألفاظ وما تفيده ، ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني . وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع من

(1) عبد الملك النعالي : فقه اللغة وسر العربية . ضبط وتعليق ياسين الأيوبي . المكتبة العصرية صيدا . بيروت . 2002 م ، ص 388 .

(2) نفسه ص 431 / 432 .

(3) تمام حسان : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 120 .

كلامه هي : إما تصور مفردات تُسندُ و يُسندُ إليها ويفضي بعضها إلى بعض ، و الدلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال و الحروف ، وإما تمييز المسندات من المسند إليه والأزمنة، ويدل عليها بتغيير الحركات وهو الإعراب وأبنية الكلام . وهذه كلها صناعة النحو <...> (1) .

إن تظافر هذه المستويات الثلاثة : الصوتي و الصرفي و النحوي يعطي ما يسمى الدلالة الوظيفية (signification fonctionnelle) . سميت كذلك لأنها لا تحمل معنى مستقلا ، وإنما تظهر دلالاتها من خلال الوظائف التي تؤديها في الكلمة ، فهي التي توجه معنى الجذر اللغوي وفقا لاعتبارات العلوم الأساسية : الصوت و الصرف و النحو .

غير أن هناك مشكلة تظهر بإزاء هذا الدلالة الوظيفية وهي مفهوم المورفيم (morphème) الذي لم يلق تحديدا دقيقا من لدن العرب و الغرب . إذ قد يلحق بمستويات مختلفة في آن واحد مما يدل على اختلاف في التعرّف على طبيعة هذا المفهوم .

يخبرنا الدكتور محمود السعران أن أصل كلمة MORPHEME هو من اليونانية : MORPHE بمعنى شكل ولهذا يرى أن العلم الذي يهتم بدراسته هو علم المورفولوجيا (morphologie) ، ويقرن هذا المصطلح بمصطلح آخر syntaxe ، و يبين أن المورفيم هو الوحدة النحوية التي تقوم عليها الدراسة المورفولوجية ، كما يرى أن المورفيمات عناصر في الكلمة الواحدة (2) .

وهذه الآراء تطرح تساؤلات كبيرة : هل المورفولوجيا علم ؟ وإذا كان كذلك فما موضوعه ؟ وكيف منهجه ؟ وما علاقته بالنحو ؟

تتناول المؤلفات العربية الموضوع انطلاقا من آراء المدارس الأوروبية بشيء كبير من الإبهام والغموض ، لا نتوصل من خلالها إلى حقيقة علمية واضحة . يرى عزمي إسلام أن المورفولوجيا تهتم بدراسة المفردات ، فهي فرع من علم المفردات (lexicologie) . وهو

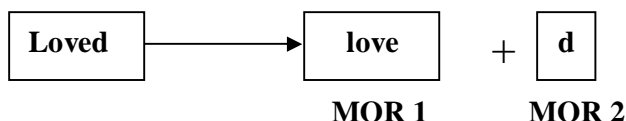
(1) عبد الرحمان بن خلدون : المقدمة ، ص 473 .

(2) محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 207 / 217 .

يدرسها من جانب الشكل لكنه يرى بالمقابل أن المورفيمات هي نواقل للمعاني أو دالة على الروابط بين المعاني (1)، ونفهم من هذا أنها تختص بالسياق ولا تتوفر في الكلمة المفردة .
 هناك رأي ثالث للدكتور كريم زكي حسام الدين مفاده أن المورفيم ليس الكلمة، ولكن هناك تداخلا ، فالمورفيمات المقيدة أجزاء من الكلمة ، والحررة (free form) تساوي الكلمة (2) .

والرأي الأخير ينقله بالمر عن بلومفيلد ، وسنتبته هنا باللفظ لاحتوائه على أمثلة إنجليزية:
 << Bloomfield also suggested that we should look for an element smaller than the word , a unit of meaning : the MORPHEME . example are - berry in blackberry or - y in johnny >> (3)
 يقترح بلومفيلد أيضا أنه يجب أن نبحث عن عنصر أصغر من الكلمة ، عن وحدة للدلالة وهي المورفيم ، و الأمثلة هي : (berry) في كلمة (blackberry) و(y) في كلمة (Johnny) .

ونعرض هنا مثالا آخر من نفس المصدر لتحليل الكلمة الإنجليزية (loved) :



فهي تتكون من مورفيمين : الأول هو الجذر اللغوي و الثاني هو اللاصقة الصرفية الدالة على الماضي (في الفعل) أو على المفعول .

ونخلص من كل هذه الآراء السابقة إلى جملة ملاحظات :

1- يرى محمود السعران أن المورفيم وحدة نحوية (unité syntaxique) ترجع دراستها إلى المورفولوجيا. مع العلم أن المورفيمات عناصر في الكلمة الواحدة. ويظهر من هذا أن المورفيمات هي قرائن لفظية في الكلمة تعبر عن المعاني النحوية وعلاقتها .

(1) عزمي إسلام : مفهوم المعنى ، ص 17 .

(2) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي لإجراءاته ومناهجه-دار غريب.القاهرة : 2000 ، ص 7 .

(3) F. Palmer : Semantics , p 13 .

2- عزمي إسلام يسند للمورفيمات مهمة نقل المعاني والتعبير عن الروابط بينها ، ولا يظهر من خلال كلامه أنها تتعلق بالجذر اللغوي .

3- كريم حسام الدين يصنفها نوعين: حرة (الجذر اللغوي) ومقيدة (الزوائد) ويظهر تأثره برأي بلومفيلد في اعتباره الأصل العجمي مورفيما . وعلى هذا الأساس فهي ليست خاصة بنقل المعاني النحوية فحسب .

4- مثال بالمر يبين ثلاث وظائف للمورفيمات : معجمية متمثلة في الجذر اللغوي love ، وصرفية في التعبير عن المفعول ، ونحوية في التعبير عن الفعل الماضي ، ولكل منها وظيفة دلالية خاصة في الكلمة .

ب-4-4 المستوى المعجمي :

للكلمة معنى معجمي (sens lexicale) وهو المعنى الذي ينص عليه العرف الاجتماعي لدى عموم المتخاطبين باللسان. ودراسة المعجم لها أهمية كبيرة في فهم المجال الذي تستعمل فيه اللغة . وقد رأى ج . ماطوري (G. Matoré) أن علم المفردات (lexicologie) بإمكانه أن يساعد على فهم المجتمع وربما اعتبر هذا العلم علما اجتماعيا يستخدم اللغة وسيلة (1) .

وتعتبر دراسة المعجم مرحلة تمهيدية لفهم العلاقات التركيبية . و الفارابي يجعل المعجم أول علوم اللسان : >> فعلم الألفاظ المفردة الدالة يحتوي على علم ما تدل عليه لفظة لفظة، من الألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء وأنواعها وحفظها وروايتها كلها >> (2) .

وقد حاول الدكتور تمام حسان تبيان مقام هذا العلم عند العرب فقال : >> يبين [الجانب النظري من علم المعجم] كيف تخرج الكلمة من معناها الحقيقي الوضعي إلى معان أخرى مجازية ويستمد مادته من تاريخ الاستعمال في اللغة العربية. بل يحسن في هذا الجانب النظري للمعجم أيضا دراسة أصل الدلالة الحقيقية نفسها بواسطة النظر في طرق العرف والوضع بالارتجال والافتراض والتعريب ونحوها مع العناية بوجهة النظر التاريخية التي تبحث في أصول الكلمات المستعملة فعلا من ناحية البنية وفي تطور دلالتها على

(1) Pierre Guiraud : la sémantique , p 81 .

(2) أبو نصر الفارابي : إحصاء العلوم . تحقيق : عثمان أمين . مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط3: 1968 . ص 59 .

مر العصور ، ذلك هو الجانب النظري للمعجم وهو موزع بين علم البيان وعلم الصرف وعلم المتن وبحوث فقه اللغة وتاريخ الأدب >> (1) .

ويذكر لنا ابن خلدون طرفاً من المصنفات في هذا المجال بعد أن يوضح منهج العرب في ذلك يدفعهم هدف واحد هو حفظ اللغة ، فيقول في علم اللغة : >> هذا العلم هو بيان الموضوعات اللغوية . وذلك أنه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب ، واستتبطت القوانين لحفظها كما قلناه ، ثم استمر ذلك الفساد بملازمة العجم ومخالطتهم حتى تأذى الفساد إلى موضوعات الألفاظ ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ، ميلاً مع هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتابة والتدوين خشية الدروس ، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث . شمر كثير من أئمة لذلك أملوا فيه الدواوين ، وكان سابق الحلبة في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي ألف فيه كتاب العين ... وألف الجوهري من المشاركة كتاب الصحاح على الترتيب المتعارف لحروف المعجم ... ثم ألف فيها من الأندلسيين ابن سيده من أهل دانية في دولة علي بن مجاهد كتاب المحكم ... و لكراع من أئمة اللغة كتاب المنجد ، ولابن دريد كتاب الجمهرة ، ولابن الأنباري كتاب الزهراء ، هذه أصول كتب اللغة فيها علمناه >> (2) .

أما عن المؤلفين في البيان العربي فيذكر في نفس الموضوع من المقدمة جعفر بن يحيى ، و الجاحظ و قدامة ، والسكاكي صاحب (المفتاح في النحو و التصريف والبيان) و كتابه الآخر (التبيان) ، و كتب ابن مالك (المصباح) ، و لجلال الدين القزويني (الإيضاح و التلخيص) ، كما يرى ابن خلدون أن تفسير الزمخشري مبني على أساس علم البيان .

المستوى المعجمي للدلالة إذن يخص معنى الجذر اللغوي أو موضوعه. لكن هناك غموض يشوب رؤيتنا للكلمة وعلاقتها بالمفرد و اللفظ . وقد رأينا أن الكلمة هي اجتماع المستويات الوظيفية الثلاثة : الصوت والنحو والصرف مع المستوى المعجمي الممثل في الجذر اللغوي .

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 40 .

(2) عبد الرحمان بن خلدون : المقدمة ص 471 - 472 .

فليس الأصل اللغوي هو وحده المحدد للكلمة و دلالتها، وفي هذا الشأن يتساءل أولمان إذا كنا نعتبر المثال التالي : **give , gives , gave, given , giving** كلمة واحدة أو خمساً ثم يقول: << الواقع أن هذا السؤال إنما يرجع آخر الأمر إلى الاصطلاح >> (1) وقوله هذا يختزل كثيراً من الآراء المتضاربة والمتداخلة و المتعاكسة أحياناً . وبحسب ما تعارفنا عليه سابقاً تكون كل منها كلمة مستقلة عن غيرها تميز كل منها بالوظائف الصرفية والنحوية . مع اشتراكها في الأصل اللغوي.

ويبدو أن المحور الأساس في الكلمة هو كونها متعلقة بمعنى ، ولذا دارت أغلب التعريفات حول هذه النقطة . ويلخص كرامسكي (**Kramsky**) المستويات المتضاربة في الكلمة ويقول : <> الكلمة أصغر وحدة مستقلة للغة ، تشير إلى نوع معين من حقيقة في ما وراء اللغة و تتميز بخصائص شكلية صوتية وصرفية و دلالية >> (2) .

و لما كان اللفظ مظهراً مادياً للكلمة ، فإنه يتمتع بنفس الخصائص التي يشير إليها ابن عقيل (ت 769) : <> اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، و قولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز ، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد >> (3) . ولكن الكلمات لا تتمتع بنفس الاستقلال في الدلالة الذي أشار إليه ابن عقيل و كرامسكي وآخرون ، ولذا يميز هنري سويت (**Henry Sweet**) بين نوعين من كلمات اللغة :

النوع الأول هي كلمات تشير إلى مسميات واضحة، وهي المادة الأساسية للقاموس، ومثالها : شجرة ، حريق ، يغني .

والنوع الثاني هي كلمات المبني التي لا تستقل بذاتها في الدلالة على معنى واضح و إنما تحتاج إلى السياق كالحروف ، والظروف (4) . فكلمات المباني إنما تعبر عن مفاهيم

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 49 .

(2) نقلاً عن كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ص 4 9/10 p 1932, Mouton – Paris:1932, Kramsky : the word as a linguistics unit,

(3) شرح ابن عقيل . حنا الفاحوري . دار الجيل – بيروت : 1989 . ج 1 ص 14 .

(4) Palmer : semantics . p 32 .

العلاقات بين الكلمات فأحرف (من - إلى - عن - على - ب) لا توصلنا على إدراك مسميات بعينها ، إلا أن هذه الحروف تتخذ معناها في الجملة .

وفي المستوى المعجمي ، يتخذ الأستاذ تمام حسان موقفا له علاقة بالنظريات الدلالية إذ يرى أن اللغة تتكون من أنظمة ثلاثة: صوتية و صرفية ونحوية، ومن قائمة كلمات هي المعجم ، ولا يتوفر المعجم - حسب رأيه - على صفة النظام لثلاثة أسباب :

1- عدم وجود علاقات عضوية داخله ، فليس بين كلمات المعجم أي علاقات عضوية تدخلها في علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعا ، ويحصر الأستاذ العلاقة الوحيدة في الاشتقاق .

2- لا يمكن أن يوضع المعجم في صورة جدول لأنه تنقصة العلاقات العضوية بين مكوناته.

3- التبادل بين اللغات في المعجم ممكن على عكس الأنظمة الأخرى، فقد اشتملت العربية منذ الزمن القديم في الجاهلية على مفردات مستعارة من لغات أخرى في الشرق و الغرب (1) .

ونسجل هنا الملاحظات التالية على مذهب الأستاذ تمام حسان :

- ينظر الأستاذ في العلاقات على أنها شكلية ، فالدراسة الصوتية والنحوية والصرفية تعتمد على دراسة الشكل دون التفات إلى المعنى . و الطبيعية الشكلية لا تعبر عن اللغة لأنها تفتقر إلى المعنى . وإذا أخذنا بهذا المفهوم الثنائي للغة وجدنا أن هناك شبكة من العلاقات المعنوية و الشكلية تربط مفردات المعجم كالترادف ، و الاشتراك ، و التقارب في المعنى ، و التجانس ، و الاشتقاق .

- إن حصر العلاقات بين مفردات المعجم في الاشتقاق إنما هو اقتصار للنظر في القاموس ، و المعجم ليس قاموسا ، و لكنه مادة حية موزعة في أذهان و ذاكرة الجماعة اللغوية و من الصعب إحصاؤها في كتاب ، و الاقتصار على الاشتقاق إبعاد لدور المعنى في بناء المعجم، لأن لكل مفردة في المعجم معنى تربطه علاقات ما بمعاني المفردات الأخرى و ما مظاهر الترادف و الاشتراك و التضاد و التطور الدلالي إلاّ تعبير عن بعضها، كما أن أهم النظريات

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 312 / 314 .

الدلالية تقوم على أساس العلاقات بنوعيتها السياقية و الترابطية التي تجمع الكلمات و تصنفها ، و قد ذهب بعض الباحثين إلى حد اعتبار معنى الكلمة حاصل علاقاتها بالكلمات الأخرى ، حيث يتحدد الموضع داخل نظام المعجم من خلال هذه العلاقات ، يقول جون ليونز (J.Lyons) : >> يمكن تعريف الموضع لعنصر معجمي بأنه لا يعتمد على مجموعة العلاقات التي تربط هذا العنصر بالعناصر الأخرى في نفس المجموعة المعجمية و حسب، بل إنه يطابقها >> (1) .

- الملاحظة الأخيرة تخص الاقتراض من اللغات الأخرى في المعجم وحده و الذي ينفي صفة النظام عنه ، و هذه رؤية غير شاملة ، لأن الاقتراض يمس - أحيانا - كل المستويات الدلالية ، و يظهر ذلك جليا في الترجمة ، فكثير من العرب ينطقون الباء في أوربا كما هو عند أهل اللغة الأصلية و كذلك حرف (V) و (J) ، و غيرها من صور النطق التي تدخل في الكلام العربي .

و يظهر تأثير النحو جليا في الترجمة ، إذ أن هناك عبارات أجنبية يتم ترجمتها حرفيا مع احتفاظها بنفس صيغة التركيب .

و إذا كان هذا حال الصوت و النحو - و هما نظامان - فإن ذلك يؤكد اعتبار المعجم أيضا نظاما متماسكا .

ب - 4 - 5 المستوى السياقي :

ينقسم السياق عند اللغويين إلى نوعين : لغوي (تركيب) و مقامي ، و نظرا لدوره الكبير في توجيه الدلالة فقد قامت نظرية دلالية على هذا الأساس و هي النظرية السياقية . إن اللغة التي نمارسها ليست كلمات و حسب ، بل إنها في أغلب الأحيان تراكيب لغوية ترتبط أحيانا بسياقات الحال أو المقامات (contextes de situations) ، و يعرف أولمان نوعي السياق بقوله : >> و كلمة السياق قد استعملت حديثا في عدة معان مختلفة ، و المعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي أي النظم اللفظي للكلمة و موقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة ، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات و الجمل الحقيقية السابقة و اللاحقة فحسب بل و القطعة كلها و الكتاب كله ، كما

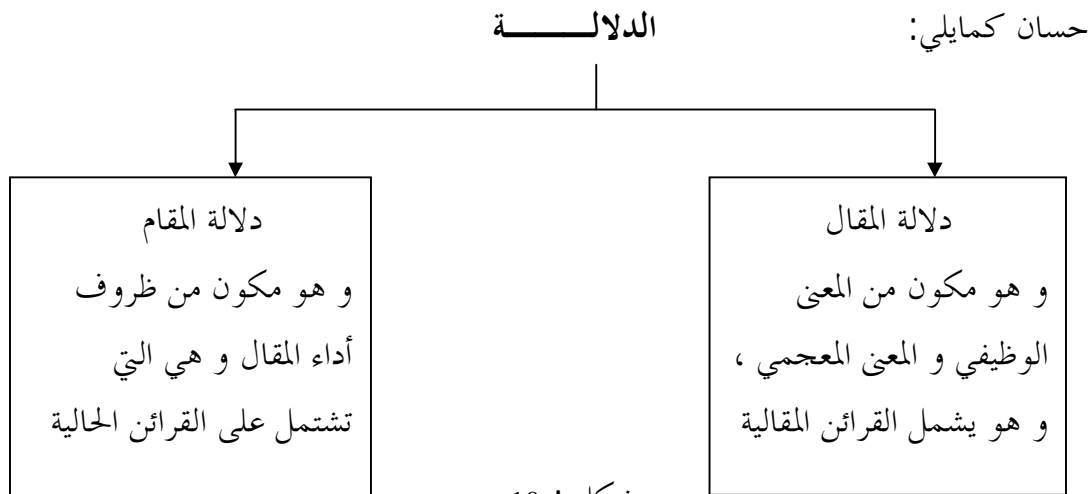
(1) جون ليونز : علم الدلالة . ترجمة المشاطة مجيد عبد الحليم ، فالخ حليم حسين ، باقر كاظم حسين . مطبعة جامعة البصرة ص 69 .

ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتصل بالكلمة من ظروف و ملابسات ، و العناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن .
 أما أن هذه العوامل جميعها لها تأثيرها المباشر على المعنى الدقيق للكلمات فهذا أمر لم يعارض فيه أحد معارضة جدية << (1) .

و يمزج صاحب المقدمة بين سياق القول (المقال) و سياق الحال (المقام) بعد حديثه عن معنى المعجم و الوظيفة النحوية فيقول :<< ... و يبقى من الأمور المكتتفة بالواقعات ، المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين ، و ما يقتضيه حال الفعل ، و هو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة ... و لكل مقام عندهم مقال >> (2) .

و إذا كنا سنخص السياق اللغوي بالحديث في مبحث (العلاقات السياقية) ، فقد اهتم الدارسون بالمقام ، و للعرب في ذلك دور كبير ، يقول الثعالبي <> للعرب كلام تخص به معاني في الخير و الشرّ ، و في الليل و النهار و غيرهما ، فمن ذلك التتابع و التهافت لا يكونان إلا في الشرّ ... و ظلّ يفعل كذا إذا فعله نهارا ، و بات يفعل كذا إذا فعله ليلا، و التأويب: سير النهار لا تعريج فيه ، و الإستناد: سير الليل لا تعريس فيه >> (3)

و يظهر من خلال هذا أن المعنى الدلالي للغة إنما هو حصيلة تظافر دلالة المقال (السياق اللغوي) و دلالة المقام (السياق المقامي) ، و يمكن تمثيل هذه الفكرة كما يوضحها الأستاذ تمام



شكل : 10

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ص 55/54 .

(2) ابن خلدون : المقدمة ، ص 473 / 474 .

(3) عبد الملك الثعالبي : فقه اللغة و سر العربية ص 423 .

و إذا كان للكلمة معنى في المعجم ، فإنه كثيرا ما يفتقر للتحديد ، و يسمى هذا المعنى الذي ينص عليه القاموس بالمعنى القاعدي (sens de base) ، هذا الأخير يتشكل و يتحدد وفقا للسياق الذي ترد فيه الكلمة ، و يتحول معناها عندئذ إلى معنى سياقي (sens contextuel) يقول بيار قيرو : << كل كلمة لها معنى قاعدي و معنى سياقي ، و السياق هو الذي يحدد المعنى >> (1) .

و تتجلى قيمة السياق في هذا البحث كونه يهتم بتركيب اللغة العلمية ، و لما كانت هذه الأخيرة مستوى من مستويات اللغة فإن الظواهر الدلالية المحددة لها تبرز في السياق ، لأنه هو المحدد للمعنى و مجاله ، و نقترح مثلا لذلك كلمة (مستقيم) في الجملتين :

1- أسلك الصراط المستقيم .

2- ارسم مستقيما يشمل نقطة ما .

ففي الجملة الأولى يبدو أن كلمة مستقيم تشير إلى الهدى و الحق و هو معنى أخلاقي ، أما في الجملة الثانية فيصير للكلمة مفهوم رياضي ، و المحدد لذلك هو التركيب اللغوي .

هذه المستويات الدلالية الصوتية ، و النحوية ، و الصوفية ، و المعجمية ، و السياقية تتظافر لتعطي المعنى الدلالي ، و يلخص الأستاذ تمام حسان ذلك بقوله : << و اللغة العربية بهذا مكونة من ثلاثة أنظمة و قائمة من الكلمات التي لا تتنظم في جهاز واحد ، و هذه الأنظمة و القائمة تكون معنا صامتا ، فإذا أردنا أن نتكلم أو أن نكتب نظرنا إلى هذا المعين الصامت فوضعنا محتوياته في حالة عمل و حركة فأخذنا منه الكلمات و رصفناها على شروط الأنظمة أي بحسب قواعد اللغة و خرجنا من دائرة الصمت اللغوي إلى دائرة النطق الكلامي أي من حيز السكون إلى حيز الحركة و من حيز الإمكان إلى حيز التطبيق ، و حاصل جمع المعنى الوظيفي التحليلي و المعنى المعجمي الذي للكلمات لا يساوي أكثر من معنى المقال أو المعنى اللفظي للسياق أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون ، و لا يزال السياق حتى بعد الوصول إلى هذا المعنى اللفظي بحاجة إلى معنى المقام أي المعنى الاجتماعي الذي يضم القرائن الحالية على ما في السياق من قوانين مقالية و بهذا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي >> (2) .

و لكن هناك ملاحظة تلفت الانتباه : هل يكفي تظافر المستويات الأربعة من أجل الوصول إلى المعنى اللفظي ؟ نتأمل مثلا جملة : أكل خالد الماء ، تخضع هذه الجملة للمستويات

(1) P. Guiraux : la sémantique , p 31 .

(2) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 313/312 .

الأربعة : الصوتية ، و النحوية ، و الصوفية ، و المعجمية ، و مع ذلك من الصعب إيجاد معنى لفظي لدى عموم المتكلمين بالعربية ، و هنا يأتي دور العلاقات السياقية التي تمثل عنصرا أساسيا في هذا البحث ، و سنعرضها من خلال أهم محاور علم الدلالة : الترادف ، الاشتراك ، المصطلح ، التطور الدلالي ، العلاقات السياقية .

الفصل الثاني

الظواهر الدلالية محاور لعلم الدلالة

- أ- الترادف :
أ 1- أسبابه .
أ 2- نتائجه .
أ 3- الخلاف حول وروده .
- ب- الاشتراك اللفظي .
ج- المصطلح .
د- التطور الدلالي :
د 1- أسبابه .
د 2- تصنيفاته .
- هـ - العلاقات السياقية :
هـ 1- العلاقات السياقية في الدرس العربي .
هـ 2- تحليل بالمر و كاتز للعلاقات السياقية .

الظواهر الدلالية محاور لعلم الدلالة :

أ- الترادف .

ب- الاشتراك .

ج- المصطلح .

د- التطور الدلالي .

هـ - العلاقات السياقية .

لم تجر عادة الدارسين على إدراج العلاقات السياقية موضوعا لبحث دلالي ، وإنما اقتصرُوا في أغلب الأحيان على مستوى الكلمة المفردة ، فدرسوا : الترادف، و الاشتراك، و التطور الدلالي .

و نجد الحاجة ههنا ملحة لطرح فكرتين مهمتين : المصطلح كعنصر في المعجم ، و العلاقات السياقية التي نبتغي منها تفسير التركيب اللغوي من الناحية الدلالية ، و هذا الطرح له علاقة ذات شأن بالمحاور المألوفة كالترادف و التطور الدلالي ، لذا آثرنا تقديمها بالذكر لكي تتبين فيما بعد مكانها في اللغة العلمية .

أ - الترادف : synonymie .

الترادف في أصله اللغوي من مادة (ردف) ، و له وزن في العربية : رَدَفَ يَرْدِفُ ، رَدَفَا ، و رَدَفَ يَرْدِفُ ، رَدَفَا بمعنى تبع و توالى ، و من مزيد هذا الثلاثي اشتق مصدر على وزن (تفاعل) هو ترادف⁽¹⁾ ، و قد عرفه اصطلاحا الإمام فخر الدين الرازي بأنه : >> الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد <<⁽²⁾ . و قال ابن جني : >> هذا فصل من العربية حسن ، كثير المنفعة قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة ، و ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة <<⁽³⁾ . و عرفه بالمر بقوله : >> مجموعة الكلمات - بالنسبة لمصنف المعجم - تحمل المعنى نفسه <<⁽⁴⁾ .

(1) زبير دراعي : محاضرات في فقه اللغة ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 : 1994 ، ص99 .

(2) السيوطي : الزهر . ج1 ، ص402 .

(3) ابن جني : الخصائص . ج2 ، ص113 .

(4) بالمر : علم الدلالة ، ص92 .

و الملاحظ على هذه التعريفات أنها تعتمد المستوى المعجمي ، غير أننا نجد الأستاذ طيب دبة يعتمد مستوى آخر في التعريف بهذه الظاهرة ألا و هو المستوى الصوتي ، فنجده يثبت مصطلح الترادف الصوتي الذي يطلق على صوتين مختلفين لفونيم واحد (أي الألوكونات) و يظهر ذلك جليا على مستوى التنوعات الحاصلة للفونيمات ، فمثلا صوت اللام مفخما و مرققا في لفظ الجلالة مترادفان ، و كذا الصور المتنوعة لنطق الجيم في اللغة العربية هي مترادفة (1) ، و نضيف إلى أمثله صوتا غَ و رَ في الفرنسية مترادفان لأن تعويض أحدهما بالآخر لا يغير المعنى .

أ-1- أسبابه :

يوجز اللغويون أسباب حدوث الترادف فيما يلي (2) :

1- اختلاف وجوه المسمى و كثرتها بأن تحمل كل صفة في الشيء الواحد اسما، فالدار تسمى دارا لاستدارتها في الأصل ، و منزلا لكونها منزل الرحل و أهل البادية و المسافرين، و مسكنا كونها موضع الاطمئنان و السكنية ، و بيتا كونها مكانا للمبيت.

2- حاجة الشعراء إلى تنوع الألفاظ و حرصهم على الموسيقى يجعلهم يهملون الفروق الدلالية بين الكلمات مما أدى إلى اختلاطها و التقائها على المعنى الواحد ، كأسماء السيف في العربية ، منه المهند الذي يعرف بأنه سيف حاد قاطع رقيق في صلبه مرونة و هو يصنع في بلاد الهند ، و اليماني الذي يصنع في اليمن ، و المشرفي الذي يصنع في دمشق .

3- الوضع : سواء أكان الواضع واحدا أم كان متعددا ، يقول ابن جني : >> و قد يجوز لغته في الأصل إحداهما ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى و طال بها عهده ، و كثر استعماله لها فلحقت - لطول المدة و اتصال استعمالها - بلغة الأولى ... و كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا و من هنا << (3) .

و هذا ينطبق في العصر الحديث على الجامع اللغوية و مراكز الترجمة في وضع المقابلات العربية المتعددة لمدلول واحد .

(1) طيب دبة : مبادئ اللسانيات النبوية ، ص 181 .

(2) أورد بعضا منها زبير دراقي في (محاضرات في فقه اللغة) .

(3) ابن جني : الخصائص . ج1 ص372 .

4 - الاتساع في الكلام ، حيث كان العرب يعتزون بالفصاحة لا يريدون بالكلام مجرد الإفهام ، مثلما عبّر عنه محمد بن المستنير قطرب : >> إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم << (1) .

5- التبادل بين الأمم جعل كثيرا من الكلمات الدخيلة تنافس كلمات أصيلة في المعنى الواحد .

أ-2- نتائجها :

وضع الأستاذ زبير دراقي ثلاثة فوائد للترادف هي :

- (1) شرح الكلمات الصعبة أو الغريبة بما يقابلها من مترادفات .
- (2) توفير الوسائل التعبيرية للمتكلم إذا عجز عن استعمال لفظ ما .
- (3) فائدة كبيرة لدى الشعراء و الخطباء و المتراسلين الذين يحرصون على السجع و البديع (2) .

هذه الفوائد في حقيقة الأمر نتائج ، و إنما تكون فوائد مقيدة نسبية ، و الملاحظ أن الأستاذ قد اعتمد الاستعمال الأدبي للغة في سرد فوائد ظاهرة الترادف ، مع أن اللغة وسيلة العلم و الأدب على السواء ، و لذا فهي تؤثر في مجال العلوم و تمس دقة التعبير فيها، و قد رأينا تسميات مختلفة لعلم واحد : علم اللغة ، و اللسانيات ، و الألسنية ، و فقه اللغة (عند بعض الدارسين) ، و في حقل العلوم المادية قد تسمى الظاهرة الواحدة بمسميات شتى ، من ذلك ما أورده الدكتور محمد سويسي في مبحث الترادف و تعدد المدلول في رسالته حول اللغة العلمية ، فكلمة **espace** الفرنسية تترجم بـ : فضاء ، و فراغ ، و خلاء ، و كلمة **accélération** تقابل بـ : تسارع، و تسريع ، و إسراع (3) .

و هذا ما يؤدي إلى الفوضى و الغموض ، و عدم الدقة ، و صعوبة التواصل بين البلاد العربية .

(1) السيوطي : المزهري ج 1 ص 400.

(2) : زبير دراقي : محاضرات في فقه اللغة ، ص 106/107 .

(3) محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، ص 517 .

أ-3- الخلاف حول ورود الترادف :

اختلفت آراء العلماء حول الترادف فمنهم من أثبتته كابن خالويه و الكسائي ، و الآمدي ، فهم يرون أن الترادف ممكن الوقوع ، و من العلماء من أنكره ، فأما المعارضون فيعتمدون اختلاف الصفات للمسمى الواحد منهم ابن فارس ، و أبو هلال العسكري الذي رأى في كتابه (الفروق اللغوية) أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني و عين من الأعيان في لغة واحدة فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر و إلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه (1) .

و بالر من المنكرين أيضا لظاهرة الترادف ، و هو يسوق خمسة أسباب لذلك :

- (1) انتماء بعض المجموعات المترادفة إلى لهجات مختلفة من اللغة .
 - (2) الكلمات التي تبدو مترادفة تستعمل في أساليب مختلفة .
 - (3) القصد من الكلام يحدد الكلمة المناسبة .
 - (4) تقييد الكلمات بالاقتران مع كلمات أخرى مثل فاسد (addled) تظهر فقط مع كلمة بيض (eggs) و هذه الظاهرة مشهورة في العربية .
 - (5) الكلمات المترادفة هي في حقيقتها متقاربة في المعنى ، أي أن معانيها متداخلة ، و هذا ما يجعل معنى الترادف فضفاضا و غير دقيق . (2) .
- و يلخص عز الدين بن جماعة رأي الفريقين فيقول : >> و الحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات ، و من يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى << (3) .

ب- الاشتراك اللفظي : Homonymie

يعرف المشترك اللفظي بأنه اتحاد الكلمات في الصوت و اختلافها في المعنى، و يجب التركيز هنا على فكرة أنها كلمات منفصلة و متميزة و ليست كلمة واحدة ، و ما هناك هو لفظ واحد و معان مختلفة و لذلك وصف الاشتراك بأنه لفظي ، و هذا أساس لساني يقوم على العلاقة بين الدال و المدلول ، يقول أولمان في معرض الحديث عن اللفظ الواحد ذي

(1) أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة . تحقيق لجنة إحياء التراث ، دار الأفاق الجديدة - بيروت ، ط7: 1991 . ص 13 .

(2) : فرانك بالمر : علم الدلالة ، ص 97/94 .

(3) : السيوطي : المزهري . ج 1 ص 405 .

مدلولات عدة : >> هذا النوع ضربان ... إذا سمع إنسان كلمة (opération) و معناها العام (عملية) منعزلة عن السياق الذي تستعمل فيه ، فليس هناك من سبيل لمعرفة ما إذا كان المقصود بها عملية جراحية أو عملية استراتيجية أو صفقة تجارية ، و مع ذلك فإن كل متكلمي اللغة الإنجليزية يشعرون بأنها كلمة واحدة فقط ... و ليس كذلك الحال في : a page boy . بمعنى ساع أو بواب و the page of a book . بمعنى صفحة كتاب حيث إن اللفظ **page** هنا يمثل كلمتين مستقلتين و منفصلتين >> (1) . و هذا النوع الثاني هو ما يمثل مشتركا لفظيا .

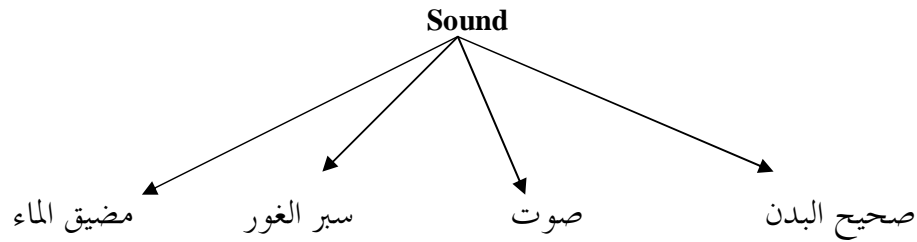
و قد أشار إليه المتقدمون من أمثال ابن فارس ، و الثعالبي ، يقول الأخير في الفصل 68 من كتابه تحت عنوان (في وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة) : >> من ذلك عين الشمس ، و عين الماء ، و يقال لكل واحد منهما عين ، و العين النقد من الدراهم ، و العين : الدنانير ، و العين : السحابة من قبل القبلة . و العين : مطر أيام لا يقلع ... و من ذلك الحال أخو الأم و نوع من البارود ، و الاختيال ، و الغيم ، و واحد الخيلان >> (2) .

أسبابه :

يذكر الأستاذ أولمان سببين للمشترك اللفظي :

1. تطور الأصوات تطورا ممتدا في خطوط متقابلة بالتدرج إلى أن يتم التطابق بين

الكلمات في الصوت ، مثل (Sound) في الإنجليزية :



2. هناك كلمات أخرى تنشأ عن تطور مدلولات الكلمة الواحدة حين تمتد في خطوط

متباعدة إلى أن تنعدم العلاقة بينها ، و مثاله (pas) في الفرنسية (أداة نفي) تتحد في أصلها مع كلمة (pas) . بمعنى خطوة (3) .

(1) أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 112 .

(2) أبو منصور الثعالبي : فقه اللغة و سر العربية ص 417 .

(3) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة . ص 125 .

و يمكن أن نضيف إلى هذين السببين سببا ثالثا هو التسمية (Nomination) والذي يعتبر الاصطلاح أحد أشكاله ، لأننا في الغالب نعتمد في تسمية الحديد باسم قديم قل استعماله ، كالريشة في الكتاب التي ترجع في أصلها إلى ريشة الطير التي كانت أداة للكتابة أيضا ، و أوضح مثال على الاصطلاح ما وضعه الخليل ابن أحمد الفراهيدي من مصطلحات حين أسس علم العروض ، و كلها مأخوذة من البيئة العربية .

و يبدو أن للاشتراك اللفظي ميزة كبرى تتمثل في الاقتصاد اللغوي ، أي استعمال أقل عدد من الألفاظ للدلالة على أكبر قدر من الخبرة الإنسانية ، و لنا أن نتصور حجم المعجم اللغوي إذا خصصنا لكل مسمى اسما مستقلا ، و هذا مفيد للعلوم من جهة وضع المصطلحات كما أن له فائدة أدبية غير خافية ، و لكن له - بالمقابل - محاذير أهمها الغموض ، إذ قد لا يكفي السياق وحده في تحديد وجه واحد من أوجه المشترك ، و كثيرا ما تنشأ إثر ذلك مشاكل في سوء الفهم عند التواصل ، و هذه الخطورة أشد في حقل العلوم الدقيقة .

ج - المصطلح :

يتميز المصطلح بدلالته على المعنى الدقيق ، و هو بذلك وسيلة العلوم التي تعتمد مبدأ الاتفاق اللغوي الواضح ، و ليس شرطا أن يستعمل المصطلح في حقل واحد من العلوم و إنما الأساس في ذلك أن يحافظ على معناه ثابتا ، كما أن هناك علاقة تبادل كبير بين لغة العلم و لغة الحياة ، تتحرك بموجبه أفواج من الكلمات متنقلة بينها ، و لكنها تتميز من حيث بعض الظواهر الدلالية التي تقتضيها دقة العلوم .

و المصطلحات - من حيث المفهوم - عالمية ، و لها مدلول واحد على اختلاف الألسنة، و مفاهيم مصطلحات الهندسة : كالمستقيم ، و الزاوية ، و القوس هي نفسها في كل البلدان و لدى كل الرياضيين ؛ لأن المعنى في العلم قائم على الاصطلاح و الاتفاق بموضوعية دون لجوء إلى خصوصيات فردية . و على هذا فرق الأستاذ تمام حسان بين المصطلح - كاسم علم على مفهوم - و بين اسم العلم عند اللغويين فقال : >> إذا كان الاصطلاح اسم علم على مفهوم معين فاسم العلم اصطلاح على شخص ، و لكن الدائرة العرفية للاصطلاح أوسع بكثير جدا من الدائرة العرفية لاسم العلم في الأحوال العادية ، ذلك بأن الدائرة العرفية للاصطلاح تشمل كل من يستخدمه من العلماء و المعلمين و المتعلمين و القراء ... و الفرق الثاني بين

الاصطلاح و اسم العلم يتمثل في وحدة المدلول الذي يدل عليه الاصطلاح في حين يتعدد مدلول اسم العلم << (1). و ما هذا إلا تأكيد على صفة مميزة للغة العلم و هي وحدة الدلالة أو الثبات الدلالي في مقابل ظاهرة تعدد الدلالة (polysémie) و التي تظهر في الترادف و الاشتراك. و المصطلحات في اللغة العربية توضع وفقا لخمس كيفيات (2) :

1. التعريب : نقل كلمة أجنبية إلى العربية بلفظها مثل : سينما ، راديو ...
 2. الترجمة : إبدال كلمة أجنبية بكلمة عربية تؤدي نفس المعنى مثل : قطار ، ترجمة.
 3. الاشتقاق : إذا لم يوجد المقابل العربي يشتق لفظ ، مثل : طائرة ، مدمرة ...
 4. النحت : خلق كلمة واحدة بجمع كلمتين كالأفروآسياوية و الرأسمالية .
 5. التوليد : و هو إدخال ألفاظ جديدة إلى اللغة العربية لم يكن لها وجود ، مثلما وضع علماء العرب مصطلحات : الجبر ، و الكحول ، و اللوغاريتم .
- و الأصل في وضع المصطلحات هو العودة إلى المعجم العربي الأصيل ، و البحث فيه عن المقابلات المناسبة للكلمات الأجنبية ، و لا نلجأ إلى التعريب إلا لضرورة .

و الحديث عن دقة المصطلح و وحدة مفهومه العالمي ، و خضوعه لمبدأ الثبات الدلالي يقودنا رأسا إلى فكرة العلامة التي تبقى هي نفسها ما قامت العلاقة بين الدال و المدلول ، فإذا تغير أحدهما تحولت إلى علامة أخرى جديدة . هذا المبدأ يركز عليه كرامسكي في تصنيف الثروة اللغوية و يضع لذلك قاعدة عامة : << كلما كثرت فئات الأشياء أو المفاهيم في اللغة أصبحت كلمات هذه الأشياء أكثر شيها بالعلامة >> (3) ، و المفهوم من هذا أنه كلما كثرت الكلمات في مجال دلالي واحد دل ذلك على دقتها ، و من ثم على قربها من العلامة تماما كما مثل الثعالبي دقة المفردات عند العرب في كتابه (فقه اللغة و سر العربية) بوصفه لكثير من العبارات المتميزة تحت الموضوع الواحد ، و ليس هذا حال العرب وحدهم ، لأن كل أمة تبني مخزونها اللغوي وفقا للبيئة التي تعيشها ، و في الإنجليزية يذكر كرامسكي اتجاهين مختلفين في تكوين المخزون المعجمي :

(1) تمام حسان : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 156 / 157 .

(2) أحمد بن نعمان : التعريب بين المبدأ و التطبيق . الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع . 1981 ، ص 406 .

(3) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ص 61 .

ن اتجاه التمييز (differentiating tendency).

ن اتجاه التجميع (accumulating tendency).

يعني الاتجاه الأول بالتمييز و التحديد الدقيق للمعنى ، أي اتجاه بدرجة أكبر نحو العلامة (signess) أو وضوح العلامة (sign clearness) و الثاني جمع المعاني المختلفة في كلمة واحدة أي في اتجاه نحو غموض العلامة (sign viness) (1) .

د - التطور الدلالي :

يبدو فهمنا للتطور الدلالي غامضا ، لأننا نركز في كل مرة على جانب واحد من الموضوع ، و الواقع أن هذه النقطة من الخطر بحيث جعلها كثير من اللسانيين محور علم الدلالة و هدفه الرئيس ، محددتين موضوعه في الدراسة التاريخية لتطور معنى الكلمة ، و لكننا بحاجة إلى إثبات أمرين :

1. الفرق بين تطور المعنى و تطور الدلالة .

2. الاهتمام بالتطور الآني للدلالة و علاقته بالسياق .

يحدد الفرق بين المعنى و الدلالة على أساس المفهوم ؛ إذ المعنى هو الطرف الثاني للعلامة، و ما الدلالة إلا وظيفة الدال (أو اللفظ) ، و لذلك يحتفظ مصطلح الدلالة دائما بفكرة العلاقة بين وجهي العلامة اللغوية و لذا فهو يمثل الطبيعة اللسانية البحتة ، و لذلك كان تغيير المعنى غير تغيير الدلالة ، و لكن المغالطة الكبرى هنا تقع في المصطلحات ، و قد نجد كلمة (معنى) تستعمل للإحالة على الدلالة - أو عمل اللفظ - و قد نجد كلمة دلالة مرادفة للمعنى في كتب أخرى . مثال ذلك ترجمة كتاب أولمان (دور الكلمة في اللغة) إذ نقرا في تغيير المعنى ما يلي : >> و يقع التغيير في المعنى كلما وجد أي تغيير في هذه العلاقة الأساسية [بين اللفظ و المدلول] و يظهر التغيير في هذه العلاقة في صورتين اثنتين : فقد يضاف مدلول جديد إلى كلمة قديمة أو كلمة جديدة إلى مدلول قديم << (2) ، و هذا تعبير أمين عن الرؤية اللسانية في علامة دي سوسير ، و هو أن تغيير أحد طرفي العلامة يؤدي إلى تغيير العلامة كلها ، و لكن من الواضح أن أولمان استعمل مصطلح (meaning) الذي رأينا من قبل أنه ترجمة للأصل الفرنسي (signification) و الذي يعني دلالة ، أما وضع المترجم لكلمة (معنى) فنراه بعيدا ، و المثال الثاني عكس الأول إذ

(1) المرجع نفسه ص 61 .

(2) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 152 .

يستعمل الدكتور رمضان عبد التواب مصطلح (التطور الدلالي) و يدرسه على أساس تغيير المعنى وحده (1).

إن الأمانة تستدعي استبدال المصطلحين ، فالذي قصده أحمد كمال بشر من ترجمته إنما هو التطور الدلالي ، و ما قصده رمضان عبد التواب إنما هو تطور المعنى .

جلي إذن أن تطور الدلالة ليس مقصورا على تغيير المعنى ، بل إنه يشمل العلاقة بين الدال و المدلول ، و ذلك من خلال فهمنا لطبيعة اللغة بأنها ليست ألفاظا فقط أو معاني فقط . و يدفعنا التفكير البنيوي لعلم الدلالة الحديث إلى الربط بين تغيير اللفظ و تغيير المعنى، لأن الكلمة تلقى قيمتها من خلال العلاقة الشكلية(الأصوات و النحو و الصرف) و المعنوية (المدلولات) - و بلفظ واحد : الدلالية - مع بقية الكلمات في اللغة . إن دي سوسير يتحدث عن ثلاثة أنواع من التغيير اللساني (2) :

1. تغيير وجهي العلامة معا و مثاله **necare** (قتل في اللاتينية) ← **noyer** (غرق في الفرنسية) .

2. تغيير المدلول وحده في **necare** (قتل في اللاتينية) ← **necare** (غرق في اللاتينية العامة خلال القرنين 4 و 5 الميلاديين) .

3. تغيير الدال وحده : **dritteil** (الثلث في الألمانية القديمة) ← **drittel** (الثلث في الألمانية الحديثة) .

و هذا التصنيف القائم على أساس العلامة اللغوية إنما هو تصنيف عام ، أما أمثله فخاضعة كلها للمنهج التاريخي ، و لكن ظاهرة التطور الدلالي تكتسي بعدين مختلفين أولهما حادث عبر الزمن فهو تاريخي ، و ثانيهما آني حاصل في الزمن الثابت و أكثر ما يظهر في الدراسة البلاغية و الأسلوبية لمدونة ما .

و أكبر الاهتمام يقع على النظرة التاريخية تماما كما مثله دي سوسير ، و كما اعتبره ميشال بريال ، و بالمر و آخرون من أن الهدف الأكبر لعلم الدلالة هو دراسة التغيير التاريخي . مع ذلك لا بد من إعادة النظر في فهمنا لتغيير الدلالة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة آنية لمدونة - و هي حال هذه الرسالة - لأنه لا دور للتطور الزمني إلا من خلال الشرح

(1) رمضان عبد التواب : التطور اللغوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط1 : 1983 ، ص 111 .

(2) فردينان دي سوسير : محاضرات في الألسنية العامة ، ص 97 .

الفيلولوجي ، أما دراسة المدونة في حد ذاتها فيستلزم منها وصفا آتيا ، و البحث في التغير الدلالي عندئذ ليس بحثا تاريخيا كما يراه كثير من الدارسين .

و من المفيد أن نذكر هنا أن الدراسة اللغوية القديمة لم تهمل تطور الدلالة الآتي ، و كانت البلاغة العنوان الأكبر لهذا المجهود ، و عن البلاغة اليونانية يخبرنا بيار قيرو : << تغيرات المعنى عرفت و حددت منذ القدم ، و مثلت دراستها جانبا مهما من البلاغة ... الدلاليون الأولون كدارمستيتير (Darmesteter) و بريال (Bréal) رأوا في الكناية و الاستعارة و المجاز ، أصنافا أساسية لتغيرات المعنى >> (1) .

كما درس الإمام الجرجاني الموضوع تحت عنوان (في اللفظ يطلق و المراد به غير ظاهره) << اعلم أن لهذا الضرب اتساعا و تفننا لا إلى غاية ، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين : الكناية ، و المجاز . و المراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، و لكن يجيء إلى معنى هو تاليه و ردفه في الوجود فيومئ به إليه و يجعله دليلا عليه ، مثال ذلك قولهم (هو طويل النجاد) يريدون طويل القامة ... و أمّا المجاز فقد عوّّل الناس في حدّه على حديث النقل ، و أن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز >> (2) .

و نسجل على البحث البلاغي ملاحظتين :

1. تقييد حركة المعنى وفقا لقواعد معينة ، و الحديث عن الكناية و المجاز يستلزم علما بقوانين البلاغة ، و قد اشترط الإمام الجرجاني في حصول المجاز أن يكون بين الدلالة الأولى و الثانية و علاقة معنوية ، أمّا حالات الاشتراك اللفظي التي تنعدم فيها العلاقات الدلالية فليست مجازا ، و على هذا يتقيد الكاتب تقيدا كبيرا وفقا لمعايير البلاغيين .

2. إن دراسة حركة الدلالة في البلاغة ليست بحثا دلاليا خالصا كما يريده اللسانيون لأن مدار الحديث عندئذ عن القيمة الأسلوبية لا القيمة التواصلية و في هذا يقول أولمان : << حاول رجال القواعد و علماء البلاغة جاهدين منذ أرسطو أن يخضعوا تغيرات المعنى لشيء من التنظيم

(1) P. Guiraud : la sémantique , p 42/43 .

(2) عبد القادر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص 51 .

و التعقيد ، غير أنهم حصروا جهودهم لقرون طويلة في تصنيف المجازات أو ما يعرف بأنماط انتقال المعاني من مجال إلى آخر لأسباب جمالية أو أسلوبية >> (1) .

و ما يهمنا في قوله هو الاهتمام البلاغي بالجانب الجمالي و الأسلوبي ، أما كون تغيير المعنى محصورا في البلاغة فهذا ما يحتاج إلى نظر ، و لنا في النصوص العربية الكثيرة دليل على إحالتهم إلى الأصول اللغوية للمفردات بما يوضح تطورها التاريخي ، يقول الثعالبي - على سبيل المثال - >> الشوب و المدق خلط اللبن بالماء ، و القطب كذلك ، و من ذلك يقال : جاء القوم قاطبة أي جميعا ، مختلطين بعضهم ببعض >> (2) . و يكرر طريقته هذه في أكثر من موضع من كتابه ، فههنا إحالة إلى الأصل اللغوي لكلمة (قاطبة) و لذلك استعمل لفظ >> و منه قيل >> دلالة على التطور و حركة المعنى .

إن طبيعة هذا البحث توجب أن نحدد هذه الأمور جميعا : معنى التغيير الدلالي ، و منهج دراسته ، و إذا كنا سندرس مدونة درسا أنيا فهذا ما يفرض نظرة معينة للتغيير ، لا هي نظرة تاريخية - كما فعل الدالايون الأولون - و لا هي أسلوبية ، كما فعل أهل البلاغة - مع الإشارة إلى أن عرضنا هذا لا يخلو من إشارات تاريخية لتطور لغة العلم .

د - 1 - أسباب التغيير :

عمل بعض اللسانيين على تصنيف أسباب تغيير المعنى ، و لكنهم لم يحددوا أي نوع من التغيير يقصدون بذلك ، و مرجعهم هو الفرنسي أنطوان مايبه (Antoine Meillet) ، و نجمل هذه الأسباب فيما يلي :

(1) أسباب تاريخية : يتعلق الأمر هنا بتطور المسميات نفسها مع احتفاظها بالأسماء القديمة ، و هذا يرجع أساسا إلى تقدم العلوم و التقنيات و طرق الحياة ، فالعربة الحديثة غير القديمة ، و مع ذلك تحتفظ بنفس الاسم .

(2) أسباب لغوية : و هي ترجع كما يرى بيار قيرو إلى دوافع صوتية ، أو مورفولوجية ، أو نحوية مثل العدوى (Contagion) ، و الخرافات الشعبية (étymologie populaire) ، و هذه الدوافع تعمل خلال الزمن و التاريخ ، غير أن الجرجاني يذكر أسبابا لغوية تعمل أنيا يقول : >> فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 161 .

(2) أبو منصور الثعالبي : فقه اللغة و سر العربية ، ص : 293 .

و التأخير ، و على ما رأيت في المسألة التي مضت الآن ، أعني قولك : إن زيدا كالأسد ، و كأن زيدا الأسد ، ذلك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، و إنما تغير النظم فقط >> (1) .
و نصّ الإمام هذا يخص دلالة التركيب أما الدلالات المفردة فباقية على حالها ،
و نفرق بين الأسباب اللغوية لدى العالمين - قيرو و الجرجاني - حينئذ من خلال مبدئين:
المنهج : تاريخي عند الأول ، و آبي عند الثاني .

مستوى الدلالة : المعجم عند الأول ، و التركيب عند الثاني .

(3) أسباب اجتماعية : يحدث لمعنى اللفظ تخصيص أو تعميم يؤدي إلى تغيير مدلوله الطبيعي ، و مثال ذلك قول أولمان : >> لقد رأينا فيما تقدم ، أن كثيرا من كلمات الاصطلاحات المهنية و الفنية قد تجد طريقها إلى اللغة المشتركة و تنفذ إليها و العكس بالعكس ، و بهذه الطريقة ذاتها تنتقل معاني الكلمات من مجموعة لغوية إلى أخرى ، فقد يحدث أن تستعمل إحدى البيئات الفنية الخاصة بكلمة عادية في معنى جديد ذي صبغة فنية خالصة ، و ربما يتبع ذلك دخول هذا المعنى الجديد إلى اللغة المشتركة بجانب المعنى القديم . و قد حدث هذا لكلمات : الصلاة ، و الحج ، و إذاعة ، و إخراج ، و تمثيل التي اكتسبت معانيها الاصطلاحية المعروفة بها الآن بطريق استعمالها في هذه المعاني في البيئات الفنية الخاصة >> (2) .

(4) أسباب نفسية :

ü التعبير : فالبواعث الإبداعية أو الخلاقة تكمن خلف المجازات التي ترد في الشعر أو الكلام العادي .

ü المحظور : (اللامساس : taboue) يدفعنا أحيانا إلى التلميح دون استعمال للمفردات الأصلية .

و الواقع أن هناك تقاطعا بين هذه العوامل جميعها ، مع العلم أن ماويه لم يذكر الأسباب النفسية ، لذا فمن المرجح أن يكون اهتمامه منصبا على التطور التاريخي وحده ، إما في حالة لغة الرياضيات فإننا نميز في التغير الدلالي مرحلتين :

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص : 174 .

(2) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 156 .

1) مرحلة التطور التاريخي لدلالة المصطلحات ، و هذه المرحلة تقوم على أساس التسمية (Nomination) أي وضع الاسم المناسب لمفهوم مبتكر ، مع العلم أن المفاهيم لم تتبلور - كما لم تتبلور بقية العلوم - إلا بعد مدة طويلة من الزمن ، ظل المصطلح الرياضي خلالها عرضة لتطور دلالي مشهود ، و معلوم أن المصطلح يؤخذ في أكثر الأحيان من البيئة اللغوية العادية مثلما فعل العرب : >> فمن ذلك لفظ الجذر و يفيد أصل النبات و استمد منه جذر الكلمة أي مادتها الأصلية ، و جذر الكمية الجبرية و جذر المعادلة << (1) .

2) مرحلة التأليف العلمي : و ذلك بعد قيام علم الرياضيات بفروعه و مناهجه و مصطلحاته ، و يتعلق الأمر عندئذ بالمدونات العلمية و الرؤية الآنية ، و من الأكيد - نظريا - أن التطور الدلالي سيكون غائبا تماما لطبيعة اللغة العلمية ، كما سيغيب الترادف و الاشتراك .

د - 2 - تصنيف تغيرات الدلالة :

تختلف تقسيمات اللغويين لتغير الدلالة باختلاف المقاييس و المبادئ ، و لعل أهمها مبدآن : المنطق و اللغة .

و استخدام المنطق في هذا التقسيم قديم قدم البحث الدلالي ، و هو ينص على ثلاثة أنواع للتطور :

1) التخصيص (Restriction) : و هو انتقال الاسم من التعبير عن الشيء إلى الدلالة على جزء منه فقط ، فيحدث تضيق للمعنى ، و مثاله في العربية الصلاة التي كانت تعني الدعاء بالخير ثم جرى تخصيصها على العبادة المعروفة .

2) التوسيع (Extension) : و هو تعميمه على ظاهرة ما بعد أن كان مقصورا على جزء منها ، و يشير إلى شيء من ذلك ابن منظور في لسان العرب عن مادة (ع ي ر) : >> العير مؤنثة القافلة ، و قيل : العير الإبل التي تحمل ميرة ، لا واحد لها من لفظها ، و قيل هي قافلة الحمير ، و كثرت حتى سميت بها كل قافلة ، فكل قافلة عير كأنها جمع عير << (2) .

3) التحويل (Transfert) : أي انتقال المعنى من مجال إلى آخر و هذا ما يسمى في عرف البلاغيين استعارة أو مجازا يتأكد بطول استعماله حتى يغدو اسما للمستعير .

(1) محمد سويسبي : لغة الرياضيات في العربية ، ص 507 .

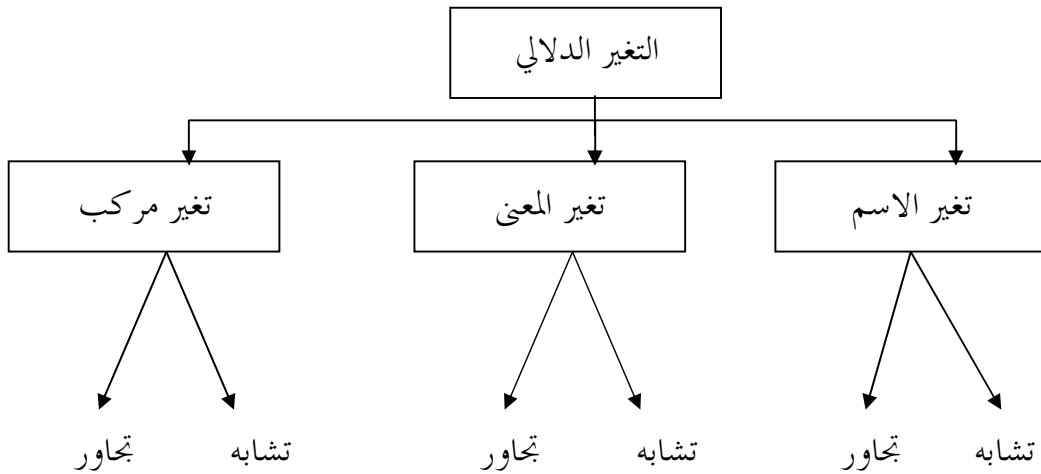
(2) ابن منظور : لسان العرب . الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة : 1891 . ج 6 / ص 303 .

هذا التقسيم المنطقي الذي اعتمده الدالليون الأوائل من أمثال بريال ، و دارمستيتير و بول (Paul) ، و قد أثبتته محمود السعران في كتابه (مقدمة للقارئ العربي) و أضاف إلى الأنواع الثلاثة أنواعا أخرى كالحطاط المعنى و رقيه ، أو انتقاله إلى الضد .

أما المقياس اللغوي الذي اعتمده دارسون آخرون فقد أنتج عدة تقسيمات على اختلاف بينهم في ذلك ، و لعل أهم ما كتب في هذا عمل ستيفان أولمان و ستيرن (Stern) الذين بنوا هذا التصنيف على أساس فهم اللغة ، الأول متأثرا بثنائية دي سوسير ، و الثاني مقتديا بمثلث ريتشاردز و أوغدن .

إن التأكيد على طبيعة اللغة أمر ضروري ، و لهذا قدمنا في بداية البحث عرضا موجزا لتحديد الطبيعة الذهنية للغة ، و هذا الفهم هو الذي دفع بالباحثين إلى تسمية تقسيم أولمان و ستيرن تقسيمين نفسيين ، و إلى اعتبارهما لغويين كما فعل بيار قيرو . إن هذا التداخل في الواقع إنما يرجع إلى الطبيعة النفسية للغة .

يرى أولمان - على اعتبار تأثره بدي سوسير - أن التغير إما أن يصيب الاسم أو المعنى ، و في كل حالة من هذه يكون تحولا بالمشابهة (similarité) أو المجاورة (contiguïté) و يضيف إلى ذلك نوعا آخر مركبا من تحول الاسم و المعنى معا ، و من هذا نحصل على الأنواع التالية :



شكل : 11

أما ستيرن (1) فانه في كتابه (الدلالة و تغيرات الدلالة) **meaning and chances of meaning** يضيف المرجع إلى طرفي العلامة : الدال و المدلول - أو الاسم و المعنى عند أولمان - ليركب من ذلك المثلث القاعدي (شكل 4) ، و وفقا لهذه النظرة يصنف التغيرات الدلالية إلى نوعين : خارجية و لسانية ، أما الخارجية فمصدرها هو المرجع أو الشيء المسمى دونما تغير في اسمه ، و مثاله في العربية الريشة ، و الذرة ، و أما التغيرات اللسانية فتصيب اللغة مباشرة ، و هي تحول يطرأ على الاسم أو المعنى داخل النظام معطيا ثلاثة أنواع :

(1) تغير في العلاقة الشفوية (**relation verbale**) أو الاسم .

(2) تغير في العلاقة المرجعية (**relation référentielle**) أو المعنى .

(3) تغير في العلاقة الذاتية أو الشخصية (**subjective**) بين الاسم و المتكلم .

و على الجملة ، تكاد رؤية العالمين أولمان و ستيرن تتفق بغض النظر عن التغيرات الخارجية ، و ما يهمننا من كل هذا هو التطور الدلالي في لغة العلم ، و عند الحديث عن دراسة دلالية في التركيب فإن الأمر يتعلق بتأثير السياق في تغير دلالة المصطلح ، و هذا التأثير هو ما درسته البلاغة و الأسلوبية في الأدب ، أما في العلم فلم يحظ الموضوع بالاهتمام اللازم ، و تعد العلاقات السياقية مدخلا أساسيا لفهم هذه الظاهرة و وصفها ، من أجل ذلك نخصص لها جانبا مستقلا من البحث .

(1) P.Guiraud : la sémantique , p 45/ 46 .

هـ - العلاقات التركيبية Relations syntagmatiques

إن العلاقات السياقية هي المحور الأساسي لهذا البحث ، ذلك أنها تعمل على تفسير التركيب اللغوي بالنظر إلى الدلالة ، و قد جاء دي سوسير بمفهوم العلاقات السياقية (أو التركيبية في مراجع أخرى) بالموازاة مع مصطلح آخر : العلاقات الترابطية ، و يفهم للوهلة الأولى أن علاقات السياق تخص ربط الكلمات داخل الجملة أو العبارة ، أما علاقات الترابط فتخص كلمة ما من التركيب بكلمات أخرى من المعجم و إن لم ترد في سياق واحد ، و يحيلنا هذا إلى فكرة مفادها : العلاقات السياقية موضوعها النص و الترابطية موضوعها المعجم .

على أساس تحديدنا للعلاقات التركيبية يمكن أن نفهم كيفية استعمال المصطلحات العلمية في مدونة الرياضيات من خلال سياقات خاصّة ، غير أن طرح دي سوسير للفكرة لم يكن من الواضح بحيث لا يدع مجالاً للشك في أي تفسير لاحق لرؤيته .

هـ 1- العلاقات السياقية في الدرس العربي :

إن الدارسين العرب المحدثين ينظرون إلى علاقات السياق على أساس علم النحو ، إذ هي العلاقات بين الأبواب النحوية في الجملة ، و بذلك يتم إهمال معنى الكلمة ، و يتركز النظر في معنى الباب النحوي أو الوظيفة النحوية للكلمة ، فهل هذا التفسير النحوي كاف لبناء نظام اللغة ؟

قال دي سوسير : >> تقييم الكلمات ضمن تعاقدها فيما بينها علاقات مبنية على صفة اللغة الخطية ، تلك التي تستثني إمكانية لفظ عنصرين في آن . و هذان العنصران إنما يقع الواحد منهما إلى جانب الآخر ضمن السلسلة الكلامية ، و يمكن تسمية الأنساق التي يكون المدى سندا لها تراكيب ، ، فالتركيب إذن إنما يتشكل من وحدتين متعاقبتين فأكثر... << (1) .

أشار بعض المحدثين إلى أن العرب القدامى اهتموا بالعلاقات السياقية ، و أرجعوا مجال الاهتمام إلى نظريتين : العامل ، و النظم .

قامت نظرية العامل على أركان ثلاثة : العامل ، و المعمول ، و الحركة الإعرابية ، و تهدف بصورة عامة إلى تفسير الظواهر النحوية (الإعراب) الناتجة عن تأثير العامل في المعمول

(1) فردينان دي سوسير : محاضرات في الألسنية العامة ، ص 149 .

فالمبتدأ مثلا مرفوع بسبب الابتداء ، و الخبر مرفوع أيضا و لكن العامل فيه هو المبتدأ ، و العوامل نوعان : لفظية و معنوية ، أو قوية و ضعيفة ، و اللفظي منها ما ظهر في الكلام ، و من أمثلة النحاة على العامل اللفظي القوي الفعل الذي يرفع الفاعل و ينصب المفعول ، و المتعدي منها أقوى من اللازم .

و في تاريخ العربية من رفض هذا المذهب في تفسير الإعراب ، و منهم ابن جني الذي لم يؤمن بتأثير الألفاظ فيما بينها تأثيرا يوجب هذه الحركة الإعرابية دون تلك ، و التفسير المعقول عنده هو التواضع فيقول : << أما في الحقيقة و محصول الحديث فان العمل من رفع و نصب و جرّ و جزم إنما هو للمتكلم >> (1) . و نفهم من هذا أن حركات الإعراب ترجع إلى العرب أنفسهم .

و قد تبع ابن جني في نقد نظرية العامل الأستاذ تمام حسان فقال : << لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية فجاء قولهم بالعامل لتفسير هذه العلامات حسب المواقع في الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمر ...

(1) أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من كلمات ، فهناك الإعراب بالحذف و الإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لانشغال المحل ، و هناك المحل الإعرابي للمبنيات و المحل الإعرابي للجمل ..

(2) الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ، و من هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس >> (2) .

و على هذا يبدو أن الظواهر النحوية اللفظية غير قادرة على تفسير العلاقات السياقية التي تربط بين أجزاء التركيب اللغوي ، لأنها تفتقر أساسا إلى المعنى .

و أما نظرية النظم للإمام عبد القاهر الجرجاني فقد حظيت بقبول واسع لدى الدارسين العرب ، و قرنوا نتائجها بمفهوم فردينان دي سوسير عن السياق ذلك أنها امتازت باهتمامها بالمعنى النحوي ، و نقل هنا أيضا رأي الدكتور تمام حسان : << إذا كان العامل قاصرا عن

(1) ابن جني : الخصائص ج 1 ص 109 / 110 .

(2) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 231/232 .

تفسير الظواهر النحوية و العلاقات السياقية جميعها ، فإن فكرة القرائن [قرائن التعليق عند الجرجاني] توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها و لفظيها << (1) .

يقول الإمام الجرجاني في تعريف النظم : << معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض >> (2) . و واضح من حديثه أمران :
1) العلاقة بين النظم و التعليق .

2) النظم يخص العلاقات (أو الأسباب بلفظ الجرجاني) بين الكلم .
و يتعمق في شرح فكرة النظم قائلا : << و أما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك [أي ليس كنظم الحروف في اللفظ] لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، و ترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، و ليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء و اتفق ... و الفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل >> (3) .

و المفهوم من كلام الجرجاني أولا و ثانيا أمران :

1) أن الجرجاني يستعمل لفظ (التعليق) للدلالة على العلاقة الشكلية أي الربط بين الألفاظ و أما النظم فإنما يخص المعاني ، و العلاقة بينهما واضحة ، إذ أن التعليق الذي يظهر لصاحب اللغة يعبر عن النظم الذي هو ضمني يخص الدلالة .

2) أن النظم أوسع من أن يخص معاني النحو وحدها ، و لذلك اشترط الجرجاني أن يكون تناسق الكلم على ما يقتضيه العقل أي المنطق ، و سنجد لهذه الفكرة مكانة عند كاتر (J.J.katz) في تفسير العلاقات السياقية ، و الجرجاني بهذا يتجاوز ما كتب عنه في فهم علاقات التركيب اللغوي لأنه إنما خص التعليق بالنحو ، و النظم بالدلالة .

رأى الأستاذ تمام حسان أن العلاقات السياقية ما هي إلا القرائن المعنوية للتعليق و هي :
الإسناد ، و التخصيص ، و النسبة ، و التبعية ، و المخالفة (4) . و فائدة هذه القرائن أهما تعيننا

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبنائها 232.

(2) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص 7 .

(3) نفسه ص 42 .

(4) تمام حسان : اللغة العربية معناها ، و مبنائها ، ص 189 / 205 .

في معرفة الباب النحوي ، فالإسناد هو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل و الفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها و تصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ و الثاني خبر أو على أن الأول فعل و الثاني فاعل أو نائب فاعل .

و التخصيص قرينة تفيدها في معرفة أبواب نحوية أخرى وفقا للقرائن التي تدرج تحته كالتعدية التي تدل على المفعول به ، و الغائية التي تدل على المفعول لأجله ، و الظرفية التي تدل على المفعول فيه ، و سمي التخصيص بهذا الاسم لأنه يمثل قيودا على الإسناد .

و أما النسبة فهي قيد عام على علاقة الإسناد ، و هذا القيد يجعل الإسناد نسبيا ، و معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن هذا الأخير تضيق ، أما النسبة فإلحاق ، و تدلنا عليه حروف الجر و معنى الإضافة .

و أما التبعية فيدل عليها النعت و العطف و التوكيد و الإبدال ، و المخالفة أيضا تهدف إلى التعرف على الأبواب النحوية من خلال المقارنة بين المباني .

هذه القرائن المعنوية للتعليق عند الجرجاني هي - كما رأى الأستاذ تمام حسان - ما يمثل العلاقات السياقية ، و يوافقه في ذلك الأستاذ كريم زكي حسام الدين بقوله : >> أما المحور الأفقي فيقوم على أساس العلاقات المختلفة في السياق ، أي العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق ، فالتاء المفتوحة و المكسورة و تماوتم هي صرفيمات [مورفيمات] مقيدة تدل على الفاعلية أي باب الفعل في العلاقات السياقية << (1) . و المقصود بالمحور الأفقي هنا هو التركيب في مقابل المحور العمودي الذي يمثل العلاقات الترابطية ، و هي علاقات بين الكلمات خارج السياق .

و سنعرض هنا مثلا لتمام حسان نحاول من خلاله أن نتبين عدم انحصار العلاقات السياقية في المعاني النحوية وحدها (أي في التعليق) ، يقول عن دور الإسناد في فهم المعنى دون اللجوء إلى قرائن لفظية : >> قالت العرب : خرق الثوب المسمار [دون شكل] فاعتمدوا على القرينة المعنوية و هي الإسناد و أهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب و إنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل و أيهما مفعول << (2) .

(1) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ، ص 09 .

(2) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 234 .

و نقول : إن الإسناد وحده - بوصفه علاقة نحوية - لا يكفي لمعرفة الفاعل و المفعول،
و إنما اضطر الأستاذ هنا إلى إدخال مستوى آخر في الدلالة و هو المعجم لفهم الجملة ،
فاستعمل المعنى المعجمي لكل من (حرق) ، و (المسمار) ، و (الثوب) كل على حدة .
و وفقا للمنطق الذي ذكره الجرجاني تحت اسم العقل أسند الفعل - ليس كمعنى نحوي فقط بل
كعمل متصور - إلى المسمار ، و صار الثوب مفعولا به وفقا لقرينة التبعية .

إن معرفة الإسناد - في غياب القرائن اللفظية - لا تكفي لفهم السياق ، أو لوجود
دلالة في التركيب إذ نحتاج إلى علاقات معجمية ، و الأمر لا يتوقف عند هذا الحد لأن المعاني
النحوية وحدها لا تؤدي الدلالة ، و لا تمثل فهمنا للعلاقات السياقية كما رأها دي سوسير من
قبل ، و توضيح ذلك بهذا المثال :

أكل زيد الماء بالكرة .

هذه الجملة النحوية تقوم علاقاتها السياقية - إذا أخذنا بالتحليل النحوي وحده -

على:

(1) الإسناد : و هو إسناد الفعل (أكل) إلى الفاعل (زيد) .

(2) التعدية : من الفعل إلى المفعول به (الماء) الذي وقع عليه العمل .

(3) النسبة : يمثلها الجار و المجرور : (بالكرة) .

هذه القرائن المعنوية للتعليق ، و التي تضافرت معها قرائن لفظية أخرى كحركة الإعراب
في الفاعل و المفعول به و الاسم المجرور ، و البناء في الفعل الماضي و حرف الجر ، كل هذا
القرائن لا تضمن لنا إدراك دلالة هذه الجملة ، إنها جملة غير ذات معنى أو شاذة (Anomalie)
بتعبير دلالي ، و السبب في ذلك ليس نحويا و لا صرفيا و لكنه يرجع إلى المعجم .

دي سوسير في حديثه عن العلاقات السياقية لم يقصد النحو وحده ، لأنه تحدث -
مثله مثل الجرجاني في النظم - عن علاقات تقيمها الكلمات فيما بينها داخل السياق ،
و الكلمة يفهم منها معناها النحوي ، و صيغتها الصرفية و دلالتها المعجمية ، و لا يمكن أن
تفهم العلاقات التركيبية في غير هذا الإطار . لقد اعترف الأستاذ تمام حسان بدور الصرف
فقال : >> على أن معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية ، فنحن نعلم أن
الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ، و نعلم أيضا أن بعض الصيغ معناها اللزوم ،

و ذلك كالمطامير و المبني للمجهول من المتعدي لواحد و أفعال السجاياء مثل فعل يفعل بضم العين و غير ذلك ، فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقتهما السياقية << (1) .

و نخرج من كل هذا بالفكرة التالية : إن العلاقات السياقية لا تقوم على أساس النحو وحده ، و لكنها تشمل المستويين الصرفي و المعجمي أيضا ، و تأثير الدلالات المعجمية للكلمات داخل سياق واحد جلي أمام أعين الدارسين ، و هذا التأثير يتم وفقا لأحكام التعليق كما أقر به الإمام الجرجاني .

يمكننا أن نقول أيضا أن العرب لم يفهموا علاقات السياق - كما ظن عدد من الباحثين - في النحو وحده ، و فكرة اعتبار المعجم في هذه العلاقات ليست بجديدة ، بل إنها بدأت عند العرب منذ بدأوا يجمعون اللغة ، يعملهم على حفظ دلالات الكلمات مفردة ، و استعمالها بعد ذلك في تراكييب ذات معنى ، يقول يوهان فك في كتابه (العربية) : << و كان الأصمعي قبل كل شيء هو الذي لم يكتفي بجمع كثر المادة اللغوية عند البدويين و ترتيبه فحسب ، بل شرح كذلك في تنظيم الاستعمال اللغوي الدقيق بوساطة تحديدات معنوية غاية في الدقة >> (2) .

و لا يكاد مصنف عربي في فقه اللغة ، أو البلاغة ، أو النقد يخلو من ملاحظات عن العلاقات السياقية وفقا لمعاني المعجم ، و كيفية استعمال كلمة ما مع هذه دون تلك لاعتبارات دلالية غير نحوية ، فيضع ابن السكيت في (إصلاح المنطق) فصلا عنوانه (ما تضعه العامة في غير موضعه) تحدث فيه عن الكلمة غير المناسبة لتركيب ما ، و نفس العمل يقوم به ابن قتيبة في (أدب الكاتب) ، و الصقلي في (تثقيف اللسان و تلقيح الجنان) و الحريري صاحب (درة الغواص في أوهام الخواص) ، و ابن الجوزي في (تقويم اللسان) ، و ابن هشام في (المدخل إلى تقويم اللسان) ، و يعتبر الأستاذ فايز الداية ما جاء في (الموازنة) للآمدي (و الوساطة) للقاضي الجرجاني ، (و الصناعتين) للعسكري و (نقد الشعر) لقدامة و (الرسالة) للحاتمي نقدا دلاليا ، و هو تحديدات لاستعمال الكلمات في السياق وفقا لمعانيها المعجمية .

نسوق مثلا للجاحظ : << كانت في عبيد الله [بن زياد] لكنة لأنه كان نشأ بالأساورة مع أمه مرجانة ، و كان زياد تزوجها من شيرويه الأسواري ، و كان قال مرة : افتحوا

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 211/210 .

(2) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 125 .

سيوفكم، يريد سلّوا سيوفكم >> (1). و هذا المثال نفسه يحلله عبد القاهر الجرجاني : >> ربما استسخف اللفظ بأمر يرجع إلى المعنى دون مجرد لفظ ، كما يحكى من قول عبید الله بن زياد لما دهش : افتحوا لي سيفي ، و ذلك أن الفتح خلاف الإغلاق ، فحقه أن يتناول شيئا هو في حكم المغلق و المسدود ، و ليس السيف بالمسدود >> (2) .

و من نصوص التراث التي تحلل درس العرب لهذا الجانب من علاقات السياق ما أثبتته ابن خلدون في مقدمته : >> ثم لما كانت العرب تضع الشيء لمعنى على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها ، فرّق ذلك عندنا بين الوضع و الاستعمال ، و احتاج الناس إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض ، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ، و من الإنسان بالأزهر ، و من الغنم بالأملح حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنًا و خروجًا عن لسان العرب >> (3) .

و قد رأينا كيف تقاسم هذا الموضوع كتب البلاغة و اللغة و النقد و فقه اللغة مما لم تهتم أساسا بالنحو ، و هي ملاحظات تفيد الدلالي لأنها تقوم على أساس المعنى كما ذكر ذلك الجرجاني بلفظه ، و ألمح إليه صاحب المقدمة ، و ظاهر أيضا أن مفهوم اللحن عند اللغويين لا يخص النحو وحده ، بل يخص المعنى أيضا .

يمكننا أن نفيد من هذا أن العرب فلم يفهموا السياق وفقا للنحو وحده ، و لكن باشتراك مستويات الدلالة المختلفة ، و ليس الباحث بمضطر أن يحور فكرة التعليق لتتسع لهذه المستويات جميعها ، لأنها فكرة قامت أساسا على أحكام النحو ، و هي بهذا لها مجالها الخاص ، كما أنها تمثل جانبا من العلاقات التركيبية ، و الجرجاني - و هو نحوي و بلاغي في وقت واحد - لم يغفل أهمية المعجم في بناء السياق كما رأينا .

هـ - 2 - تحليل بالمر و كاتز للعلاقات السياقية :

بعدها عرضنا بإيجاز هذه الفكرة في الدرس العربي و وجدنا أن المحدثين قد حصروا جهود المتقدمين في باب واحد مع كون الأوائل شملوا كل مستويات الدلالة . بعد هذا يحسن أن ننظر في آراء اثنين من العلماء الغربيين : فرانك بالمر و جيرولد كارتز ، ذلك أنهما خصصا

(1) الجاحظ : البيان و التبيين . ص 333 .

(2) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، تحقيق محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت . ط 3 : 2001 م ، ص 9 .

(3) ابن خلدون : المقدمة ، ص 473/472 .

حيزا من أبحاثهما لفهم التركيب اللغوي باعتبار الدلالة ، ثم هما يمثلان اتجاهين مختلفين : الأول دلالي و الثاني فيلسوف لغوي ، و يجمعها موضوع واحد : درس اللغة بوسائل دلالية ، و الاعتماد على تحليل المكونات في تفسير العلاقات التركيبية .

تناول فرانك بالمر الموضوع تحت عنوان : المصاحبة اللفظية (collocation) و درسها من خلال بعض العلماء كفيرث (Firth J.R) و تشومسكي (N.Chomsky) ، يقول عن فيرث : >> إن الاتجاه الذي تبناه فيرث يبدو معتدلا ، و يتلخص في إمكانية تعرّف الكلمة من خلال قرينتها ، و مثاله المعروف في ذلك منبثق من الكلمة ass (حمار) في التركيب اللغوي الذي لم يبق له أثر في الأداءات اللغوية الحالية نحو : you silly .. don't be such an ... أنت يا غبي .. لا تكن ك

يضاف إليها مجموعة محددة من الصفات التي تنتظم مع هذه التعابير ومنها silly (غبي) stupid (بليد ، أبله ، أحمق) obstinated (عنيد) ouful (مخيف ، هائل) egregious (فائق في السوء) ، لم تمثل هذه الظاهرة التي سُمّتها فيرث بالمصاحبة اللفظية سوى جزء من الدلالة ، لأن الدلالة يمكن التوصل إليها في السياق المقامي ، و في المجالات التحليلية الأخرى >> (1) .

و المفهوم من كلام بالمر هذا أن فيرث اعتمد على المعجم وحده دون النحو في دراسته للمصاحبة اللفظية . و يرى بالمر أن هناك من درس المسألة باعتماد التحليل النحوي :>> اقتصرت اهتمامات فيرث في المصاحبة اللفظية على أحد جوانبها و هو المظهر الدلالي ، في حين سعى غيره إلى جعل موضوع المصاحبة اللفظية جزءا من التحليل اللساني للمستويات اللغوية الأخرى ، و من أهم مظاهر هذا السعي :

ü دراسة هذا الموضوع في الحقل اللفظي lexis لارتباطه النسبي بالنحو .

ü إدخال المصاحبة اللفظية في باب (علم بناء الجملة syntax) الذي يستقل بمبادئه عن علم الدلالة و علم الأصوات الوظيفي ، و هذا المسعى تبلور على نحو واضح لدى تشومسكي في كتابه (اتجاهات نظرية علم بناء الجملة) لأن هذا الباحث عنى عناية أولية بالنحو الذي يعتمد على مجموعة من القواعد لتوليد جمل نحوية في أي لغة >> (2) .

(1) بالمر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص 170/169 .

(2) المرجع نفسه ، ص 179 .

إن بالمر يعيدنا بهذا إلى فكرة كريم زكي حسام الدين و تمام حسان عن النحو في العلاقات السياقية ، و لكنه لا يحصرها في هذا الجانب بدليل اعترافه أن المصاحبة اللفظية إنما تتظافر فيها مستويات دلالية مختلفة ، و لا اختلاف على قيمة النحو عندئذ ، لأن النحو هو الإطار الصحيح لدراسة تأثير الدلالات المعجمية للكلمات فيما بينها داخل سياق واحد .

و لعل أهم ما جاء به بالمر في هذا الباب ليس عرضه لفكرتي فيرث و تشومسكي ، و إنما تحليله هو لحالات من الجمل الشاذة (التي لا دلالة لها) ، و نضطر هنا لإيراد نص مطوّل له نظرا لقيّمته المعرفية في هذا الموضوع : >> و من الملاحظ إن الاهتمام المميز لعلم الدلالة بتخصصات المعنى اعتمادا على توقع العناصر في الجملة يجعل التراكيب الآتية غير ممكنة : (خطر في ذهن الشجرة) و (شربت الخبز) (خاف أنه تقدم) (هو هلك الرجل) و ذلك لاختيار عناصر لا تناسب الفعل فضلا عن بروز صيغ و استعمالات لا تقبل في النحو لأن الفعل (خاف) لازم و لا يحتاج إلى مصدر (مؤول) يبدأ بأن ، كما أن الفعل (هلك) فعل لازم أيضا و لا يحتاج إلى مفعول البتة (و هذا الكلام للمؤلف عن نظامي اللغة الإنجليزية و الألمانية) مما لا شك فيه أن التدقيق العلمي في المثالين الأخيرين يكشف وجود نقص في بعض العناصر التي لا بدّ منها للفعل حتى يستكمل المعنى ، و كان تشومسكي يعرف هذا الفرق بين التراكيب غير أنه ارتأى دراستها بوصفها تراكيب متشابهة .

و يضاف إلى هذا النقص كون الاستعمال السياقي جزءا من خصائص الفعل في الحالين الأخيرتين ، لأنّ الفعل (هلك) لا يمكن أن يأتي مستعملا مع تركيب اسمي مفعولي، و لأنّ الفعل (خاف) لا يمكن أن يليه مصدر مؤول على نحو مباشر ، و الأمر نفسه يلاحظ في الفعلين (خطر و شرب) لاقتصار الأوّل على العاقل و اقتصار الثاني على السوائل .

إن السبيل الناجح كل الإشكالية في هذه المسألة يكمن في الاعتماد على المكونات الدلالية ، و ذلك بالإشارة إلى وجوب حيازة الفاعل و المفعول لمكونات من قبيل (سائل) و (حقيقي) و الإشارة إلى هذه المكونات أو تحديدها بما يسمى بـ : حدود الاختيار ، لأن الجملة التي تراعي فيها هذه الحدود و لا تأخذ بمعايير النحو تؤول إلى الإهمال >> (1) .

و يمكن تسجيل في هذا الموضوع جملة نقاط :

(1) المرجع السابق ، ص : 180/179 .

(1) اعتمد بالمر في الحكم على الجمل بأنها شاذة (Anormal) وفقا لمبدأين منفصلين :
- النحو في المثالين الأخيرين : خاف و هلك لازمان و لا يحتاجان مفعولا به
و هذا وارد في النحو العربي بشكل مستفيض .

- الدلالة المعجمية في المثالين الأولين ؛ لأن الفعل (نظر) لا يقوم به إلاّ عاقل ، و لا يتصور أن شجرة تفكر و تعقل . و في المثال الثاني الفعل (شرب) لا يقع إلاّ على سائل ، كما لا يمكن لإنسان أن يشرب الخبز ، و هذا من التحديدات الدلالية (المعجمية) التي دأب علماء العرب الأولون على إثباتها .

(2) الوصف بالشذوذ - أو عدم الدلالة - بحاجة إلى مزيد من التحديد ، لأن لغة الأدب المعاصر قد لا تعترف بحدود الاختيار في بناء العلاقات السياقية بين الكلمات ؛ كما تتجاوز قوانين البلاغة التي استخلصها القدماء . يقول عز الدين ميهوبي في قصيدة له عنوانها (وطن تائه) ما نصّه :

>> وطن يفتش عن وطن

و عيون فاتنة من الدّامور

تحتضن المقابر و الكفن ..

وطن يصدر من مدامعه الرجوع والأنوثة

والسياسية والزعامة والفتن << (1) .

والقصيدة تسير كلها وفقا لهذا الأسلوب الذي لا يقف عند حدود الدلالة المعجمية وأفعال مثل (فتش . تاه . تصدر . تحضن) كلها أفعالا للعاقل ينسبها الشاعر إلى الوطن مرة وإلى العيون الفاتنة مرة أخرى . و لا يبدو أن بالمر يقصد إلى وضع معايير للاستعمال اللغوي ، وإنما هو يحاول تحديد القوانين التي من أجلها يكون للخطاب معنى عند المستمع العادي للغة ، وهذا الكلام الأخير ينطبق تماما على لغة العلم .

(3) تحديد القانون الذي يضمن الدلالة في التركيب يعود إلى المكونات الدلالية والتحليل التكويني نظرية مستقلة في هذا ، وسيأتي الحديث عنها في صفحات قادمة ، ولكن يحسن هنا أن

(1) عز الدين ميهوبي : وطن تائه . مجلة الضاد . جامعة قسنطينة ، دار الشهاب : س1984 ع 10-11 ص: 143 .

نأخذ مثال بالمر بالتحليل: << شربت الخبز >> من المفروض أن يقوم تعريفنا الدلالي لكلمة (شرب) على أنه فعل يقع على سائل و (سائل هنا يسمى) في عرف الدلائل مكونا دلاليا وعند ورود هذا الفعل (شرب) في أي تركيب لغوي فإن (السائل) يصبح قيد اختيار للمفعول الذي يرد في هذا التركيب بعينه، و (الخبز) لا يتوفر على هذا القيد لذا لا نجد لهذه الجملة معنى، فهي جملة شاذة. بيد أن بالمر لم يتعمق أكثر في تحديد العلاقة بين النحو وقيود الاختيار. (4) الملاحظة الأخيرة هي أن النحو قد يكون موضوعا للتحليل - كما هو عند تشومسكي - وقد يكون إطارا لهذا التحليل لا موضوعا له كما هو الحال في تحليل المكونات ومعنى ذلك أننا نعين قيود الاختيار بالنظر إلى العلاقات النحوية في الجملة انطلاقا من العنصر المحوري فيها. ففي الأمثلة السابقة بالمر تم وصف الجملة الأولى (خطر في ذهن الشجرة) بأنها شاذة لافتقارها للفاعل المناسب بالنظر إلى أن الفعل (وهو خطر) عنصر محوري، وفي الجملة الثانية (شربت الخبز) اختير الفعل (شربت) كعنصر محوري، ويتم اختيار المفعول به تبعا لذلك:

الجملة النحوية	العنصر المحوري	وظيفة النحوية	قيد الاختيار وعلاقته النحوية
خطر في ذهن الشجرة	خطر	فعل	< عاقل > للفاعل
شربت الخبز	شرب	فعل	< سائل > للمفعول به

إن قيد الاختيار متعلق بالنحو أيضا، وفي كل حالة من حالات اللغة نحتاج لأن نقول: هذا الفعل يحتاج إلى هذا الفاعل وإلى هذا المفعول به، لأن النحو هو إطار العلاقات السياقية والمعجم هو مضمونها ولهذا كانت التركيب اللغوي الدال مبنيا على:

1. العلاقات النحوية (التعليق عند الجرجاني).

2. العلاقات المعجمية الدلالية (توفر قيود الاختيار).

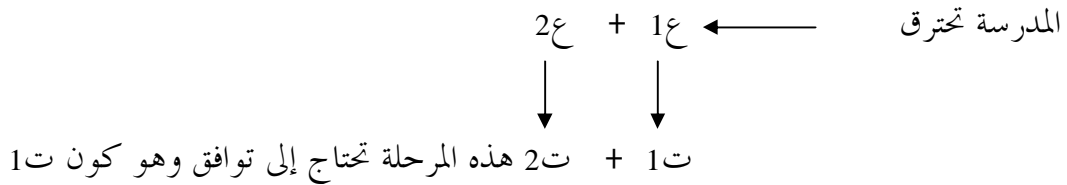
نفس الفكرة تقريبا يأخذ بها كاتر في كتابه عن فلسفة اللسان

(philosophie du langage) ونشير في البداية إلى أن اهتمامه هذا تميز بـ:

1. اقتصاره في التحليل على المعجم دون النحو منتجها نظرية تحليل المكونات في فهم العلاقات السياقية .

2. استعماله للمنطق الرياضي في دراسة اللغة كإثبات القضايا ونفيها ، والفصل أو الوصل بينها .

وكما بالمر ، يعتمد كاتز على مفهوم قيد الاختيار (la restriction de sélection) في صياغة التراكيب ذات الدلالة وتميزها من الشاذة (phrases anormales) التي لا معنى لها . يقول كاتز في تقديمه لوجهة النظر هذه : >> قيود الاختيار تمثل شروطا ضرورية وكافية لكي تتوافق التعريفات التي ترد فيها مع تعريفات أخرى لتشكل تعريفات مشتقة على سبيل المثال : تعريف احتراق (burn up) له قيد الاختيار : >جسم مادي < لأنه لا يسمح لتعريف ما للفاعل بالتوافق معه إلا إذا كان تعريف هذا الفاعل يحتوي على السمة الدلالية (marqueur sémantique) (جسم مادي) << (1) ونفهم من هذا ما يلي : إن العلاقة السياقية التي تضمن الدلالة في التركيب تقوم على تناسق تعريفات العناصر المكونة لهذا التركيب للحصول على تعريفات مشتقة (définitions dérivées) ويوضح ذلك بالفعل : (burn up) . بمعنى احتراق الذي يتضمن قيد الاختيار > جسم مادي < لأنه لا يعقل أن يحترق شيء معنوي ، وهذا القيد هو الذي سيجعلنا نختار الفاعل المناسب الذي يحتوي على المكون الدلالي (جسم مادي) ومثال كاتز هو : >> المدرسة تحترق << هذا التركيب يتكون من عنصرين : 1ع (المدرسة) و 2ع (تحترق) ولكل واحد منهما تعريف : 1ت و 2ت على التوالي ، والتعريف (la définitions) ما هو إلا سرد للمكونات الدلالية ، أي أنه مجموعة السمات الدلالية التي تحدد دلالة العنصر وحتى تكون هذه الجملة ذات دلالة لا بد من أن تتوافق التعريفات 1ت و 2ت لتعطينا تعريفا مشتقا (معنى الجملة بكل بساطة) للتركيب ، و لا يمكن الحصول على هذا التوافق إلا باحترام قيد الاختيار الذي يحدده 2ع (الفعل : يحترق) وهذا القيد هو : >جسم مادي < الذي يجب أن يتوفر كسمة دلالية في 1ت ، ولهذا يمكن أن نمثل الجملة السابقة كما يلي :



(1) J.J Katz : philosophie du langage p:137 .

(تعريف العنصر الأول) متوفرا على المكونات الدلالي (جسم مادي) وهنا نعود إلى المعجم للإطلاع على التعريفات المختلفة للعنصر الأول (مدرسة) ومعرفة ما إذا كان أحد هذه التعريفات يحوي المكون الدلالي المطلوب، فنجد أن لكلمة (مدرسة) في عمومها دلالتان :

1. تنص الأولى على مفهوم مجرد لمدرسة بأنها مؤسسة أو شخصية معنوية، وهذا التعريف ينطبق في الواقع على كل مدرسة موجودة في العالم ومثاله أن تقرأ في الصحيفة عنوانا كهذا : مستقبل المدرسة الجزائرية .

2. أما التعريف الثاني فهو البناء الحكومي الذي يوفر أساليب التربية والتعليم للتلاميذ ، وله موقع محدد و اسم معين بحيث يغدو علما عليه . وبالعودة إلى قيد الاختيار في جملة (المدرسة تحترق) نتوصل حتما إلى معرفة أن الدلالة المطلوبة للمدرسة هي الثانية لاحتوائها - ضمنا - على المكون الدلالي < جسم مادي > ونفهم منها حينئذ أن هناك بناية حكومية (مدرسة حقيقية) تلتهب .

وفي الأخير يمكن أن نستخلص هذه النتائج :

1. أن دلالة التركيب هي مجموعة المكونات الدلالية المتوافقة .

2. أن توافق المكونات الدلالية هو الذي يميز الجملة الشاذة من الدالة .

3. أن عدم توافق التعريفات يرجع إلى قيد الاختيار .

إن هذه الملاحظات -بالإضافة إلى ما سجله بالمر- ذات أهمية كبيرة في دراسة لغة الهندسة دراسة دلالية في تركيب مصطلحاتها ، ويمكن الذهاب إلى حدّ التأكيد على أن تفسير نظرية التحليل التكويني للسياق أليق بلغة الأدب ، لأننا رأينا الأدب لا يعتد بالدلالات العرفية التي وضعها معجم اللغة ، وإنما يسعى دائما إلى تجاوز المؤلف ، ونرى من الأنسب الآن أن نعرض أهم النظريات الدلالية التي تعد مدخلا أساسيا لدراسة تركيب اللغة في علم الهندسة .

الفصل الثالث

النظريات الدلالية

أ- المجال الدلالي

ب- نظرية السياق

ب1- السياق اللغوي

ب2- السياق غير اللغوي

ج- تحليل المكونات

ج1- المنطلقات والأهداف

ج2- ملاحظات على المكونات الدولية

ج3- مآخذ على النظرية

النظريات الدلالية

سيقتصر عرض النظريات الدلالية على ثلاث منها ، وهذا راجع إلى أن :

- 1- هدف البحث هو ما يحدد الوسائل المناسبة للدرس العلمي .
- 2- إن هذه النظريات المختارة متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا حتى أنه يصعب فهم إحداها دون الأخرى .
- 3- عرض كل النظريات الدلالية حشو لا طائل منه وخروج بالبحث عن غرضه الذي وضع له .

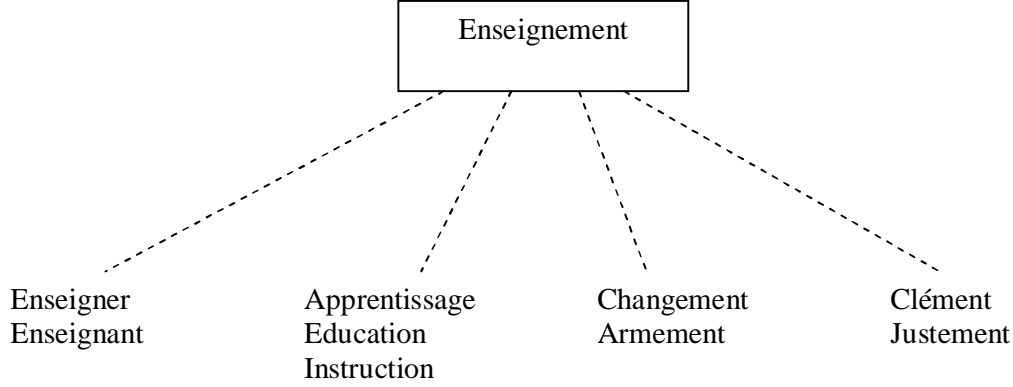
هذه النظريات هي : السياق ، والمجال الدلالي ، وتحليل المكونات ونجد أنفسنا مضطرين هنا للاهتمام أكثر بالنظرية الأخيرة لأنها تمثل منهجا ناجعا لدراسة تركيب اللغة العلمية - كما فعل بالمر و كاتز - قال كريم زكي حسام الدين في تقديمه لأهم نظريات علم الدلالة : >> إذا كانت المدرسة الأمريكية التي قدمت نظرية التحليل المكوناتي للمعنى من أهم المدارس التي تمثل أحدث الاتجاهات في دراسة الدلالة في النصف الثاني من القرن العشرين ، فإنها لم تكن الوحيدة في ميدان الدراسات اللغوية ، فقد كانت المدرسة الإنجليزية التي قدمت نظرية السياق كما سبقتها المدرسة الألمانية بنظرية المجال الدلالي (semantic field) التي لعبت دورا هاما في دراسة المعنى << (1) .

أ-المجال الدلالي (champ sémantique)

ليس المعجم قائمة كلمات بل إن هناك شبكة من العلاقات التي تربط عناصر المعجم فيما بينها لتجعل منها بناء متميزا . إن هذه الفكرة هي خلاصة نظرة علم الدلالة البنيوية للمعجم ومبدؤها كان من مفهوم دي سوسير عن العلاقة الترابطية والتمسك بمفهوم (الدلالة)

(1) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي . ص 15 .

يدفعنا أيضا إلى العودة إلى دي سويسر نفسه وتمثيله لهذه العلاقات التي تربط الكلمات فيما بينها خارج السياق ويسوق لذلك مثلا كلمة (enseignement) التي تثير في الذهن شبكة من الكلمات الأخرى (1).



شكل : 12

ومن هنا بدأت نظرية المجال الدلالي الذي يعرفه الأستاذ حسام الدين >> يتكون المجال الدلالي من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة وكما يقول أصحاب هذه النظرية إن الكلمة لا معنى لها بمفردها ولكنها تكتسب معناها في ضوء علاقاتها بالكلمات الأخرى و أن معنى هذه الكلمة لا يتحدد إلا ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة << و واضح من فكرة دي سويسر وتقديم الأستاذ أن المجال الدلالي لا يقوم على أساس المعنى وإنما على الدلالة لأن هذه الأخيرة تربط الدال والمدلول (أو اللفظ والمعنى) وقد رأينا من قبل كيف أثارت كلمة enseignement كلمات أخرى {clément} أو {changement} على أساس اللفظ دون المعنى .

كانت بداية هذه النظرية - كما رأى أغلب الباحثين - من اللساني الألماني إيسن (Ipsen) الذي حاول أن يصف مجموعة من الكلمات التي تشكل معا معنى موحدا وهي الكلمات التي

(1) فردينان دي سويسر : المرجع السابق . ص 152 .

تتصل بالأغنام وتربيتها في اللغات الهندو أوروبية و وضع لأول مرة مصطلح المجال الدلالي عام 1924 م .

ولعل أهم المحاولات في هذا الشأن ما قام به اللساني تريير (Trier) سنة 1934م الذي ابتكر مصطلح الحقل اللغوي (champ linguistique). و إذا كان أولمان يرى أن الألماني همبولت (Humboldt) هو الأب الروحي لهذه النظرية إلا أنه يعترف بدور تريير قائلاً : >> إذا ما ولد الشخص في جماعة لغوية معينة ورث عنها نظرتها إلى الحياة ومعايير القيم والمثل الخاصة بها والتي تتبلور في لغتها . وقد أدى إدراك هذه الحقيقة إلى إحداث انقلاب ثوري في اتجاه علم المعنى في السنوات الأولى من العقد الرابع من هذا القرن وكان من أبرز دعاة المدرسة الجديدة في هذه الدراسات الأستاذ تريير الذي هاجم الطريقة التقليدية في التركيز على تاريخ الألفاظ المفردة ودعا بدلا من ذلك إلى وجوب البحث في قطاعات كاملة للثروة اللفظية ..وقد ابتكر هذا العالم مصطلح الحقل اللغوي وأطلقه على تلك القطاعات المنظمة الواضحة من قطاعات الفكر . ومن النماذج المثالية لهذا الحقل المذكور أسماء الألوان والرتب العسكرية والعلاقات العائلية >> (1) . ويبدو من هذا أن دراسة اللغة وفقا للحقول الدلالية إنما كانت لأهداف اجتماعية وفكرية تمثلت في فهم المجتمعات وطبيعة تفكيرها و اتجاهاتها الثقافية ولكن الجلي - عند الباحثين في العربية - أن العرب قد ألفوا في المجالات الدلالية كتبا مشهورة بل إن أرسطو نفسه كان قد صنف المفاهيم الإنسانية وفقا لرؤيته هو . ويجبرنا كاتز بذلك محدثا عنه أنه وضع عشرة أصناف من التقسيمات التي تنتظم الفكر البشري أهمها الماهية (substance) النوع (qualité) الكم (quantité) العلاقة (relation) المكان (place) الزمان (temps) الوضعية (position) الملكية (possession) (2) .

كذلك احتفى اللغويون العرب بتصنيف المعجم وفقا لحقول تخص بيئتهم وقد وصل إلينا هذا التراث تحت عناوين مختلفة >> وأما المختصرات الموجودة في هذا الفن المخصصة بالمتداول من اللغة الكثير الاستعمال ، تسهيلا لحفظها على الطالب فكثيرة مثل الألفاظ لابن السكيت و الفصيح لثعلب و غيرهما >> (3) كاهمداني (ت310هـ) و قدامة بن جعفر(ت337) وأحمد بن

(1) أولمان :دور الكلمة في اللغة ، ص 202/201 .

(2) J. J. Katz : la philosophie du langage . P189 .

(3) ابن خلدون : المقدمة ، ص 473 .

فارس(ت395هـ) و ابن سيده الأندلسي (ت458هـ) في المخصص ولعل أشهر ما وصلنا كتاب(فقه اللغة و سر العربية) لعبد الرحمان الثعالبي (ت430هـ) ، ويذكر لنا محقق الطبعة الأستاذ ياسين الأيوبي طرفا من المجالات التي حواها : >> أول الموضوعات هو الكليات أي ما أطلقه أئمة اللغة في تفسير لفظة كل .

- ومنها بضعة عناوين كبرى في الأشياء بعامة :أسمائها وأحوالها و أوائلها و آخرها ، صغارها وكبارها ، شديدها ، قليلها وكثيرها ، أحوالها المتضادة .
- ومنها أعضاء الناس والحيوانات ، وأمراضها وأفعالها وجماعاتها وحكاياتها .
- ومنها موضوعات اللباس والسلاح والأطعمة و الأشربة ، والمياه والأرض. و ما يتصل بهما من رمال و جبال و زروع وأمطار << (1) .

والعرب لم يرجعوا في ممارساتهم لهذا النوع من التصنيف إلى مبادئ نظرية واضحة ومع ذلك فإن هذه المؤلفات من الأهمية بحيث تدل على قدرة كبيرة في بناء المعجم العربي وماله من دلالات ثقافية و اجتماعية قائمة على طبيعة البيئة العربية قديما.

إن تطبيقات هذه النظرية عند العرب اتسمت بالتطور في المصطلح والمفهوم وكان تريير قد اقترح فكرة المجال الذهني أو المفهومي (champ conceptuel) الذي يكون سببا رئيسا في التغيرات التي تحدث في المجال اللساني (champ linguistique) وذلك بتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية ونجد عنده أن عملية التقابل بين المجالين اللساني والذهني لا تتم بطريقة متطابقة ، فالأبنية اللغوية تتقابل وتتوازي دائما مع الأبنية الذهنية ولذا فإن الصعوبات التي يواجهها المرء في الترجمة أو تعلم اللغة الأجنبية لا تكمن في صعوبة اللغة بقدر ما تكمن في أن المجال اللساني للغة الأجنبية لا يتطابق مع المجال الذهني للمترجم أو متعلم اللغة << (2) .

يلتقي المجال اللساني مع المجال الذهني طبقا لتصور تريير ليكونا معا مجالات أو نظما تتدرج في الترتيب من الأعم إلى الأخص ، وتشكل حدود المجالات بتقسيم الكلمات إلى وحدات مجالية كبيرة ، ثم يعاد تقسيمها إلى وحدات فرعية حتى تصل إلى الوحدات الصغرى .

(1) ياسين أيوب : مقدمة كتاب (فقه اللغة و سر العربية) ص 10 .

نقلا عن كريم حسام الدين : التحليل الدلالي ص 124 . . 184 le dent : comprendre la sémantique p (2)

لقد أدى هذا التصور إلى القول بأن فكرة المجال الدلالي تستند إلى فكرة أرسطو عن تصنيف المفاهيم (1) .

وتتجلى قيمة المجال الذهني عند تريير في فهم الحياة الفكرية والأخلاقية لأمة ما في عصر من العصور ويمكن أن نستخلص هنا أن الترجمة تحتاج إلى استيعاب المجال الذهني للغة الأصل قبل الخوض في المقابلات اللسانية .

تتحول فكرة المجال اللساني لتصبح مجالاً دلالياً (champ sémantique) عند إبسن (Ipsen) وجولس (Jolles) . والمحاولات التي قام بها إبسن لتصنيف الكلمات تعلقت بالأغنام وتربيتها في اللغات الهندوأوروبية ، وتتجه الدراسة نحو التوسع عند بيلان ميلرون (Bilin Milleron) ، ويقترح لذلك مصطلح الملتقيات اللسانية (les carrefours linguistiques) . يخرنا بيار قيرو عن هذه الفكرة إذ يرى ميلرون أن هناك منطقاً ما مصدره اللغة يختلف عن مفهوم المنطق التقليدي ، ويظهر هذا المنطق في التدايمات الفعلية للكلام التي تتكون إثر ترابطات لسانية ذات أولوية يسميها (carrefours linguistiques de pensée) . فبعد دراسته للغة السياسة في الثورة الفرنسية وجد أن مصطلحي قانون و وطن مجتمعان في نفس الأفكار العاطفية أو التقنية (idées affectives ou techniques) أي في ملابس مختلفة وبهذا تعرف على هذين المصطلحين ليس من حيث تعريف كل كلمة ، و لا من حيث المنطق التقليدي ، و لكن بوساطة تقارب الروابط المكونة للقائمتين الاصطلاحيتين لـ :قانون ووطن (2) .

لقد لاحظنا من خلال تريير و إبسن و ميلرون أن اهتمامهم في بناء المجالات قام على أساس المعنى وحده وليس الدلالة وحتى طائفة الكلمات التي أثارها لفظة (boeuf) (ثور) لدى تريير من مثل (بقرة ، ثور ، عجل ...) أو (حرث ، عربة ، نير...) أو (قوة ، صبر ...) إنما هي ذات صلة معنوية والدليل على ذلك ترجمتها إلى العربية ومعنى هذا أن الشكل (الدال) لم يكون مؤثراً في إيجاد شبكة كلمات أخرى كما رأى دي سوسير من قبل .

من أجل ذلك يعرض بيارقيرو فكرة الحقل المورفو دلالي يقول : >> اقترحت إطلاق اسم حقل مورفو دلالي (champ morpo - sémantique) على مركب العلاقات في الشكل والمعنى المكون من مجموعة الكلمات ...

(1) المرجع نفسه ص 124 .

(2) P. Giraud : la sémantique p 88 .

كل اسم للقط (chat) (حوالي العشرين) يحمل عددا من المعاني ، وكل معنى منها (حوالي الخمسين) يتلقى عددا من الأسماء . مجموعة هذه الأسماء (بالمئات) تشكل شبكة تضمينات وترادفات وعدوى مقصودة أو غير مقصودة ، ويأخذ كل اسم معناه وقيمته من خلال العلاقات الشكلية والمنطقية التي تربطه .محيطه >> (1) .

وربما كان كافيا أن يسمى هذا الحقل :حقلا دلاليا لأن كلمة الدلالة تجمع الشكل والمعنى بحكم أن بيارقيرو نفسه يعتمد على مفهوم العلامة اللسانية كما وضعه دي سوسير .

ويمكن أن نذهب في تفسير الجانب الدلالي من القضية و احتوائه على الشكل والمعنى من خلال فهمنا لظاهرة العدوى (contamination) التي تتجزأ إلى عدوى باللفظ وعدوى بالمعنى، وتتبدى الأولى منها عندما تثير كلمة ما بإيقاعها الصوتي كلمات أخرى مشابهة .

مبادئ في نظرية المجال الدلالي :

(1) تتكرر ملاحظة في كل مرة ندرس فيها تصنيفات معينة للمجالات الدلالية وهي اعتمادها على عنوان للمجال يمثل معنى مشتركا بين كل المفردات داخل ذلك المجال . وهذا العنوان يسميه قيرو الكلمة المفتاح فيقول ممثلا بدراسة لغوية للقرنين 17 و 18 : >> " رجل نزيه " في القرن 17 أو " فيلسوف " في القرن 18 كلاهما كلمة مفتاح تسيير بقية الكلمات وتمثل مركزا لحقل مفهومي >> (1) .

إننا بحاجة إلى تحديد المجال الدلالي من خلال الكلمة الأكثر أهمية التي تستطيع تكوين شبكة الكلمات المناسبة في اللغة ، وفي سبيل هذا التحديد يقترح كاتز إدخال مفهوم السمات الدلالية : >> لإيجاد الأصناف الدلالية للغة طبيعية ما ،فما علينا إلا أن نفحص قائمة قواعد الإطناب في الوصف اللساني لهذه اللغة . و اختيار كل علامة دلالية تحتوي بالتضمنين كل العلامات الدلالية الأخرى المنضوية تحتها >> (2) .

وكاتز يشير هنا إلى فكرة بديهية ، وهي كون المكونات الدلالية المعروفة والمتكررة هي أسماء لمجالات دلالية ، فالمكون الدلالي (إنسان) الذي نجده في التحليل اللساني للكلمات العربية:

(1) Ibid , p 89 / 90 .

(2) J .Katz : la philosophie du langage p 196/197.

(رجل . امرأة ، ولد ، صبي ، بنت ، تلميذ ...) يغدو هذا المكون علما على مجال دلالي يضم هذه الكلمات جميعا . و لا يخفى هنا هذا التواصل العميق بين نظريتي المجال وتحليل والمكونات .

و لئن كان كاتز واثقا من دقة اختياره للمجال الدلالي وفقا لتحليل المكونات للغة والتعرف على سماتها الدلالية ، فإن الأمر مختلف إذا تعلق بالتطبيق ، إذ أن هناك تباينا واضحا بين اللغويين في تحديد المجالات لموضوع معين من اللغة ، وقد رأينا كيف اختلف علماء العربية في تصنيف هذه المجالات و إن كانوا يصدرن من بيئة واحدة . كذلك الأمر في أوروبا و أمريكا . إننا قد نجد من يعلن بثقة مجالات علمية يتخذ منها معلما لكل تصنيف دلالي كما فعلت اللسانية الأمريكية يوجين نيدا (Nida) التي اقترحت أربعة مجالات صالحة لأن تعتمد في كل لغات العالم (1) : الموجودات ، و الحوادث ، و المجردات ، و العلاقات .

إنه لمن الصعب تقبل هذا التقسيم كحقيقة مسلم بها لأن الأمر يحتاج إلى بحث كل لغات العالم ، ذلك أن لكل لغة خصوصياتها التي تميزها ، صادرة عن البيئة الطبيعية و الاجتماعية والتاريخية والسياسية والدينية وغيرها من عوامل بناء اللغة ونموها . ومن غير الممكن تحديد هذه المجالات دون الرجوع إلى حياة الشعوب وفهم طبائعها ، وحتى في اللغة الواحدة سيكون من الصعب الجزم بمحد معين للمجالات الدلالية وإنما يتم ذلك وفقا للإطلاع الخاص بحسب ما تتيحه الظروف .

(2) كثير ما يلجأ الدالليون في تحديد المجالات أو الحقول إلى عملية التصنيف ، ويتم معها تعيين مكونات المجال بحسبهم وفقا لمبدأين اثنين : التدرج (hiérarchie) والتداعي (association) والتدرج يكون من الأعم أي الكلمة المفتاح التي بإمكانها إثارة شبكة الكلمات الأخرى داخل الحقل الواحد . ويتفرع الأعم إلى مكونات أقل عمومية . تتفرع هي بدورها تدريجيا إلى أقسام أكثر تحديدا ، ولهذا البناء الهرمي دور في تحديد الفروق الدلالية من جهة ، ثم في بيان العلاقات الدلالية بين الكلمات من جهة أخرى ، وحرري بالذكر أن لهذا البناء علاقة ما بالسياق اللغوي تأثرا وتأثيرا كما له علاقة بتحليل المكونات ، التي هي كما رأينا من قبل عناوين للمجالات وحقول دلالية .

نقلا عن كرم حسام الدين : التحليل الدلالي ص 140 . Nida : componentiel analysis p 175 (1)

وأما التداعي فإنه من وسائل تحديد عناصر المجال، وهو متداخل مع مبدأ التدرج ومرجع الدراسيين في ذلك فكرة دي سوسير عن العلاقات الترابطية وكيف يمكن لكلمة ما أن تثير شبكة من الكلمات الأخرى في الذهن .

(3) هناك شبكة علاقات تربط عناصر المجال الدلالي الواحد أهمها :التضمين (Hyponymie) ، والترادف ، و الاشتراك . والتضمين هو أساس المجال الدلالي ،وهو التفسير اللغوي لظاهرة التدرج في المجالات كما أنه تفسير أيضا لكلمة المفتاح ،لأنه بهذا التضمين يمكن لكلمة واحدة أن تعبر عن مجموعة كبيرة من العناصر المنضوية تحتها ،وقد ترجم مصطلح (Hyponymie) إلى تواصل أيضا ، قال جون ليونز : >> إن مفهوم التواصل هو مفهوم تقليدي إلى حد كبير. ولقد عرف منذ القديم على أنه أحد الأسس التكوينية في تنظيم المفردات لكافة اللغات، وكثيرا ما يشار إليه على أنه الشمول << (1) . ومثاله :أحمر يتضمن قرمزي و أرجواني، الوردة تتضمن :الزنبقة والترجس والياسمين ،وفي لغة الهندسة مصطلح جسم يتضمن النقطة والمستقيم والقطعة المستقيمة ...

(4) وفقا للعلاقات داخل المجال تتحدد دلالات الكلمات ،لذلك نجد اللغويين ينصون في هذا الموضوع على مفهوم القيمة (la valeur) الموازية للمعنى أو الدلالة ،ذلك أن اللغة نظام متناسق تربط عناصره علاقات محددة ،حيث أنه إذا طرأ أي تغير في عنصر ما أدى ذلك إلى تغير في البناء بأكمله أي تغير العناصر المرتبطة به يقول الأستاذ حسام الدين : >> إن أصحاب نظرية المجال الدلالي يحددون معنى الكلمة على أساس علاقاتها بالكلمات الأخرى المجاورة لها ،أي من خلال مجموعة الكلمات المتقاربة التي تملك علاقة تركيبية مثل كلمات القرابة وكلمات الألوان ، أي الكلمات التي لا تفهم جيدا إلا من خلال علاقة بنائية << (2) .

ويمكن لمفهوم القيمة حسب الأستاذ أن يكشف لنا عن الفراغ المعجمي الذي يتمثل في غياب بعض الألفاظ لعدم وجود المفهوم أو الشيء الذي تمثله ،مثال ذلك غياب الكلمات :ناقاة ضرة ،جلباب ، جهاد في معجم اللغات الهندوأوروبية . و هذا له دلالة اجتماعية عميقة جعلت اللغة من وسائل فهم المجتمعات .

(1) جون ليونز : علم الدلالة ص84 .

(2) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ص 119 .

وفيما يخص لغة الهندسة ، فإن نظرية المجال الدلالي ستيح لنا تصنيف المصطلحات بحسب المعاني وفقا للتدرج الذي يفرضه معجم المفردات الواردة في المدونة ،وسيكون هذا التصنيف مدخلا لفهم العلاقات بين المصطلحات كما أنه سيساهم في تحديد المكونات الدلالية لعناصر المعجم .

ب - نظرية السياق :

للسياق مفهومان اثنان :

أولهما هو المقال بلفظ تام حسان أو التركيب -بتعبير دي سوسير - ويمكن أن ندرك من خلال هذا أن السياق إنما هو الارتباط الخطي (الأفقي) بين الكلمات وفقا لعلاقات معينة (سياقية) أهمها النحو والمعجم ، داخل الخطاب الإنساني ، وعلى هذا الأساس فإن السياق اللغوي - الذي اعتمدنا في تسميته عنوانا للرسالة مصطلح التركيب - هو ما يخص ظاهر النص بتعبير أصولي حيث تتظافر مستويات الصوت والنحو والصرف والمعجم لبنائه .

والمفهوم الثاني للسياق هو المقام -بلفظ علماء العربية - أو سياق الحال - في الترجمات المنقولة عن الغرب - وللمقام دور كبير في تحديد الدلالة ، وذلك أن المقال وحده قد يجوي من العناصر الدالة ما يكفي لكشف الحجب عن المعنى لدى السامع . وتصبح ضرورة - حينذاك - الإحاطة بالظروف و الملابس التي تلف الخطاب أو الكلام من أجل فهم المضمون و استيعابه ويسمى كل ذلك أيضا السياق غير اللغوي .

أ.السياق اللغوي

يحدد السياق اللغوي من خلال ارتباط الكلمات فيما بينها وفقا للعلاقات السياقية التي تقوم على مبدأ تظافر مستويات الدلالة : وظيفية و معجمية . ويبدأ مفهوم السياق عندئذ من اتصال كلمتين فأكثر . للسياق اللغوي أقسام على حسب ما يورده اللغويون :

فهناك السياق المباشر حيث تستعمل الكلمات فيه لتحديد هوية شيء ما في البيئة المباشرة وهناك السياق غير المباشر تستعمل فيه الكلمة للحديث عن مدلولات غير حاضرة. كما أن هناك السياق المحول وهو ما تتحول فيه الكلمات من حالة إلى أخرى كأن توصف الأرض بالفقر والغنى ، وهو استعمال مجازي.

و من أهم ما تنص عليه نظرية السياق أن لكل كلمة معنيان : قاعدي وسياقي (sens de base et sens contextuel) وهاهنا نقطة التقاء بين نظرية المجال ونظرية السياق وهي

قيمة الكلمة في علاقاتها مع الكلمات الأخرى ، والمعنى القاعدي للكلمة ليس إلا ما ينص عليه المعجم حيث تأخذ فيه الكلمة خارج السياق دلالة مركزية ، ثم تتلون هذه الدلالة القاعدية و تتوجه حالما تنتظم الكلمة داخل تركيب لغوي ليصبح لها معنى سياقيا يعرفه عزمي إسلام: >> و هو المعنى المرتبط بالسياق اللغوي واللفظي نفسه (context) أو الذي يتحدد وفقا له إلا أن هذا المعنى قد يفهم منه أمران :

أولاً: أن معنى اللفظ يتحدد وفقا للسياق اللغوي الذي يرد فيه اللفظ ، بحيث يكون معنى اللفظ جزءا من معنى السياق ككل .

ثانياً: أن للسياق معنى يتحدد بناء على معاني الألفاظ التي ترد فيه والعلاقات التي تربط بينها في بناء واحد << (1) .

وهذا المعنى السياقي للكلمة وليس للسياق ، يمثل عند اللسانيين قيمة هذه الكلمة التي تتضح من خلال استعمالها : >> ليس للكلمات معان ، كل مالها هو وظائف ... المعنى - كما يصلنا في الخطاب - يقوم على علاقات الكلمة مع كلمات السياق الأخرى ، و هذه العلاقات محددة ببنية النظام اللساني . معنى الكلمة - أو معانيها على الأصح - معرفة من خلال مجموعة هذه العلاقات ، وليس من خلال الصورة التي تحملها . مصطلح معنى (sens) يجد - بهذا - أصله الإيتمولوجي لأنه يدل على الاتجاه (direction) . بمعنى التوجيه نحو علامات أخرى << (2) .

ثم إن السياق اللغوي له أهمية كبرى في هذا البحث ، وبه يكون التمييز بين مستويات اللغة وبه تعرف اللغة العلمية ذلك أن لغة العلم ليست مجموعة مصطلحات فحسب ، ولكنها سوق لهذه المصطلحات وفق تركيب معين يخضع لعلاقة دلالية : وظيفة ومعجمية ، وإذا نتحدث هنا عن المعنى القاعدي والسياقي ، تتميز لغة العلم عن سائر المستويات في البون بين المعنيين القاعدي و السياقي ، لأن يفترض ألا يحمل السياق أي تأثير على دلالة المصطلح قد يؤدي إلى حركة في معناه ، وقريب من هذا ما ذهب إليه بيارقيرو : >> كل كلمة مرتبطة بسياقها الذي تأخذ عنه معناها . هذا المعنى السياقي قد يتطابق مع المعنى القاعدي في الكلمات التقنية (les mots techniques) << (3) .

(1) عزمي إسلام : مفهوم المعنى ، ص 65 .

(2) P.Guiraud : la sémantique . p 22 .

(3) Ibid . p : 31 .

وقد يأخذ أولمان وبالمر بهذه النظرة في طبيعة السياق العلمي والعلاقة بين دلالاته والدلالة الأساسية - المعجمية - للمصطلح وعن تأثير هذا السياق يقول أولمان >> الملاحظ أن وقوع الكلمات في نماذج معينة من السياقات يكسبها جوا خاصا ومحيطها بملاسات تعين في الحال على استحضار البيئة التي تنتمي إليها هذه الكلمات ، ومصداق ذلك أنا نرى المصطلحات الفنية أو المهنية أو العلمية تحمل في ثناياها طابع الذين يستعملونها من المتخصصين << (1) وبالمر نفسه يتبنى مصطلح أسلوب (style) للتفريق بين المستويات اللغوية ، فالميزة التي تحفظ للعلم لغته هي الأسلوب بيد أن هذا المصطلح ألصق بالأدب ، ويهتم بدرس موضوعه فرع خاص هو الأسلوبية (stylistique) التي لا تهتم بمفهوم الدلالة بقدر ما تهتم بالقيمة الفنية .

إن التركيب هو المصطلح اللغوي الأنسب ، وبه تتميز لغة العلم عن غيرها ثم هو موضوع دلالي لأنه المستوى الذي تتظافر فيه الوظيفة مع المعجم ، وربما كان من أهم الاتجاهات في السياق اللغوي مما له علاقة بموضوع الرسالة الاتجاه التوزيعي لهاريس (Zellig Harris) >> والتوزيع عند هاريس هو مجموع السياقات التي يرد فيها مكون دلالي ما ، ومدى تأثير هذه السياقات على هذا المكون سواء أكان فونيميا أم مورفيما << (2) وعلى هذا الأساس قام التحليل التوزيعي حيث يعتمد في تحديد دلالة الكلمة إلى جمع و مواجأة كل التوزيعات التي تخضع لها الكلمة في سياقات مختلفة ويعرف بالمر معنى التوزيع في نظرية السياق : >> فالتوزيع إذن معناه دراسة الصلات اللغوية ذات الطبيعة التركيبية ، لأن تحديد الدلالة على أساس التوزيع له فاعلية التحديد الدلالي المعنوي التأويلي و لأن الاتجاهين كليهما (التوزيعي و التأويلي) يعتمدان على ما في اللغة من خصائص وسمات تقبل الملاحظة وعلى ما بين عناصرها من علاقات داخلية ولا يعتمدان على الربط الغير الواضح وعالم الخبرة غير اللغوي << (3) .

وهذا دليل على اهتمام هاريس بالسياق اللغوي وحده وعدم التفاته إلى المرجعية كما حللها رتشاردز و أوغدن وكان هذا ميزة المنهج التوزيعي عن بقية الاتجاهات في نظرية السياق .

(1) ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 94 .

(2) احمد مؤمن : اللسانيات ، النشأة و التطور ، ص 200 .

(3) بالمر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص 170 .

على أن التحليل التوزيقي يقوم على تحليل العناصر والمفردات من حيث الوظيفة النحوية والمعجم : >> فمن جدول (مجموعة نصوص) نستخلص الوحدات الدالة ونحدد كل وحدة بما لها من علاقات مع كل واحدة من الوحدات ففي قائمة من الكلمات ك1.ك2.ك3... إلى آخره قد نجد أن (ك1) قد تعرف كفاعل لـ (ك15) و (ك35) ومفعول لـ (ك20) و (ك500) إلى آخره ، فكلمة (كلب) هي فاعل للفعل (نبح) و (اصطاد) ومفعول لفعل (جز) و(قطع ذنب). إن كل الكلمات التي تكون فاعلا لـ (ك15) تشكل فئة واحدة مع (ك1) وكل الكلمات التي هي فاعل لـ (ك15) و (ك35) تشكل فئة ثانية ، ومن السهل أن نرى تحليلا كهذا مطبقا على جدول متسع قليلا سيحتوي على مليارات ومليارات من العلاقات وإن مثل هذه المهمة تبدو الآن -ولوقت طويل بلاشك- خارج إمكان أقوى الأرديناتورات >> (1) .

ولنا هنا استنتاجات :

1. أن التحليل التوزيقي يعتمد مستويي العلاقات السياقية : النحو والمعجم وهو يجعل من الوظائف النحوية معيارا للتصنيف اللغوي بالعودة إلى النصوص .
2. المدونة هي منطلق كل تحديد لتوزيعات الكلمة ومن ثم لتصنيفها .
3. إن ارتباط العناصر اللغوية -داخل النصوص- وفقا لعلاقات نحوية و التصاق ذلك بعلاقات معجمية معينة يثقل كاهل المحلل . على أن هذه الحقيقة ليست مأخذا على التحليل التوزيقي ،لأن العجز راجع إلى طبيعة اللغة ،وبيان ذلك أن هذه الصعوبة تكشف عن نظام العلاقات المتشابكة التي تربط كلمات النص . والملاحظة التي سجلها بيار قيرو لا يجب أن تذهب بالقيمة العلمية للتوزيع بل إن هذا الباب بحاجة إلى مزيد اهتمام وبحث ،والأكيد أن الدرس الموضوعي وحده هو ما سيوجب عن جدوى التحليل التوزيقي وقيمته في اللسانيات وعلم الدلالة .

ب. السياق غير اللغوي :

هذا القسم الثاني له تسميات مختلفة كالمقام و سياق الموقف و سياق الحال (Contexte de situation) ويتميز هذا النوع بطبيعته غير اللغوية و اتصاله بعالم الخبرة إذ هو مجموع الظروف و الملابسات المحيطة بالحدث اللغوي .

(1) بيار قيرو : علم الدلالة ، ص 164 / 165 .

ترتبط فكرة سياق الحال بالأنثروبولوجي البولندي مالينوفسكي (Malinowski) الذي وجد الحاجة ملحة لفهم السياق من خلال محاولته ترجمة النصوص التي سجلها عن سكان الجزر الأطلسية ، ولعرض فكرته يقول الأستاذ حسام الدين : >> وجدنا العالم الأنثروبولوجي البولندي مالينوفسكي يقرر أن السياق والموقف مرتبطان ببعضهما لا ينفصلان ، و استعمل مصطلح سياق الموقف الذي لا غنى عنه لفهم الكلمات ونجد هذا السياق يتكون من ثلاثة عناصر :

أولا : شخصية المتكلم والسامع ومن يشهد الكلام معهما ودور المشاهد في المراقبة والمشاركة .

ثانيا : العوامل و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتصلة بالحدث اللغوي و يشمل الزمان و المكان .

ثالثا : أثر الحدث اللغوي كالإقناع و الفرح و الألم << (1) .

يرى بالمر أن فيرث قد أفاد من السياق المقامي الذي أشار إليه مالينوفسكي ، هذا الأخير اعتبر أن اللغة ليست معيارا ، لأن المعيار جزء محدود من اللغة التي هي نوع من السلوك . يقول أولمان : >> وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات و توضيحها عن طريق التمسك بما أسماه فيرث : ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات ؛ أي سياقات كل واحد منها ينضوي ضمن سياق آخر . و لكل واحد منها وظيفة بنفسه << (2) .

يقول فيرث في بيان طرق الوصول إلى الدلالة :>> لكي نصل إلى معنى أي كلمة أو نص لغوي يجب أن نلتزم بما يلي :

أولا : تحليل السياق اللغوي صوتيا و صرفيا و نحويا و معجميا .

ثانيا : بيان شخصية المتكلم و المخاطب و الظروف المحيطة بالكلام .

ثالثا : بيان نوع الوظيفة الكلامية : مدح ، هجاء ، طلب ...

رابعا : بيان الأثر الذي يتركه الكلام كالاقتناع و التصديق أو التكذيب أو الفرح

أو الألم .

(1) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ، ص 98/97 .

(2) أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 60 .

و بناء على ذلك فننا لا يمكن أن نحدد كلمة ما و وصفها وصفا كاملا إلا من خلال سياق أعلى أو أوسع << (1) .

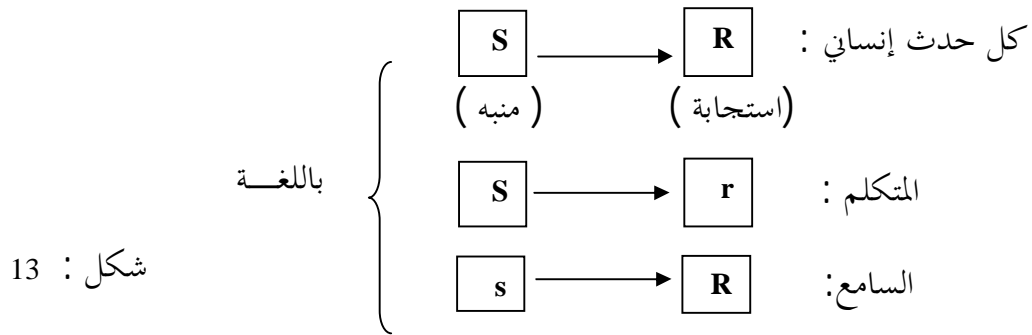
وعلى هذا يكون سياق فيرث أكثر لغوية في فهم الدلالة باعتماده على عناصر التركيب اللغوي ،وقد ذهب أولمان في تقرير هذه الحقيقة إلى أكثر من هذا حين اعتبر أن الأستاذ فيرث اتبع الأسلوب اللغوي المحض . وهذا مذهب يحتاج إلى مراجعة لأن المقام - وهو الموجه للحدث اللغوي عند فيرث - خارج في تكوينه عن طبيعة اللغة . و يبدو أن أهم ما نأخذه عن فيرث - في هذا الموضوع - فكرتان :

1. العناصر اللغوية للدلالة :صوتية ، صرفية ، نحوية ، ومعجمية .

2. المقام مستوى دلالي يوصل إلى المعنى .

وتحليلنا الفكرتان بشكل مباشر على مشكلة أساسية في علم الدلالة : ثنائية دي سوسير التي تمثل ماهية العناصر اللغوية ،ومثلت القاعدة (ريشتارتز و أوغدن) الذي يفيد من المرجع في فهم الحدث اللغوي . وعلى هذا الأساس يقوم نقد بالمر لسياق فيرث ملخصا فيما يلي :إن سياق الحال لا يمكن تطبيقه إلا على عدد محدود من الحمل لأنه يفتقر إلى صفة الشمول التي لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال المنهج التجريبي (Empirique) (2) .

فكرة بالمر عن التجريبية جسدها مدرسة سياقية سميت بالسلوكية (béhaviourisme) ويشتهر اسم ليونارد بلومفيلد (Bloomfield) كعلم في هذا الاتجاه ،يقول هو نفسه في كتابه عن اللغة : >> المعنى يتألف من ملامح الإثارة ورد الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في المنطوقات . معنى الصورة اللغوية (linguistic form) هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بها و الاستجابة التي تحدثها تلك الصورة اللغوية في السامع << (3) . و يمكن تمثيل الصورة اللغوية على هذا المنوال :



(1) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ، ص 98 .

(2) Palmer : semantics , p : 55/56 .

(3) Ibid , P : 56 .

و واضح من خلال هذا أن أي سلوك إنساني خاضع لمبدأ المنبه و الاستجابة وهذا التفسير الفلسفي للحياة مرجعه إلى تجربة بافلوف الشهيرة مع الكلب والجرس ، فكلما سمع الحيوان الجرس (و هو المنبه الذي اعتاد عليه عند تقديم الطعام) يسيل لعابه (وهو الاستجابة ، وإن لم يكن طعام) .

واللغة – بحسب هذا الاتجاه - سلوك إنساني خاضع لهذا المبدأ العام ، فأية صورة لفظية ينطقها متكلم ما هي في الواقع إلا استجابة لمنبه ما . وهذه الصورة اللفظية قد تغدو هي ذاتها منها للسامع الذي يستجيب لها على نحو معين .

وبالمز – الذي يتبنى التجريبية في علم الدلالة – يحدوه أمل واحد هو بناء علم دقيق و يبين ذلك من خلال قوله : << اقترحت أن تكون اللسانيات دراسة علمية للغة ، و الدراسة العلمية يجب أن تكون تجريبية إذ يجب أن نتمكن من فحص ومراقبة النتائج المحصل عليها >> (1) ومع ذلك يرى بالمر أن هناك نقصا يشوب النظرية السلوكية وهو اقتصارها على كل ما يقبل الملاحظة و لا تدخل في حقل التنظيم الداخلي للبنى اللغوية .

من المآخذ الأخرى على هذا المسلك ما نقله الدكتور عزمي إسلام عن تايلور (D.Taylor) << إن من الطبيعي أن تختلف ردود فعلنا للكلمات اختلافا كبيرا عن ردود فعلنا للأشياء التي تستخدم الكلمات للدلالة عليها [و الدليل] ردود فعلنا للكلمات تتوقف على سياقها النحوي ... وهذا لا يصدق على الأشياء ... كما أن للكلام قواعد لكن الأشياء ليست كذلك [و لو كانت أفكارنا] مجرد استجابات آلية لأقوال الآخرين فستكون أفكارنا تحت سيطرة أو موضع تحكم الآخرين ، مع أن هذا لا يحدث >> (2) .

ج. نظرية تحليل المكونات :

ج.1. المنطلقات والأهداف :

تستفيد نظرية التحليل التكويني في آن واحد من المجال الدلالي ومن السياق . ولأنها كذلك كانت أنجع نظرية دلالية تعين على فهم التركيب اللغوي في درس الهندسة .

إن العلاقة بين النظريات الثلاث والتي أشار إليها عدة باحثين كجون ليونز وستيفان أولمان تمكن من الاعتماد على مبادئ نظرية متفرقة تجتمع تحت مفهوم واحد هو المكون الدلالي

(1) F.Palmer : semantics , p : 6 .

(2) عزمي إسلام : مفهوم المعنى ، ص 119 .

(composant sémantique) وللعلاقة بين هذه المدارس الثلاثة أوجه عدة ،منها أن يقوم التحليل باستخراج المكونات الدلالية اعتمادا على تصنيفات المجالات للثروة اللغوية وبناء على هذه المكونات يتم تفسير السياق وفقا لمبدأ < قيد الاختيار > (restriction de sélection) .

والفكرة المحورية في تحليل المكونات أن معنى الكلمة هو مجموع مكوناتها الدلالية، مثال ذلك تحليل كلمة (أستاذ): إنسان ،بالغ ، حاصل على شهادة ، يمارس مهنة التدريس . بهذا التحليل تظهر دلالة الكلمة ،و قد تضافرت في المثال المذكور مكونات أربعة وهي (إنسان): وهذا المكون علم على مجال دلالي كامل .

(بالغ): يبين هذا المكون علاقة قائمة بين عناصر مجال واحد ، ويميزها عن غيرها (كالطفل مثلا) .

(حاصل على شهادة) و (يمارس مهنة التدريس): مكونان يتضحان من خلال السياق. وفكرة المكونات الدلالية تحيل الذهن إلى منهج علم الأصوات الذي يبحث في خصائص الصوت ويبين عن السمات المميزة للفونيمات (features) . يقول الأستاذ حسام الدين: >> ظهرت هذه النظرية [التحليل التكويني] على يد الأنثروبولوجيين الذين استلهموها من علم وظيفة الأصوات (PHONOLOGY) الذي يهتم بتحديد السمات النطقية للفونيم عندما قاموا بتحليل كلمات القرابة في لغات متعددة ،ومن ثم أصبحت هذه النظرية تمثل أحدث الاتجاهات الرئيسية في دراسة دلالات الكلمات ، لقد كان علم وظيفة الأصوات أول محاولة للتعميق المنهجي للفكرة السوسورية القائلة بأن اللغة نظام من العلامات له قواعده الخاصة >> (1) .

و بمقابل اعتماد المنهج الفونولوجي في التحليل التكويني كان هناك استعمال لهذا المنهج في تحليل الجملة عند تشومسكي (N.Chomsky) إنه من الجلي لدى الدارسين أن تحليل المكونات قد برز بشكل مؤثر لدى كاتز و فودور و هما تلميذا تشومسكي و طريقة تحليل هذا الأخير للتركيب (الجملة) تشبه إلى حد ما تحليل العالمين للكلمة المفردة وفقا لمفهوم المكونات الدلالية، ومثال هذا التحليل كلمة (Bachelor) الإنجليزية التي تناقل نموذجها عدد غير يسير من كتب الدلالة الحديثة :

(1) كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي ، ص 103 .

فالتحليل التكويني إذن يفيد من الفونولوجيا والتوليدية في إدراك مكونات الكلمة المفردة، و يبدو أن قيمة هذا التحليل لا تنحصر في نطاق الكلمات وحدها ، إذ بالإمكان استغلال الوسائل التي يوفرها لدرس التركيب اللغوي . يرى بالمر أن مهمة النظرية الدلالية تتجلى في شرح :

1. الالتباس Ambiguity .

2. و الشذوذ Anomalie .

3. و الأوجه التعبيرية Paraphrase (1) .

ونظن أن هذه الأهداف التي ذكرها مرتبطة باللغة كنظام يتجلى في التركيب (العبارة ، أو الجملة ، أو الفقرة ...) فهي لا تخص الكلمات المفردة إلا من خلال علاقاتها السياقية وما يهمننا في هذا الشأن هو تحليل الشذوذ أو اللامعنى ، أما الالتباس (أي تعدد الدلالة) أو الأوجه التعبيرية (التي تخص الأسلوب) فهي مما يتعلق بمستويات لغوية تختلف عن لغات العلوم كلغة الأدب أو الحياة العامة .

و إذا كان الشذوذ في التركيب هدفا للنظرية الدلالية في عمومها ، فإن ذلك يتضمن اهتمام محلي للمكونات بالتركيب أيضا ، وقد رأينا من قبل في مبحث العلاقات السياقية (ص 66 إلى 71) كيف أمكن الرجوع إلى المكونات الدلالية في تحليل الشذوذ ، وهو أحد وجهي هذا البحث: الدلالة وعدمها ، وأكثر من ذلك تأخذ هذه النظرية أهم مفاهيمها من التركيب لا من المعجم ، فالسمات النحوية والمميزات هي في الحقيقة قيم سياقية لا تكون إلا في التركيب ، يقول جون ليونز : >> يبدو للوهلة الأولى أن للمدخل المكونات لعلم الدلالة ميزة بارزة على الداخل الأخرى : فاعتمادا على نفس المجموعة من المكونات يمكن الإجابة على سؤالين مختلفين يتعلق السؤال الأول بإمكانية التقبل الدلالي للمجاميع التوافقية للكلمات أو العبارات ، أي فيما إذا كان يمكن توليد مجموعة ما على أنها ذات مغزى أو استبعادها على أنها لا معنى لها ، والسؤال الثاني هو: ما هو معنى (أو مغزى) مجموعة من العناصر المعجمية << (2) .

(1) المرجع نفسه ، ص 72 .

(2) جون ليونز : علم الدلالة ، ص 119 .

ولو تأملنا في هذا الموقف لاكتشفنا أنه بالإمكان - إضافة إلى ما ذكره ليونز - الاعتماد على المدخل المكوناتي لفهم دلالة التركيب اللغوي ، وليس مجموع العناصر المعجمية فحسب ؛ إذ أن دلالة التركيب ليست إلا تناسقا للمكونات الدلالية وفقا لأحكام النحو .

يشرح ليونز كيف يدرس التحليل التكويني ظاهرة الشذوذ (أو انعدام الدلالة) فيقول : >> مغزى الجمل (أو أجزاء الجمل) المبنية بشكل صحيح قواعديا يفسر تقليديا بلغة بعض القواعد العامة للانسجام (compatibility) بين معاني المفردات المعجمية المكونة لهذه الجمل، وإحدى سبل عرض فكرة الانسجام الدلالي هذه هو أن نقول أن المكونات الدلالية ذات الصلة بالعناصر المعجمية في المجموعة التوافقية المولدة في النحو يجب ألا تكون متناقضة (contradictory). لنفرض مثلا كلمة حبلى prégnant تحوي مكونا يقصرها على وصف الأسماء التي تحوي المكون (أنثى) . فعلى أساس هذه الحقيقة ستولد على أنها ذات مغزى، وأن عبارات مثل الرجل الحبلى أو الجواد الحبلى ستستبعد على أنها ليست ذات مغزى (أي غير قابلة للتفسير) << (1) .

ونلمس هنا أن تحليل المكونات يهدف إلى تفسير الانسجام ، والذي نفهم منه هنا وجود الدلالة ، كما نجد أيضا تأكيدا على فكرة سابقة وهي ارتباط هذه النظرية بالتركيب وذلك من خلال ارتباط العناصر المعجمية فيما بينها بعلاقات نحوية، وقد وصف ليونز أولا إطار هذه العلاقة وهي كون عنصر (حبلى) صفة لعنصر معجمي آخر . إن تحديد هذه العلاقات مهم جدا لفهم الانسجام و الشذوذ في الوقت نفسه ، فما يصلح أن يكون مفعولا لعنصر ما لا يصلح أن يكون صفة له وهكذا .

ثم يواصل ليونز : >> والسؤال الثاني الذي يحاول التحليل التكويني الإجابة عليه هو ما المعنى الذي تملكه جملة أو عبارة معينة ؟ والإجابة العامة على هذا السؤال هي أن معنى جملة أو عبارة ما هو حصيلة مواضع عناصرها المعجمية المكونة ، و موضع كل عنصر معجمي هو حصيلة مكوناته الدلالية التي يتألف منها ، لذلك فإن معنى جملة أو عبارة ما يتقرر بدمج (amalgamating) كل المكونات الدلالية للعناصر المعجمية وفقا لمجموعة من القوانين الإسقاطية المربوطة بالعلاقات القواعدية للتركيب العميق << (2) .

(1) المرجع نفسه ، ص 119 .

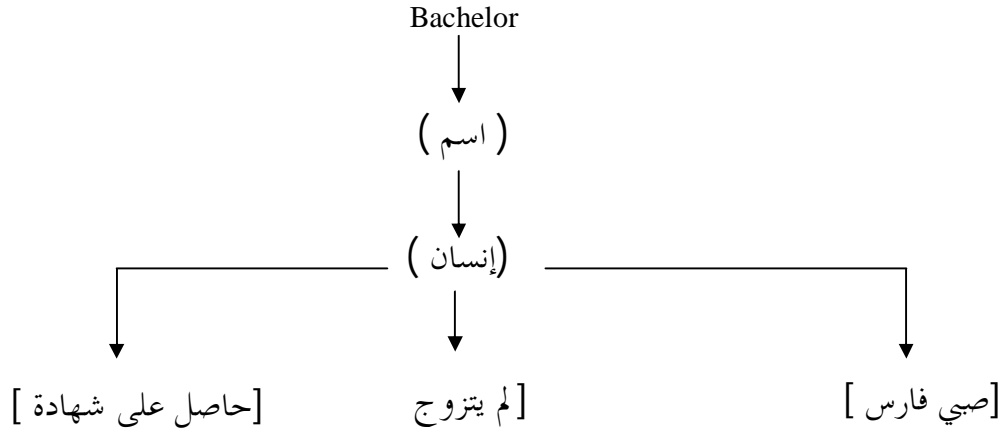
(2) المرجع نفسه ، ص : 121/120 .

يبد أنه تجدر الإشارة إلى كون عملية الدمج التي يتحدث عنها الأستاذ بحاجة إلى مراقبة، لأن العنصر المعجمي لا يملك دائما نفس المكونات الدلالية الثابتة ،قد تكون المصطلحات العلمية أكثر العناصر اللغوية ثباتا في الدلالة لكن كلمات اللغة - بصورة أعم - تتحرك دلالاتها وفقا للسياق ، والتفسير الممكن لهذا هو أن السياق نفسه يفرض على الكلمة مكونات دلالية بعينها ويقصي غيرها .

فالدمج لا يمس كل المكونات مثلما رأى جون ليونز ، كما أن دلالة الجملة لا تمثل - حتما - كل الدلالات المحملة لعناصرها المكونة .

مثال ذلك كلمة (bachelor) التي حللها كاتز و فودور (شكل 15) ، و بالإمكان أن نستثمر هذا التحليل في الجملة التالية the bachelor read the book .

إن تركيبا كهذا سيدفعنا إلى اعتماد تحليل آخر لكلمة (bachelor) يتم فيه إقصاء مكونات دلالية معينة في سبيل الانسجام ، و من خلال ذلك تتحدد دلالة الجملة وهذا التحليل هو :



أما في اللغة العلمية فالأمر مختلف من وجهين :

1. أن المصطلح لا يحتمل سوى دلالة واحدة ، ومعنى ذلك أن مكوناته الدلالية ثابتة .
 2. أن السياقات التي يرد فيها المصطلح و إن اختلفت تكون على أساس من دلالاته المعجمية، و لا يكون لهذه السياقات تأثير على السمات الدلالية على عكس السمات النحوية .
- و هذان الوجهان يصوغان ظاهرة (الثبات الدلالي) في لغة العلم .

ج.2 ملاحظات على المكونات الدلالية :

1. مفاهيم للمكون الدلالي و لا تعريف:

ليس من السهل وضع تعريف للمكون الدلالي . والملاحظ أن الباحثين ممن تحدثوا في الموضوع ككاتز و فودور و بالمر و أولمان و قيرو من أعلام علم الدلالة لم يعطوا تعريفا له . إن ما نلمسه هو محاولة لتقريب المفهوم بوساطة الأمثلة غالبا ، وتعتمد طريقتهم على ما يسمى " التناسب " ، والتناسب في الأصل مفهوم رياضي يستغل من لدن اللغويين لتفسير العلاقات الدلالية التي هي في حقيقتها مكونات دلالية . يقول بالمر : >> كثير من اللغات تعرف تقسيما ثلاثيا لألفاظها التي تستعمل للإشارة إلى الكائنات الحية نحو:

رجل	امرأة	ولد
ثور	بقرة	عجل
كباش	نعجة	حمل
أسد	لبؤة	شبل

ومما يلاحظ [كلام بالمر] في الجدول السابق أن علاقة كلمة >> ثور << بكلمة >> بقرة << تشبه علاقة >> كباش << بـ >> نعجة << وتمثل هذه العلاقة رياضيا على النحو

$$\frac{\text{ثور}}{\text{كباش}} = \frac{\text{بقرة}}{\text{نعجة}}$$

والعلاقات التي من هذا القبيل توصل اللغوي إلى المكونات الآتية (ذكر) و(مؤنث) (بالغ) ، (غير بالغ) ، (إنسان) ، (بقر) ، (غنم) << (1).

ونفس الطريق يسلكه جون ليونز: >> رجل - امرأة - طفل = ثور - بقرة - عجل [هذا هو التناسب] تعبر هذه المعادلة عن حقيقة (وسنفرض حاليا أنها الحقيقة) القائلة من وجهة النظر الدلالية أن الكلمات رجل و امرأة و طفل من ناحية ، وثور وبقرة و عجل من ناحية أخرى تمتلك جميعا >> شيئا << ما مشتركاً بينها شيئا لا تشترك به أي من المجموعتين بقرة و امرأة و عجل و طفل ، وإن لبقرة و امرأة شيء مشترك لا يتواجد في أي من المجموعتين ثور و رجل أو عجل و طفل ، وإن لعجل و طفل شيء مشترك لا تتقاسمه معها كل من

(1) فرانك بالمر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص : 157 .

المجموعتين ثور و رجل أو بقرة و امرأة ، سنتطلق على ما تشترك به هذه المجموعات المختلفة من الكلمات اسم << المكون الدلالي >> << semantic component >> (1) .

2. عموميات المكونات الدلالية :

ينتقد جون ليونز فكرة كاتز حول عالمية المكونات ، و التي يمكن أن تكون صالحة لتحليل جميع اللغات البشرية ، وذلك اعتمادا على عدد محدود من هذه المكونات وهذا يفترض ضمنيا أن تكون المكونات الدلالية مستقلة عن التركيب الخاص بلسان معين ، ويرى ليونز أن هذه الفكرة ليست سوى فرضية تصلح في أمثلة محددة اختيرت من بين لغات العالم (2) . وهذا الرأي يستتبع نتائج أخرى تتعلق بالمكونات الدلالية داخل اللسان الواحد إذ ليس مؤكداً أن يحدث الاتفاق بين أفراد المجموعة اللغوية حول حد معين لهذه المكونات من أجل تحليل الثروة المعجمية ، والمعنى في ذاته نسبي متغير ولهذا قال بيار فيرو : << تصل الفئات التي تكلم عنها أرسطو إلى عشرة ، وتصل الأجناس عند Wilkins إلى ستة ، أما الأقسام فقد بلغت الأربعين ، بينما البديهية تقول إن واسمات دلالية من نوع (مستخدم عند إنسان آخر) أو (دون أنثى أثناء فترة الحمل) لا تحتوي على قيمة عامة تنطلق من القدرة التصنيفية >> (3) .

3. المكون الدلالي له علاقة بالمجال :

لقد ظهر من قبل كيف اتصلت النظريات الدلالية الثلاث : السياق ، والمجال ، وتحليل المكونات ، فيما بينها وفقا لعلاقات متعددة ، منها أن يعتمد التحليل التكويني على السياقات من جهة ، وعلى المجالات الدلالية من جهة ثانية .

إن التحليل التكويني يعمل داخل الحقول اللغوية لإيجاد العلاقة بين العناصر المعجمية . و أهم هذه العلاقات - كما سبق ذكره من لدن بالمر و كاتز - هو التناسب . سنفرض مثلاً هنا كلمات كـ : رجل ، حجر ، سحاب ، ثور . إن هناك مكوناً دلالياً مشتركاً بين هذه العناصر جميعاً وهو (مادي) أي ملموس (عكس معنوي) . وهذا المكون الدلالي في حد ذاته يمكن أن يتخذ مقياساً لمجال دلالي ما يضم كل الماديات ، وتذكر ههنا التصنيف الأرسطي للمفاهيم . على أنه من البديهي أن تتسم المكونات الدلالية بصفة العمومية لتشمل أكبر عدد

(1) جون ليونز : علم الدلالة . ص 111/ 112 .

(2) نفسه ، ص 116 .

(3) بيار فيرو : علم الدلالة ، ص 175 .

من العناصر ، وتصير علما عليها ، وهكذا فإن حقلًا دلاليًا عنوانه : <<حيوان >> ليس إلا - من وجهة نظر تحليلية - عددا من العناصر التي يحمل كل منها مكونا دلاليًا هو (حيوان) .

4. المكونات الدلالية والتعريف : **La définition** .

البحث في التعريف قد يكون موضوعا فلسفيا ، ولكن هناك مواضيع شتى بحاجة دائما إلى تحليل لغوي ، ويتمثل جانب اللغة هنا في علاقة التعريف بالمكونات الدلالية .

يستخدم اللغويون كلمة التعريف عادة للدلالة على عمل المعجم (أو القاموس) الذي قد لا يقتصر على الشرح بالمرادفات ، وإنما يسرد مكونات دلالية كافية للإبانة عن العنصر المعجمي المبهم ، وربما كان أصل المصطلح فلسفيا ، يقول عزمي إسلام : <> التعريف في المنطق هو تحديد أو توضيح لمعنى الحد أو اللفظ ، بحيث يصبح متميزا عن معاني غيره ، غير مختلط بها ، أو هو شرح أو تفسير للمعنى الخاص برمز له . وكما أننا نعرف اللفظ فنحن نحلل معنى العبارة أو القضية >> (1) . وإذا كان هذا هو معنى التعريف عند المناطقة والفلاسفة فإن ما يربطه بعلم الدلالة - وخاصة نظرية تحليل المكونات - كلمتان وردتا في هذه الفقرة المقتبسة : الأولى تخص علاقة التعريف بمعنى اللفظ ، والثانية مقارنة بين تعريف معنى اللفظ وتحليل معنى العبارة ، إذ التعريف يقابل تحليلا ، وهذا التحليل للمعنى لا يكون إلا بالوصول إلى مكونات .

إن علاقة التعريف بالمكونات الدلالية واضحة جلية ، ليس من خلال النصوص الفلسفية وحسب ، بل عند اللغويين أيضا ، يقول بلر : <> تعريف bulle بأنه : ثور ذكر بالغ من جنس البقر ، عد هذا التعريف أو التعبير متضمنا أربعة مكونات دلالية مختلفة في الكلمة الواحدة >> (2) . وأوضح رأي في هذا الباب قول كاتز في (فلسفة اللسان) : <> التعريف الذي يقدم معنى يؤدي إلى تحليل بنية هذا المعنى ، ويفككه إلى عناصر مفهومية (éléments conceptuels) وعلاقتها الداخلية . إن التعريف يفكك المعنى إلى عناصر مفهومية تمثل السمات الدلالية >> (3) .

(1) عزمي إسلام : مفهوم المعنى ، ص 71 .

(2) بلر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص 85 .

(3) J.J.Katz : philosophie du langage , p : 133 .

و اهتمامنا بالتعريف يأتي لكون دروس الهندسة تعتمد التعريفات في تقديم المفاهيم الأساسية كالأجسام، والمقادير . وإذا كانت العلاقة قائمة بين التعريف وتحليل المكونات أمكن أن نستفيد منها في تحديد السمات الدلالية ، ومجالاتها في آن واحد .

مآخذ على النظرية :

ما من نظرية كاملة في اللغة ، لأن التنظير إنما يرجع في الأصل إلى المادة المدروسة وهذا غير متاح علميا للسانين أن يحيطوا بكل المادة اللغوية ، ويضاف إلى هذا أن علم الدلالة إنما يدرس علاقة اللفظ والمعنى ، والمعنى حديث عهد باهتمام الدارسين إذ كانت أولى علوم اللغة تتجه إلى بحث الشكل كالنحو والصرف والصوت . وربما كان ابتعادها عن المعنى نتيجة عدم خضوعه للتجربة الإنسانية أو بطبيعته النفسية ، هذه الطبيعة التي لازالت - إلى اليوم - عائقا أمام النظريات الدلالية ومنها نظرية التحليل التكويني .

من البديهة - إذن - أن نجد الباحثين يسجلون هنا وهناك ملاحظاتهم على هذه النظرية، لكن لا بد من التأكيد على أن النظرية تجد اكتمالها في النقد والتطبيق . سنعرض آراء بالمر و ليونز و كريم زكي حسام الدين في المآخذ على النظرية ، وسنحاول أن نقرب هذه الملاحظات من موضوع هذا البحث وأهدافه للبحث عن حلول لهذه المشكلات .
أما ليونز فيذكر نقطتين⁽¹⁾:

1. >> إن خصوصياتنا الحضارية و تصنيفنا الخاص للعالم المادي يجب أن لا يؤخذ كآساس لتحليل حضارات أو لغات المجتمعات الأخرى ، أو لتحليل أي نظام مفهومي مزعوم على أنه جزء من التركيب الإدراكي للعقل البشري بشكل عام << .

2. >> إن من المحاذير المصاحبة للتحليل المكوناتي أنه يميل إلى إهمال الاختلاف في مدى تردد العناصر المعجمية (وبالتالي مدى مركزيتها في المفردات) و الاختلاف بين العناصر المعجمية والمكونات الدلالية << .

ويقصد ليونز من نصه الأول أنه ليس هناك تحليل مكوناتي واحد بنفس النظام يطرد مع جميع لغات العالم ، وهذا في الواقع لا يمس النظرية في ذاتها بل يمس التطبيق ، إن النظرية لا تنص

⁽¹⁾ ليونز : علم الدلالة ، ص : 126/125 .

على مكونات دلالية بعينها ، وقد يختلف التحليل حتى داخل اللغة الواحدة ، ولهذا فإن المشكلة هنا تتعلق بالباحث الذي يعتمد نظامه المفهومي الخاص لتحليل نظام معجمي مختلف .

وفي نصه الثاني يركز ليونز على قلة مناقشة الباحثين للفرقة بين الكلمات التي هي في وقت واحد مكونات دلالية وعناصر معجمية . مثل المكون (ذكر) الذي يرد في تحليل عديد الكلمات ، مع أن " ذكر " عنصر معجمي أيضا وله دلالاته . والواقع أن هذه المسألة ما هي إلا وجه من أوجه تعامل اللغوي مع مادته ، لأنه يستعمل المادة نفسها وسيلة في دراسته ، إنه يدرس اللغة باللغة ، ولهذا فإن كل المكونات الدلالية هي في الأصل عناصر معجمية ذات دلالة ، و إلا لما كان للتحليل الدلالي قيمة تذكر .

وأما الأستاذ كريم زكي حسام الدين فيلخص ملاحظاته في هذه الفقرة : >> إذا كان منهج التحليل المكوناتي لمعنى الكلمة قد نجح في حل مشكلة تحديد المعنى إلا أنه مازالت هناك صعوبات تتصل بتحديد معاني بعض الكلمات مثل الألوان والروائح والمشاعر التي تفتقر إلى ما يعيننا على تحديد الملامح أو المكونات الدلالية المميزة ، هذا بالإضافة إلى أن كثيرا ما تتداخل و تتشابك معاني الكلمات التي تؤلف مجموعة متجاورة مما يصعب على المحلل اللغوي التمييز بينها أحيانا ، و يمكن أن نضيف إلى ذلك عاملا ثالثا هو اختلاف وجهات النظر في عملية التحليل ، فكما تختلف رؤية الأفراد إلى قسمات الوجوه التي تميز الناس تختلف كذلك رؤية المحللين اللسانيين بالنسبة للملامح أو القسمات التي تحدد وجوه الكلمات ومعانيها << (1) .

إن تحديد دلالات كلمات المشاعر والأشياء المجردة يرجع إلى غموض الكلمات نفسها، إننا نواجه مشكلة التعبير عن معاني هذه الكلمات بالمكونات الدلالية و بأي طريقة لغوية أخرى، ولذلك أنتج التحليل التكويني مكونات من نوع (مادي) و(معنوي) للتفريق بين إمكانات اللغة في تعريف كل من النوعيين ، وعلى هذا الأساس كان رجوع المحللين إلى المجالات الدلالية ضرورة، إذ أن دراسة دلالات هذه الكلمات داخل مجالها لها جدوى أكبر من دراستها منعزلة ، ولذلك أمكن القول : إن نظرية التحليل التكويني تفسر السياق اعتمادا على المجالات الدلالية .

(1) حسام الدين : التحليل الدلالي ، ص : 110/109 .

أما عن اختلاف وجهات النظر في التحليل فهذا من طبيعة العلوم الإنسانية التي ليست علوما دقيقة كالرياضيات ، مع التأكيد على أنها تطمح إلى أكبر قدر ممكن من الدقة ، و لا يمكن تفسير هذا الاختلاف بين الباحثين على أساس الذاتية والموضوعية ، إذ أن الدلالات نفسها نسبية تتعلق بعناصر الدلالة المتحركة ، وأهمها السياق بنوعيه ، وقد رأينا كيف كان المتكلم واحدا من عوامل كثيرة متضافرة في تحديد الدلالات ، إن هذه الحركة المستمرة في الدلالة وهذه النسبية المميزة لها هي ما يجعل اختلاف التحليل أمرا ممكن الوقوع بل أكيدا ، و إلا أصبح هذا التحليل معيارا لا وصفا تقوم عليه العلوم جميعها .

وأما بالمر فيخصص نقده لنظرية تحليل المكونات فيما سمي حدود الاختيار (restrictions de sélections) ، و معناها بصفة عامة المكونات الدلالية الأساسية لكلمة ما والتي تحدد الكلمات التي تجاورها في سياق واحد وفقا لعلاقات نحوية ومعجمية . - بمصطلح واحد : سياقية - يقول بالمر في نقده : >> ومع كون الدعوة إلى الأخذ بحدود الاختيار مناسبة على ما يبدو إلا أن هذه الدعوة غير كافية لأسباب كثيرة منها :

1. المواجهة الدائمة لمشكلة العدد غير المحدود من المكونات اللازمة لأن احتواء الجمل الشاذة جميعا يعني وجوب تضمين كل الأفكار / المعلومات المميزة غير المحدودة .

2. عدم تمييز هذه النظرية بين ما هو نحوي وما هو معجمي .

3. اقتصارها على عدد محدود من التراكيب في دراسة كثير من الحالات التي تشذ عن قواعد الاختيار . كما في أفعال القول والظن نحو (اعتقد جان أننا قد نشرب الخبز) >> (1) .

ونجد أنفسنا مضطرين للعودة إلى مدونة هذا البحث (كتاب الرياضيات) للنظر في هذه النقاط الثلاث التي سجلها بالمر على نظرية التحليل ، و تجدر الإشارة هنا إلى جملة ملاحظات :

1. العدد غير المحدود للمكونات ناتج عن المعنى غير الدقيق ، و هذه صفة في لغة الأدب والحياة ، وقد تفقد قيود الاختيار قيمتها كما رأينا من قبل في قصائد الشعر (وطن تائه لعز الدين ميهوبي) وفي حديث الناس اليومي فيقال : شربت الخبز وأكلت الماء ، أما في لغة العلوم فالأمر مختلف . إننا هنا نعود إلى قيمة التعريف وعلاقته بتحليل المكونات إذ تعتمد العلوم أساسا

(1) بالمر : مدخل إلى علم الدلالة ، ص 180/179 .

- وخاصة النظرية منها كالرياضيات) - على التعريفات الدقيقة التي تعتبر في حد ذاتها وسائل بحث لا يختلف فيها اثنان .

2. ليست النظرية هي التي لا تميز بين ما هو نحوي و ما هو معجمي ، و إنما هي الممارسات ، أما في التنظير فقد رأينا من قبل كيف ميز كاتز و فودور بين أنواع ثلاثة من المكونات في تحليل كلمة (bachelor) الإنجليزية .

- ملامح نحوية توضع بين قوسين .

- ملامح دلالية .

- ملامح تمييزية سياقية بين مركوبين .

وهذا التفريق ضروري في فهم التحليل ، لأن كل ملامح له دور خاص في الكلمة و التركيب .

3. الملاحظة الثالثة لها علاقة بالثانية من جانب النحو لأن حكم بالمر على مثاله (أعتقد جان بأننا قد نشرب الخبز) بأنه مثال ذو دلالة (غير شاذ) يرجع إلى ابتداء الجملة بفعل القلب (أعتقد) ، وبما أن الاعتقاد قد يكون خاطئاً فهذا يمنح الدلالة للتركيب ، بالمر يقصد بهذا إلى التقليل من شأن قيود الاختيار - والمكونات الدلالية عموماً - في درس شدوذ الجملة .

وفي هذا الموضوع تبرز قيمة النحو في فهم التراكيب ، إن الشذوذ في العبارة (نشرب الخبز) يصبح ذا معنى من خلال علاقته النحوية بالمكونات الأخرى في الجملة ، وهذا ليس بجديد في البحث الدلالي ، ونضرب هنا مثالين :

- جاوز خالدُ النهرَ .

- جاوز النهرُ عنقَ خالد .

المثال الأول ذو دلالة لأن الفاعل (خالد) والمفعول به (النهر) يتوفران على قيود الاختيار التي يفرضها الفعل (جاوز) ، وهذا وفقاً للعلاقات النحوية : فاعل للأول ، ومفعول به للثاني . وفي المثال الآخر نفس العنصر المعجمي (النهر) لا يتمتع بقيد الاختيار الذي يفرضه نفس الفعل (جاوز) ، وهذا راجع إلى العلاقة النحوية : فاعل .

إن للنحو دوراً في تحديد قيود الاختيار ، وهذا الارتباط الوثيق بين ما هو معجمي و ما هو نحوي يمثل المشكلة الأساسية في تحليل المكونات .

وعلى الجملة، فإن الملاحظات المسجلة من طرف اللغويين على هذه النظرية لا تجد لها مكانا في العمل التطبيقي على المدونات العلمية ، وإنما المشكلة كامنة في هذا الارتباط بين النحو والمعجم ، ونكون مضطرين - لتجاوز هذه العقبة في دراسة لغة الهندسة - إلى اعتماد المبادئ التالية :

1. - علاقة نظرية التحليل التكويني بالمجالات الدلالية .
 2. - مواضيع الجمل في لغة الهندسة .
 3. - العلاقات النحوية المطردة .
 4. - التعريفات العلمية للمفاهيم الهندسية .
- وسنعمل على شرح هذه المبادئ من خلال العمل التطبيقي .

الباب الثاني

دراسة دلالية في تركيب لغة الهندسة

- فصل 1 : المعجم .
- فصل 2 : قوانين التركيب الدلالية .
- فصل 3 : الظواهر الدلالية في لغة الهندسة .

الفصل الأول

المعجم

- أ - حول الكتاب .
- ب - المعجم .
- ج - ملاحظات على المعجم .

أ- حول الكتاب :

تقدّم مادّة الرياضيات لتلاميذ الصف السادس من خلال كتاب للتلميذ يضمّ جزأين بـ 218 صفحة للجزء الأول ، و 230 للجزء الثاني ، و يستعين المعلّم في تدريس المادة بكتاب خاص من نفس القطع المتوسط ذي 260 صفحة من جزأين، و يضم كتاب التلميذ 130 درسا تشمل ثلاث مجالات رياضية هي : الهندسة ، الجبر ، و الحساب ، ثم المجموعات و العلاقات . و المجال الأوّل هو ما يهتم دراستنا هذه ، حيث يقدم موضوع الهندسة في 37 درسا من مجموع الحصص التي يحويها الكتاب بجزأيه .

و مصادر المادة العلمية في هذا الكتاب مختلفة ، و هذا الاختلاف طبيعي إذ العلوم الدقيقة واحدة الأحكام على اختلاف الألسنة و العناصر ، فنجد منها مصادر عربية و فرنسية ، و ما يهمننا هنا هو ليس هذه المصادر بقدر ما يهمننا كيف صيغت هذه المعارف الإنسانية في اللغة العربية .

و قد قام بعمل التأليف لجنة من الأساتذة هم : علي بودور ، و مسعود خواص ، و عمر جدي ، و ناصر موسى بختي ، و الشريف عربوز ، و محمود ترفاش ، و محمد السعيد بوطالب ، و تم التأليف وفقا لمبادئ ثلاثة :

1- تحقيق الأهداف التربوية التي يضعها منهاج التعليم .

2- إعطاء محتوى علمي صحيح .

3- مناسبة الشكل و المضمون للمستوى المعرفي للتلميذ .

و الجدير بالذكر أن النظام اللغوي في المدونة ليس حالة خاصة ، بل هو طابع تتسم به كل المؤلفات التربوية في الرياضيات المعدة للمدرسة الأساسية ، و على هذا فإن كتاب الصف السادس ليس إلا نموذجا يصدق تحليله على النظام اللغوي في مراحل الدراسة الأساسية المختلفة ، و يمكن أن يعد درس هذا النظام في المدونة المختارة مدخلا لتحليل لغة الرياضيات العربية ، التي تتخذ وسيلة للبحث العلمي ، و وصف لغة الهندسة في هذا الموضوع يبين عن بناء منظم مادته اللغة ، و لا يمكن بعد ذلك أن تحصر نتائج الدراسة في كتاب واحد .

و ههنا الفرق بين مدونة أدبية ، و مدونة هذه الرسالة ، لأن ما تتوصل إليه من أهداف هو ملاحظات عامة على لغة يكتب بها كل بحث رياضي هندسي ، فهي ليست مقصورة على شخص الكاتب كالأدب ، و لكنها عامة و مطردة .

تطور لغة العلوم في العربية :

و للحدث عن لغة الهندسة لا بدّ من التطرق إلى علم الهندسة نفسها ، لأن دراسة دلالة اللغة يتوقف على درس معانيها ، و ما المعاني هنا إلاّ المعارف الهندسية التي يحويها الكتاب . قال إخوان الصفاء : >> و الثاني [من علوم الرياضيات] و هو علم الهندسة ، و هي معرفة المقادير و الأبعاد و كمّية أنواعها و خواص تلك الأبعاد ، و يبدأ هذا العلم من النقطة التي هي طرف الخط أي نهايته << (1) .

و مفهوم الهندسة عند إخوان الصفاء يقارب المفهوم المعاصر، الذي يقوم على دراسة أجسام مجردة ، تتصور تقريبا و لكن ليس لها وجود مادي . و ما يؤكّد تعمق إخوان الصفاء في هذا الفهم تركيزهم على أن مبدأ هذا العلم من النقطة ، و تعريفهم لها في النص السابق ينمّ عن تجرّدها و صعوبة إدراك كنهها من جهة ، كما يدلّ - من جهة أخرى - على أن أي جسم هندسي هو مجردّ تماما كالنقط التي تكوّنه .

و العرب في حضارتهم الإسلامية أفادوا من الأمم الغابرة هذه المعارف و طوّروها ، و ذكر ابن خلدون جانبا من مراجعهم في ذلك فقال : >> أمّا الأشكال الكريّة ففيها كتابان من كتب اليونانيين لثاو ذو سيوس و ميلاوش في سطوحها و قطوعها ، و كان ثاو ذو سيوس مقدّمًا في التعليم على كتاب ميلاوش لتوقف كثير من براهينه عليه << (2) .

و اللغة لها اتصال مباشر بسير تطور العلوم عند العرب ، حيث عكفوا في عصر الدولة العباسية على ترجمة الكتب اليونانية و الهندية و الفارسية ، و أكدت الدراسات التاريخية أن تطور التفكير العلمي عند العرب مرّ بمراحل ثلاث :

1- مرحلة النقل : نقلوا كل رسالة ذات قيمة ، يونانية أو هندية أو سريانية ، و هذا خلال العصر العباسي الأول .

(1) رسائل إخوان الصفاء و خلان الوفاء - دار بيروت للطباعة و النشر بيروت . 1983 م ص 78 .

(2) ابن خلدون : المقدمة ص 398 .

2- مرحلة الشرح و التحقيق عن طريق التجربة و التطبيق .

3- مرحلة الإبداع و التجاوز : يقول عنها صاحب المقدمة : >> خالفوا كثيرا من آراء المعلّم الأول ، و اختصوه بالردّ و القبول لوقوف الشهرة عنده ، و دونوا في ذلك الدّواوين ، و أربوا من تقدّمهم في هذه العلوم ، و كان من أكابرهم في هذه الملة أبو نصر الفارابي ، و أبو علي ابن سينا بالشرق ، و القاضي أبو الوليد ابن رشد ، و الوزير أبو بكر بن الصائغ بالأندلس << (1)

و كما تطورت العلوم تطورت لغاتها ، و هذا التطور إنّما يحدثه العالم المتخصص - كما رأينا في التمهيد لهذه الرسالة - و لذا فإن لغة الرياضيات و الهندسة كانت خاضعة لعمل العلماء المترجمين و الباحثين فيها ، يقول الدكتور سويسي عن تاريخ المصطلحات عند العرب : >> و نحن لا نجد في المعاجم المتداولة التي جمعت في الأربعة القرون الأولى للهجرة ، ككتاب العين للخليل ، و الصحاح للجوهري (ت 392) ألفاظا مخصصة و اصطلاحات علمية أو تقنية . و قلما نجد إشارات إلى مفاهيم نحوية أو مدلولات فقهية قضائية ، و أما المصطلحات الرياضية فلا سبيل إلى الوقوف عليها و قد نبذت نبذا كلياً << (2) .

و طبيعي ألاّ نجد مثل هذه اللغة التقنية في المعاجم العربية الأولى التي صورت حياة العرب البدوية قبل الإسلام و بعده ، و التي لم تهتم بالعلوم ، خاصة المجردة منها كالرياضيات و المنطق ، و إنّما ظهرت هذه المصطلحات في المعجم العربي حين بدأت عملية الترجمة في زمن العباسيين الأول ، حيث كانت المفردات العلمية مشتتة في المصنفات >> و لم يكن بإمكان القارئ أن يقف عليها إلاّ بطريق الصدفة و بحسب الدراسات أو المطالعات ، و لم يعثر طيلة القرون العديدة على عمل عام تم به جمع المصطلحات العلمية في معجم واحد ... و أول عمل ذي بال قيم به في هذا الباب لرتق الفتق ما سعى إليه حجي خليفة المتوفي سنة (1077 هـ/1667 م) في كتابه (كشف الظنون) ثم ألف التهانوي المتوفي سنة 1157 هـ /1745 م معجمه (كشف اصطلاحات الفنون) << (3) .

و عن تطور لغة الرياضيات في العربية يقول : >> لغة الرياضيات قد استمدت مفرداتها في البداية من الواقع المحسوس و من لغة التخاطب ، ثم هي اتجهت شيئا فشيئا نحو التخصص

(1) المرجع نفسه ، ص 394

(2) محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، ص: 15

(3) نفسه ، ص: 17

الواضح ، و مرت بأطوار ترددت فيها بين عدة مفردات و دقت بالتدريج المعاني الاصطلاحية المراد التعبير عنها ، و توغلت في المفاهيم العلمية المضبوطة ، و مكّن الاستعمال من اختيار المفردات الموفية بالمعنى ، و هجرت الألفاظ الدخيلة التي ركن إليها النقلة في بادئ الأمر ، و عوضت بمصطلحات عربية مستحدثة ، و طور الكتاب مقتبسات أخرى صاغوها على حسب القوالب الصرفية العربية << (1) .

و يذكرنا هذا بما فعله الخليل بن أحمد عند وضعه لعلم العروض ، و رجوعه إلى المعجم العربي المتداول آنذاك في وضع مصطلحات هذا العلم ، فكان أن لجأ إلى البيئة العربية البدوية و يمكن أن نعتبر هذا سنة كانت في بداية تدوين العلوم عند العرب ، و من الحري أن لا نطلب من العرب القدماء مصطلحات مجردة و دقيقة في بدء عهدهم بالعلوم و خاصة منها الرياضيات . إن الاستعمال هو الكفيل بأن يستبقي من المفردات ما يصلح لأن يكون مصطلحا علميا ، و الاستعمال له سبيلان هما : التأليف و التدريس ، و من المؤلفين في الرياضيات بلغة عربية تذكر لنا المصادر (2) :

- ü أبو عبد الله محمد بن موسى الخوارزمي (ت 232 هـ) . ج 7 ص 337 .
- ü ثابت بن قرّة (أبو الحسن بن مروان) (ت 288 هـ) . ج 1 و 2 ص 81 .
- ü أبو عبد الله محمد بن جابر بن سنان البتاني (ت 317 هـ) . ج 6 ص 292 .
- ü أبو الوفاء محمد البوزجاني (ت 388 هـ) . ج 7 ص 244 .
- ü أبو الريحان محمد البيروني (ت 440 هـ) . ج 6 ص 205 .
- ü نصير الدين الطوسي (ت 672 هـ) . ج 7 ص 257 .
- ü عمر بن إبراهيم الخيام (ت 517 هـ) . ج 5 ص 194 .
- ü غياث الدين الكاشي (ت 840 هـ) .

و من خلال النصوص و الكتابات التي خلفها هؤلاء و غيرهم ، تبين أن المصطلحات الحديثة للرياضيات ، و علم الهندسة على الخصوص ، إنما استمدت من هذه المخلفات بعد تمحيصها من طرف الهيئات العلمية و المعاجم اللغوية .

(1) نفسه ص : 84 .

(2) المصادر هي : خير الدين الزركلي : الأعلام . الطبعة 2 . دون تاريخ ، دون دار للنشر .

ب - المعجم :

ليست لغة الرياضيات إلا تأليفا بين المصطلحات الرياضية ، و تحليل النصوص اللغوية الواردة في المدونة إلى كلمات ذات دلالات مستقلة سيثمر معجما من المصطلحات الرياضية ، و بالفعل فإن هناك معجما تفرقت مادته في كتاب الرياضيات ، و المصطلح إنما يتميز بدلالته فقط لأنه من ناحية الشكل صوتا و صرفا و نحوا جزء من المعجم العربي العام ، و لكن خاصته الدلالية هي الدقة و الثبات ، و تتجلى هاتان الصفتان في مستويين اثنين : المعجم و التركيب ، حيث ينبي ثانيهما على الأول منهما . لذلك كان المعجم أساسا لكل دراسة تركيبية ، فالتحليل إذن يؤدي إلى المعجم ، و فهم المعجم يؤدي بدوره إلى تفسير التركيب الذي صدر عنه أول الأمر .

و المصطلح الهندسي له ميزة عن بقية المفردات في العلوم الأخرى هي التجريد ، و بهذا تجتمع لنا صفات ثلاث للمصطلح : الدقة ، و الثبات الدلالي ، و التجريد . أما الدقة فهي كون المصطلح موضوعا لبيان دلالة واضحة دقيقة المعالم ، و هي عكس الاضطراب و الغموض اللذين يسودان كثيرا من مفردات اللغة ، و أما الثبات الدلالي فالأن الدلالة واحدة لا تتغير في المعجم أو في السياق ، و أما التجريد فراجع إلى طبيعة الكائنات الرياضية : فالمستقيم و النقطة و التساوي ... كلها مفاهيم مجردة لا وجود لها في الواقع المادي ، و تمثيل هذه الكائنات بالرسوم إنما هو محاكاة لهذا التجريد .

و لاجتماع هذه الصفات الثلاث كان ميلاد المصطلح متميزا عن ظهور أية مفردة أخرى في اللغة و تسمى عملية وضعه بالاصطلاح ، و قد تسمى تسمية مقصودة أو إدراكية (nomination cognitive) ، يقول بيار قيرو : >> هناك إذن تسمية إدراكية عندما يتلقى شيء ما اسما ، إما لأنه لا يملك واحدا ، أو لأن الاسم الذي بحوزته لا يؤدي الوظيفة المطلوبة << (1) .

و يقارن بيار قيرو بين الاصطلاح و التسمية التعبيرية (nomination expressive) : >> تصف التسمية الإدراكية الشيء ، و تنقل إلى حيز الفعل سماته الموضوعية (شكل ، وظيفة ، علاقات) التي تعرفه من خلال كينونته. أما التسمية التعبيرية فإنها تميز الشيء بالنسبة لمن يتكلم ،

(1) P . guiraud : la sémantique , p : 56 / 57

و تعبر عن القيمة الشعورية و التمني و القيمة الجمالية و الأخلاقية التي يعمد المتكلم إلى وصفه بها << (1) .

و الهندسة في كتاب التلميذ تعتمد - في أغلب الأحيان - على ما خلفته كتب الرياضيات القديمة المؤلفة بالعربية ، و قد كتب ابن خلدون في مقدمته نصا يحوي عدة مصطلحات هندسية مستعملة حاليا : << هذا العلم [الهندسة] هو النظر في المقادير : إما المتصلة كالخط والسطح والجسم، وإما المنفصلة كالأعداد فيما يعرض لها من العوارض الذاتية ، مثل أن كل مثلث فزواياه مثل قائمتين ، و مثل أن كل خطين متوازيين لا يلتقيان في جهة و لو خرجا على غير نهاية . و مثل أن كل خطين متقاطعين فالزاويتان المتقابلتان منهما متساويتان ، و مثل أن الأربعة مقادير المتناسبة ضرب الأول منها في الثالث كضرب الثاني في الرابع و أمثال ذلك >> (2) .

و يمكن أن نحصي هنا عدة مصطلحات مستعملة في المدونة ذكرها ابن خلدون : السطح، الجسم، الأعداد ، المثلث ، الزاوية ، القائمة ، التوازي ، التقاطع ، التقابل ، التساوي ، التناسب ، الضرب . و لكن يقع الاختلاف من جهة الاستعمال : إذ أقرت المراجع الحديثة استعمالا متميزا لهذه المصطلحات وفقا لدلالاتها ، و معلوم أن الدلالة المحورية هي ما يحكم تأليف السياق ، و لا نطلب بهذا أن نحترم النصوص القديمة قوانين الدلالة الحديثة ، إذ أن مجرد صياغة مصطلحات عربية هندسية يعدّ عملا كبيرا يستحق الثناء .

و مع هذا لا تخلو النصوص العربية القديمة من ملاحظات مفيدة في تحديد دلالة المصطلح العلمي و تأثير ذلك على السياق، و ينقل لنا الدكتور محمد سويسي قول نصير الدين الطوسي : <> يقال في الدائرة إنها في الكرة إذا كان محيطها على بسيط تلك الكرة ، و أهل الصناعة كثيرا ما يقولون دائرة على الكرة ، و يريدون بذلك محيطها إذا كان هناك ما يدل عليه كقولهم قوس من دائرة و مرادهم من محيط الدائرة >> (3) .

و هنا تفريق بين الدائرة و محيط الدائرة ، و هي ملحوظة تنمّ عن دقة في تمييز الدلالات المتداخلة ، و التي ينبني عليها تركيب اللغة الهندسية ، و النصوص العلمية القديمة مصادر حقيقية

(1) بيار فيرو : علم الدلالة ، ص : 102 .

(2) ابن خلدون : المقدمة ص : 398 .

(3) المخطوطة رقم 2507 (باريس) نقلا عن محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، ص 74 .

للعلم الحديثة من حيث المادة اللغوية ، كما أنه بالإمكان استغلالها في الدراسات الدلالية ، إذ لا يمكن الحكم على كلمة ما بالموت ، فقد تعود إلى الحياة مجددا .

و قبل عرض المعجم الذي تحويه المدونة نشير إلى فكرة هامة هي أن المصطلحات ليست مجموعة مفردات بل نظام ، ترتبط فيما بينها وفقا لعلاقات دلالية : معنوية و شكلية في هيكل واحد . و هذا الهيكل ليس إلا تصميما لبناء العقل الهندسي المفكر ، و تترجم هذه الفكرة هكذا:

نظام لغوي ← نظام فكري

يرى أولمان أن التفكير كلام داخلي ، و هذا ينطبق تماما على لغة الهندسة ، لأننا نفكر هندسيا بهذه المصطلحات ، و تمثيل علاقتهما ليس إلا تمثيلا لفكر علمي أساسه المنطق ، و لا يتوقف الأمر عند حدود علم الهندسة وحده ، بل يتجاوز المتخصصين في هذا العلم ليشمل أي تفكير علمي ، إذ الرياضيات في الحقيقة بناء لفكر الإنسان المجرد . و قد أورد ابن خلدون في مقدمته : >> و قد زعموا أنه كان مكتوبا على باب أفلاطون : من لم يكن مهندسا فلا يدخلن منزلنا << (1) ، و هذا بيان لفائدة علم الهندسة للعقل في انتظامه و ترتيبه ، و سلامة تفكيره .

(1) ابن خلدون : المقدمة : ص 398 .

مختصرات المعجم :

- 1- **اللسان** : لسان العرب لابن منظور الأنصاري ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة .
القاهرة 1891 م .
- 2- **مقاييس**: مقاييس اللغة لأحمد بن فارس . تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون ،
دار الجليل - بيروت - ط 1 : 1991 م .
- 3- **إخوان**: رسائل إخوان الصفاء و خلالان الوفاء - دار بيروت للطباعة و النشر: 1983 م.
- 4- **المدونة** : كتاب الرياضيات للسنة السادسة من التعليم الأساسي :تأليف لجنة من
الأساتذة ، طبع المعهد التربوي الوطني بالجزائر .
- 5- **مجمع القاهرة** : مجموعة المصطلحات العلمية و التقنية التي أقرّها المجمع ،المجلد الأول .
مطبعة التحرير : ديسمبر 1957 .

يمكن تصنيف المختصرات إلى أنواع ثلاثة : مصادر لغوية (اللسان و المقاييس) توضح الاستعمال العادي للكلمات ، و مصادر علمية قديمة (إخوان الصفاء) توضح الاستعمال العلمي المتقدم لذات الكلمات و ما حدث لها من حركة في الدلالة ، ثم مصادر علمية حديثة (مجمع القاهرة ، المدونة) كنموذج من الممارسة الحديثة لها في إطار علم مستقل قائم بذاته ، مع التأكيد على وجود اختلاف بين مجمع القاهرة و المدونة و الأمر راجع إلى التواضع ، و لا ينسب إلى اللغة بتاتا .

ملاحظة : التعليقات الموجودة في خانة المصادر العلمية العربية لا تنسب دائما إلى المصادر المثبتة في نفس المكان إلاّ ما تمّ إلحاقه فعلا بهذه المصادر .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
01	أسطوانة	من الفارسية : عمود ، ساق (الدابة) أو من اليونانية : سارية . لغة الرياضيات : 89	أسطوانة دائرية	مجمع القاهرة: 196
02	بعـد	خلاف القرب:مقاييس 268/1 اللسان : 4 / 56	بعد ج أبعاد	مسافة أو طول
03	تـمّ	أصل واحد و هو دليل الكمال اللسان/14 333 ، مقاييس 1 / 339	زاويتان متتامتان	مجموع قيسيها 90° مجمع القاهرة 196
04	ثلث	معنى واحد في العدد مقاييس 1/385	مثلث مثلث متساوي الساقين مثلث قائم	إخوان : ص 91 مجمع القاهرة 218
05	جدو	الجداء: العطية الجزلة والجداء : الغناء مقاييس 1/435 ، اللسان 145/18	الجداء	
06	جزأ	الاكتفاء بالشيء مقاييس 1/455،اللسان 28/1	جزء	أجزاء المستقيم في المدونة هي القطعة المستقيمة و نصف المستقيم .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
07	جسم	يدل على تجمع الشيء ، فالجسم كل شخص مدرك مقاييس 457/1 - اللسان 395/14	جسم ج أجسام	إخوان ص 80
08	جمع	يدل على تضام الشيء مقاييس 479/1 . اللسان 403/9	جمع ج جموع مجموع مجموعة	مجمع القاهرة 185
09	جنب	الناحية أو البعد مقاييس 483/1 اللسان 267/1	السطح الجاني	
10	حدّ	الحدّ: الفصل بين الشيئين لثلا يَختلط أحدهما بالآخر ، و منتهى كل شيء حدّه . و الحدّ : طرف الشيء مقاييس 3/2 اللسان 115/4	زاوية حادة	إخوان : 83 قيسها أصغر من قيس الزاوية القائمة .
11	حرف	الزيغ و الانحراف عن الشيء . أو حدّ الشيء ، مقاييس 42/2	شبه منحرف حرف ج حروف	مضلع رباعي له ضلعان حاملهما متوازيان .
12	حمل	إقلال الشيء مقاييس 106/2 ، اللسان 185/13	حامل	مستقيم في المفهوم .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
13	حور	الرجوع و العودة ، الدور مقاييس 115/2 ، اللسان 296/5 .	محور ج محاور	مجمع القاهرة 189 .
14	حوز	الجمع و الضم د م إن ف 309/3	حـيـز	مجموعة نقط من مستو ما محدودة بخط مغلق .
15	حوط	هو الشيء يطيف بالشيء مقاييس 120/2،اللسان149/9	المحيـط	طول الخط الذي يحد حيزا ما . مجمع القاهرة : هو الخط المنحني أو المنكسر الذي يحدث شكلا هندسيا . ص 226 .
16	حوى	هو الجمع: مقاييس 112/2 .	الاحتواء	بين المجموعات .
17	خرط	مضيّ الشيء و انسلاله مقاييس169/2، اللسان 154/9	مخروط ج مخاريط	إخـوان 92 .
18	خـطّ	هو أثر يمتد امتدادا مقاييس 154/2 ، اللسان 157/9	خط ج خطوط	إخـوان 101
19	درج	مضيّ الشيء ، و المضيّ في الشيء . مقاييس 275/2 ، اللسان 90/3 .	درجة ج درجات	إخـوان 116 . مجمع القاهرة : 202 وحدة قياس الزوايا

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
20	دور	إحداق الشيء بالشيء من حواليه مقاييس : 310/2 اللسان 381/5 .	دائرة ج دوائر	مجموعة نقط تبعد بنفس المسافة عن نقطة واحد هي المركز . مجمع القاهرة 194 .
21	رأس	تجمّع و ارتفاع مقاييس 471/2 . اللسان 391/7 .	رأس ج رؤوس	إخوان 79 .
22	ربّع	جزء من أربعة أشياء . الإقامة أو الإشالة و الرفع مقاييس 479/2 .	رباعي مربّع	مضلع له أربعة أضلاع . رباعي متقاييس الأضلاع و الزوايا .
23	رفع	العلوّ مقاييس 423/2	ارتفاع	مجمع القاهرة : 213 . إخوان 80 : استعمل إخوان الصفاء مفهوم السّمك .
24	ركـز	إثبات شيء في شيء مقاييس 433/2 .	مركز مركز الدائرة	إخوان : 95 . مجمع القاهرة : 192 .
25	زوي	انضمام و تجمّع أو ترك الشيء جانبا . مقاييس 34/3 . اللسان 83/19 .	زاوية جمع زوايا زاوية مركزية زاويتان متتامتان زاويتان متجاورتان زاوية حادّة زاوية منفرجة زاويتان متقابلتان زاوية قائمة	إخوان : 83 . رأسها هو المركز . مجمع القاهرة : 196 . مجمع القاهرة : 185 . قيسها أكبر من 90 ° إخوان 85 . قيسها 90 °

25	زوي	زاوية مستقيمة زاويتان متكاملتان	قيسها 180 ° . مجموع قيسيها 18° .
26	سبع	للعدد . مقاييس 128/3 .	يستعمل إخوان الصفاء مصطلح : مسبّع ، و معناه مضلع منتظم له سبعة أضلاع ص 89 .
27	سدس	السين و التاء ليس فيه إلاّ سته و أصل التاء دال . أصل في العدد . مقاييس 64/3 و 149/3 اللسان 408/7 .	مضلع له ستة أضلاع و يستعمل إخوان الصفاء مصطلح مسدّس للدلالة على السداسي المنتظم ص 88 .
28	سطح	سطح الرجل و غيره أضجعه و صرعه فسطه على الأرض ، و السطح ظهر البيت إذا كان مستويا لانبساطه . اللسان 312/3 .	إخوان 87 سطح ج سطوح السطح الجاني في مجسم : مجموعة نقط متصلة في بعدين .
29	سوق	السين و الواو و القاف إذا اجتمعت مهما كانت تقاليبها تدل على التجمع و القوة . اللسان 34/12 .	مثلث له ضلعان متقايسان . و يستعمله إخوان الصفاء للدلالة على ضلعي الزاوية . مجمع القاهرة : 218 .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
30	سوى	استقامة و اعتدال بين شئيين .مقاييس 112/3 اللسان 19 / 134 .	مساواة مستوى	إخوان: 79 .
31	ضرب	الضرب في الأرض تجارة و غيرها من السفر ، و الضرب هو الصيغة . مقاييس 397/3 - اللسان 341/2 .	ضرب ج ضروب	إخوان : الضرب هو تضعيف أحد العددين بقدر ما في الآخر من الأحاد .
32	ضعف	معنيان مختلفان : خلاف القوة ، و أن يزداد الشيء مثله ، مقاييس 363/3 . اللسان 107/11 .	ضعف ج أضعاف	إخوان : 66 . تكرير المقدار مرتين .
33	ضلع	ميل و اعوجاج . مقاييس 368/3 .	ضلع ج أضلاع متوازي الأضلاع مضلع مضلع منتظم	ضلع مضلع هو قطعة مستقيمة ، و ضلع الزاوية نصف مستقيم . رباعي كل ضلعين متقابلين فيه حاملهما متوازيان . الحيز المحصور بخط منكسر مغلق . أضلاعه متقايسة و كذا زواياه .
34	طول	فضل و امتداد في الشيء مقاييس 433/3 اللسان 426/13 .	طول ج أطوال مستطيل	مقدار في بعد واحد رباعي زواياه قائمة

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
35	عدد	العدّ إحصاء الشيء ، و العدد مقدار ما يعدّ و مبلغه ، و العدة الجماعة مقاييس 29/4 - اللسان . 272/4	عدد ج أعداد	إخوان 79 .
36	عرض	بناء تكثر فروعه ، و هي من كثرتها ترجع إلى أصل واحد و هو العرض الذي يخالف الطول .	عرض ج أعراض	مقدار من الطول . إخوان : ص 80 .
37	عمد	الاستقامة في الشيء منتصبا أو ممتدا . مقاييس : 137/4 - اللسان . 295/4	عمامد تعمامد	مستقيم يعامد حامل ضلع في مثلث و يشمل الرأس المقابل . بين مستقيمين يشكلان زوايا قائمة .
38	عين	عضو به يبصر و ينظر مقاييس 199/4 - اللسان . 175/17	معيّن	رباعي متقايس الأضلاع .
39	فرج	أصل صحيح يدل على تفتح في الشيء من ذلك الفرجة في الحائط و غيره : الشق . مقاييس 498/4 - اللسان 165/3 .	زاوية منفرجة	قيسها أكبر من 90 ° .
40	قبل	مواجهة الشيء للشيء مقاييس 51/5 اللسان 52/14	زاويتان متقابلتان بالرأس .	إخوان : 85 .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
41	قـدر	مبلغ الشيء و كنهه و نهايته . مقاييس 65/5 - اللسان . 382/6	مقدار ج مقادير	
42	قـطر	قطرة الماء و غيره ، و قد يعني التابع و من ذلك قطار الإبل . مقاييس 106/5 ، اللسان . 319/5	قطر ج أقطار نصف قطر	في دائرة أو مضلع خاص هو قطعة مستقيمة . واحد من جزئي القطر المتقاييسين .
43	قـطع	صرم و إبانة شيء من شيء . مقاييس 101/5 - لسان . 149/10	قطاع زاوي قطعة مستقيمة تقاطع	جزء من القرص محدود بالدائرة و ضلعي زاوية مركزية. مجموعة نقط متصلة على استقامة واحدة محدودة من طرفين . خطوط متقاطعة عند إخوان الصفاء .
44	قـعد	يدلّ على الجلوس . مقاييس : 108/5 . اللسان: 357/4 .	قاعـدة	مجمع القاهرة : 189 .
45	قـوس	تقدير شيء بشيء . مقاييس 40/4 ، و يدلّ على تجمع و قوة ، اللسان 68/8 .	قوس ج أقواس	جزء من الدائرة .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
46	قوم	جماعة الناس أو انتصاب و عزم . مقاييس 43/5 . اللسان : 398/15 .	قائم زاوية قائمة مستقيم زاوية مستقيمة	وصف للمثلث . إخوان 85 . مجموعة نقط على استقامة واحدة ، و يستعمل إخوان الصفاء الخط المستقيم . قيسها 180 .
47	قيس	الياء مقلوبة عن واو ، و منه القياس و هو تقدير الشيء بالشيء و المقدار مقياس . مقاييس 40/5 .	قياس قيس مقياس	مصدر لفعل . مقدار في الزاوية . قيمة جبرية .
48	كرو	الكاف و الراء و الحرف المعتل أصل صحيح يدلّ على لين في الشيء و سهولة و ربما دلّ على تأخير ، و الكرة ناقصة نقصت واوا سميت بذلك لأنه يكرى بها إذا رمى بها . مقاييس 173/5 ، اللسان 83/20 .	كرة ج كرات قطاع الكرة نصف الكرة	إخوان ص 93 إخوان ص 93

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
49	كعب	أصل صحيح يدلّ على نتوء وارتفاع في الشيء . العظم الناشز عن ملتقى الساق و القدم و منه الكعب الذي يلعب به ، و كل بيت مربع . مقاييس: 186/5، اللسان . 213/2 .	مكعب	إخوان ص 93 . هو مجسم وجوهه مربعة .
50	كمل	أصل صحيح يدلّ على تمام الشيء . مقاييس : 139/5 .	زاويتان متكاملتان	مجموع قيسيهما 180 °
51	مسح	المسح إمرارك يدك على الشيء السائل أو المتلطح ، تريد إذهابه بذلك ، مسح البيت : طاف به . مقاييس : 322/5 ، اللسان . 432/2 .	مساحة	إخوان 97 . مجمع القاهرة : المساحة هي مقدار ما في السطح من الوحدات المربعة و أجزائها . 188
52	نسب	اتصال شيء بشيء ، منه النسب سمي لاتصاله و للاتصال به . مقاييس : 423/5 . اللسان : 252/2 .	نسبة تناسب	يكون بين المقادير .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
53	نصف	أصلان صحيحان أحدهما يدل على شطر الشيء ، و منه الإنصاف في المعاملة كأنه الرضا بالنصف . مقاييس : 431 /5 .	نصف نصف دائرة نصف قطر منصف منتصف	إخوان 67 . قوس . قطعة مستقيمة . مجمع القاهرة 190 . في زاوية هو نصف مستقيم يجزئها إلى زاويتين متقايستين . في القطعة المستقيمة نقطة تجزئها إلى قطعتين متقايستين .
54	نظر	أصل صحيح يرجع فروعته إلى معنى واحد و هو تأمل الشيء و معاينته ثم يستعار و يتوسع فيه . مقاييس 444/5 .	تناظر	بين جسمين و هو نوعان : مركزي : بالنسبة إلى نقطة . محوري : بالنسبة إلى مستقيم .
55	نظم	أصل يدل على تأليف الشيء و تركيبه . مقاييس : 443/5 .	نظام متري هرم منتظم مضلع منتظم	أجزاء و مضاعفات الوحدة الأساسية . المضلعات المشكلة لسطحه الجانبي متقايسة . أضلاعه و زواياه متقايسة .

الرقم	الجذر	المعنى اللغوي	المصطلحات	المصادر العلمية العربية
56	نقط	أصل يدل على نكتة لطيفة في الشيء . مقاييس 471/5 .	نقطة ج نقط	إخوان 101 . مجمع القاهرة 228 . جسم عقلي ليس له أبعاد و هو أصل الأجسام الهندسية .
57	نمى	ارتفاع و زيادة . مقاييس 479/5 .	الانتماء	في المدون بين عنصر و مجموعة .
58	هرم	الهرم كبر السن : مقاييس 45/6 .	هرم ج أهرام	في الهندسة الفضائية .
59	هندسة	من أصل فارسي و هو : هنداز أو اندازه . حسب التحليل قلبت الزاي سينا إذ لا وجود في العربية لدال بعد زاي - اللسان : 139/8 .	هندسة مستوية هندسة فضائية	(إقليدية) تدرس الأبعاد الثلاثة .
60	وتر	باب لم يجيء كلمه على قياس واحد ، بل هي مفردات لا تتشابه . الوتر و الوتر : الفرد ، و وتر القوس معروف ، يقال وترها و أوترتها . مقاييس 83/6 .	وتر ج أوتار	في دائرة أو مضلع هو قطعة مستقيمة طرفاها من الدائرة أو المضلع مجمع القاهرة : 193 . إخوان : 86
61	وجه	أصل واحد يدل على مقابلة لشيء ، و الوجه	وجه ج أوجه	في مجسم هو ما يقابل جهة من الجهات في

61		مستقبل لكل شيء ، و وجهت الشيء جعلته على جهة. مقاييس :88/6.		الفضاء .
62	وحد	أصل واحد يدل على الانفراد . مقاييس 90/6 .	وحدة ج وحدات	تستعمل في القياس .
63	وزى	يدل على المقابلة و المواجهة . لسان العرب :270/20 .	مستقيمات متوازية	استعمل إخوان الصفاء مصطلح (خطوط متوازية) ص 82 ، و التوازي لا يكون إلا بين مستقيمات . هذا الاصطلاح لا يدل البتة على كون التوازي بين المستقيـمات و الأضلاع و إنما هو تسمية كالعلم ، لذا فكل مصطلح منها هو كلمة واحدة ، و في التعريف : متوازي الأضلاع : مضلع كل ضلعين متقابلين فيه حاملهما متوازيان .
64	وسط	بناء صحيح يدل على العدل و النصف : مقاييس . 108/6	متوسط	في مثلث هو مستقيم يشمل رأسا فيه ومتصف الضلع المقابل.

المصادر العلمية العربية	المصطلحات	المعنى اللغوي	الجذر	الرقم
تستعمل للترتيب في الأجسام الهندسية ، مثال : زاويتان متتاليتان في مضلع أي لا تفصل بينهما زاوية أخرى .	الموالة	أصل صحيح يدل على قرب : من ذلك جلس مما يلي أي يقاربي و من الباب المولى : مقاييس 141/6 ، اللسان 287/20 .	ولى	65

ج- ملاحظات على المعجم :

1- ليست كل المصطلحات الواردة في دروس الهندسة مصطلحات هندسية ، و ذلك لعدم توفرها على الشروط الثلاثة مجتمعة :

ن التعبير عن مفهوم هندسي (و هذا يتضمن التجريد).

ن الدقة .

ن الثبات الدلالي .

و بالإمكان جمع هذه المبادئ كلها في المبدأ الأول نفسه ، إذ المفهوم الهندسي يستوجب دقة المعنى و ثباته ، و التجريد هنا إنما يخصّ المرجع الذي هو الشيء المسمّى أو المصطلح عليه ، أو ما يحيل عليه المصطلح ، و هو كائنات عقلية .

نسجل في هذا الباب المصطلحات التالية التي لا يمكن اعتبارها مصطلحات هندسية

و هي :

نقل ← منقولة .

طبق ← تطبيق .

سأل ← مسألة .

رسم ← كل الصيغ الواردة .

شكل ← الشكل .

خطط ← خطّ .

و كان هذا الحكم لعدّة اعتبارات : فكلمة (منقولة) تحيل على أداة تستعمل في القياس ، و هي ليست مفهوما هندسيا ، و أما التطبيق و المسألة فكلاهما مصطلحان بيداغوجيان يستعملان في بيان الهدف من النصوص الرياضية عموما ، و قد يستعملان في غير الرياضيات ، و أما كلمات (رسم) و (شكل) و (خط) فهي تحيل على التمثيل ، أي عرض مقرب للكائنات الهندسية و ليست هي مفاهيم هندسية في ذاتها ، فمثلا الخط هو الأثر المرئي المشاهد على الصفحة ، و هو تمثيل لجسم هندسي مجرد مدرك بالعقل و حده ، و يجب التنبيه هنا على أن مفهوم الخط عند الأقدمين و مفهومه الحالي مختلفان تمام الاختلاف ، و يظهر ذلك من خلال استعمال إخوان الصفاء لمصطلح خط على أنه كائن هندسي مجرد : >> الخط العقلي لا يرى

مجردًا إلا بين السطحين ، و هو مثل الفصل المشترك الذي هو بين الشمس و الظل ، و إذا لم يكن شمس و لا فيء لم تر خطا بنقطتين و هيميتين < (1) .

من غير الممكن - إذن - تصنيف المفردات السالفة الذكر على أنها هندسية ، و إنما هي وسائل لدرس الهندسة ، يحتاج إليها المتعلم و الباحث .

2- إننا بحاجة إلى تصنيف المصطلحات الهندسية في مجالات دلالية ، لأن تحديد هذه المجالات يساعد على معرفة التمايز بين المفردات و العلاقات بينها في آن واحد ، و هذه العلاقات الدلالية هي ما يفسر السياق أو التركيب ، و لعمل هذا يجري التركيز على التعريفات العلمية لهذه المصطلحات و على المفاهيم المتعلقة بها ، و عندئذ يمكن تصنيف هذا المعجم بكامل مفرداته وفقا لمجالات ثلاثة :

1- أجسام .

2- مقادير .

3- حالات .

أي مصطلح هندسي وارد في كتاب التلميذ ينتمي إلى أحد هذه المجالات ، فهو إما أن يكون جسما - الجسم الرياضي لا المادي - و هذه الأجسام ندرکها بالتمثيل رسما ، و التمثيل ليس هو الحقيقة، لذلك اعتبرنا أن كلمة خط ليست مصطلحا هندسيا بطبيعته المادية، و الأساس في الأجسام الهندسية يرجع إلى فهم النقطة لأنها المكون الأساسي لها ، و إخوان الصفاء أدركوا ذلك منذ زمن فقالوا : >> النقطة أصل للخطوط ، و الخط أصل للسطوح ، و السطح أصل للأجسام << (2) .

و الاتفاق واقع بينهم و بين العلماء المتأخرين في المفاهيم تمام الاتفاق ، و إنما وقع الاختلاف في استعمال مصطلحات بعينها كالخط و الجسم ، فهم استعملوا الأخير للفضاء وحده ، و لكننا في الهندسة الأساسية نرمي بهذا المصطلح (جسم) إلى كل الكائنات الهندسية المعبر عنها بالأشكال بدءا من النقطة مفردة، فهي أصغر جسم ليس له أبعاد ، و معنى ذلك أن القطعة المستقيمة ، و نصف المستقيم ، و المستقيم ، و غيرها من الكائنات هي أجسام تدرسها الهندسة .

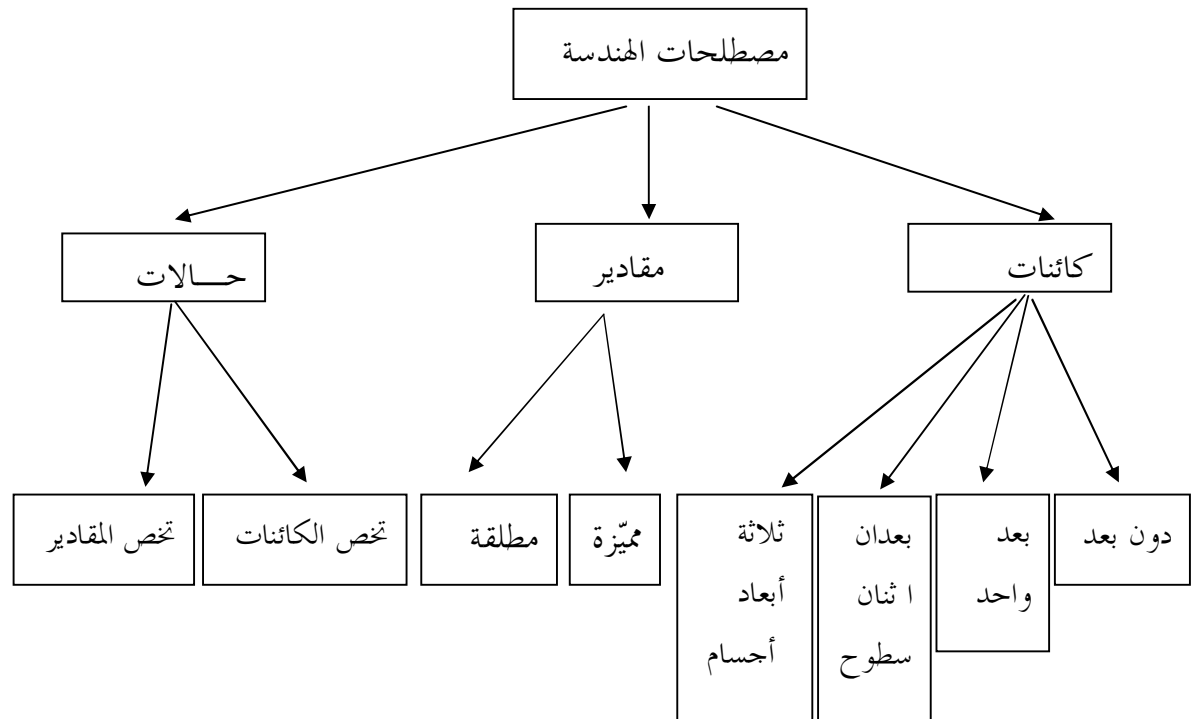
(1) رسائل إخوان الصفاء ، ص : 101 .

(2) المرجع نفسه ، ص : 91 .

و المفهوم الهندسي قد يكون مقدارا ، و قد عرفنا من قبل عن ابن خلدون أن علم الهندسة اختص بدراسة المقادير متصلة و منفصلة كالطول و المساحة و الحجم و المسافة... الخ ، و هذه المقادير متعلقة بالأجسام لأنها تعبر عن إحدى خصائصها ، فالطول متعلق بأجسام ذات بعد واحد كالقطعة المستقيمة و الضلع ، و المساحة تتعلق بالسطوح و هي أجسام ذات بعدين كالقرص و المضلع ، و الحجم متعلق بالأجسام الفضائية كالمكعب و الهرم .

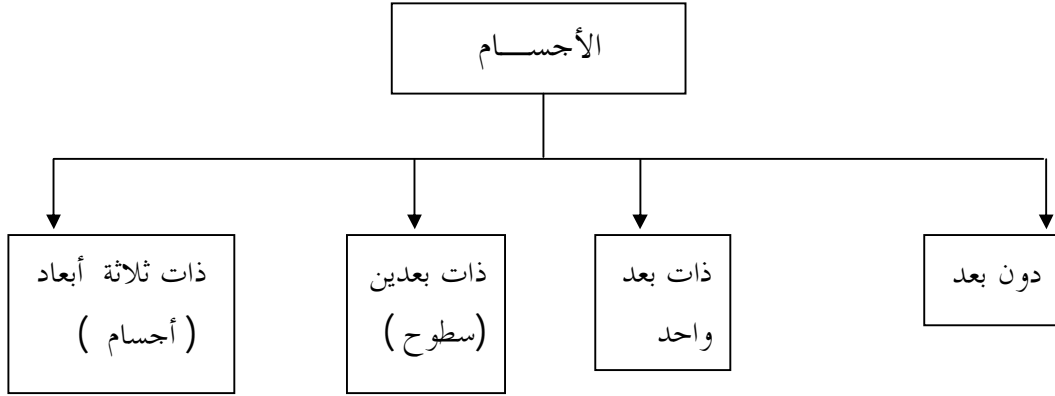
و قد يأتي المصطلح الهندسي في كتاب التلميذ لبيان حالة ما تجمع المفاهيم الهندسية ، و لعلّ الهندسة الوصفية لا تجدها موضوعا إلاّ هذه الحالات كالتوازي و التقاطع و الانتماء و الاحتواء و التساوي ... الخ .

و هذه المجالات الثلاثة تندرج تحتها مجالات أخرى أكثر تحديدا ، و تستمر في التفرع حتى تنتج المعجم المثبت آنفا ، و تحديد المجالات الصغرى إنما يرجع إلى السياق ، إذ به نميز بين خصائص مفردات المجال الواحد ، و يمكن تمثيل ذلك كما يلي :



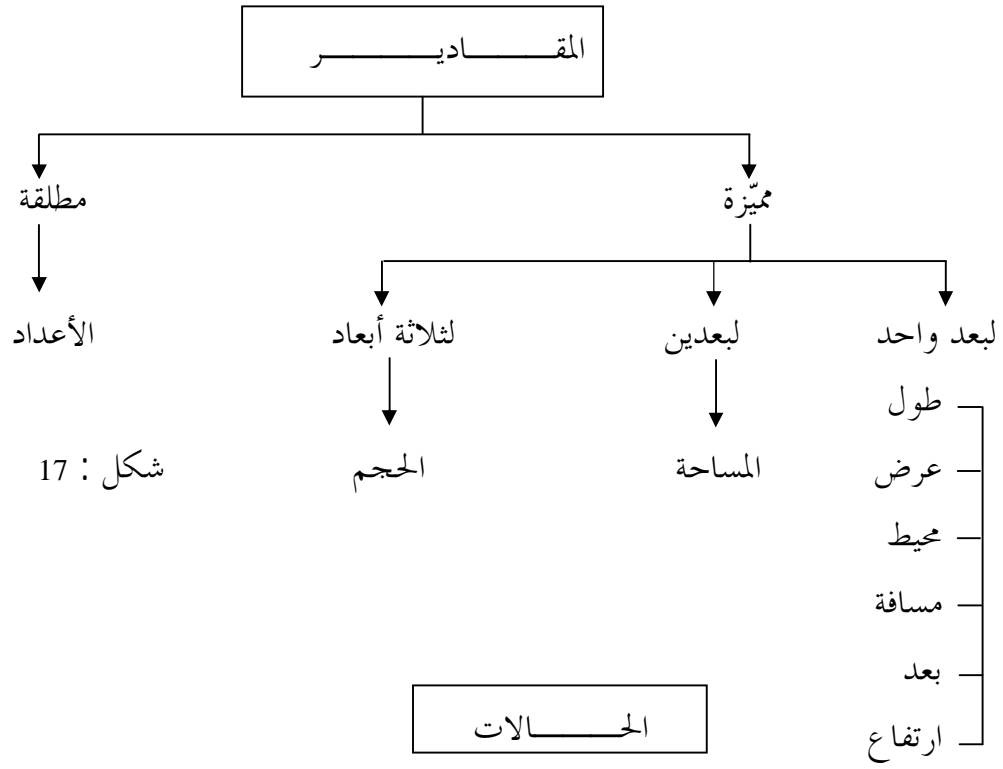
شكل : 15

و تفصيل ذلك كما يلي :



فضاء	زاوية	قطعة مستقيمة	نقطة
كرة	مستو	نصف مستقيم	مركز (الدائرة أو التناظر)
متوازي مستطيلات	قرص	مستقيم	رأس (الزاوية أو المضلع)
هرم	نصف مستو	منتصف	منتصف (قطعة مستقيمة)
أسطوانة	شريط	حد الشريط	طرف (قطعة مستقيمة)
موشور	مضلع	حامل	قطب (في الكرة)
مخروط	قاعدة مجسم	محور	مبدأ (في نصف المستقيم)
نصف كرة	مثلث	قطر	
طاقية	مربع	نصف قطر	
	مستطيل	وتر	
	متوازي أضلاع	قاعدة مضلع خاص	
	معين	قوس	
	شبه منحرف	دائرة	
		الحرف (في الفضاء)	
		متوسط	

شكل : 16



الحالات

- التوازي
- التقاييس
- التعامد
- التقاطع
- الشمول
- الاحتواء
- الانتماء
- التمام
- التجاور
- الحصر
- المساواة
- التكامل
- التناظر
- التقابل

شكل : 18

و نلاحظ من خلال التفرع الواقع للمجالات أننا نحصل في النهاية على المعجم ،
و لكنّ المصطلحات تبقى متداخلة في التفرع الواحد و تحتاج إلى مزيد إيضاح. و هذا التحليل
- و إن كان يبين جانبا من العلاقات المعنوية بين المفردات - إلاّ أنه لا يفسر السياق تفسيراً
كاملاً . فمثلاً مصطلحا مستقيم و نصف مستقيم ينتميان إلى مجال واحد ، و مع ذلك يختلفان
من حيث الاستعمال داخل التركيب ، و هذا الأمر راجع إلى الفروق الدلالية الدقيقة التي
توضحها المكونات الدلالية .

على أنه يمكن الرجوع إلى هذه المجالات في تحديد المكونات الدلالية ، و من ثم قيود
الاختيار التي تحكم التركيب دلالياً .

الفصل الثاني

قوانين التركيب الدلالية :

- أ - الكلمة المفتاح في التركيب .
- ب - تحليل الأمثلة .
- ج - نظرة عامة على التراكيب .
- د - المكونات الدلالية الأساسية .

إن دراسة النصوص في كتاب التلميذ تستوجب الاهتمام بشبكة العلاقات بين مفردات المعجم ، و للبدء في دراسة التراكيب نسجل هنا ملاحظتين :

1- أن الجمل الهندسية - بمفهوم دلالي - تعبر في أكثر الأحيان عن حالة تجمع المفاهيم الهندسية .

2- إن التراكيب الأخرى التي لا تبين عن الحالات المذكورة في شجرة المجالات الدلالية إنما هي تعريفات .

و تكتسي هاتان الملاحظتان أهمية كبيرة ، فالأولى ستقودنا إلى فكرة محورية في التحليل التكويني و هي (الكلمة المفتاح) في التركيب ، أي الكلمة التي تمثل مركزا دلاليا في الجملة حيث تؤثر فيما بقي من المفردات في التركيب نفسه ، و تفرض قيود اختيار على هذه الكلمات حيث أن خروج أي كلمة عن هذه القيود سيؤدي بالجملة إلى الشذوذ و انعدام المعنى ، و بما أن التركيب اللغوي في كتاب التلميذ إنما سيق ليعبر عن حالة هندسية ، فإن هذا يعني أن مصطلحات الحالات هي مفاتيح التراكيب التي ترد فيها . إن درس الهندسة قد يهدف إلى توضيح مفهوم التوازي مثلا ، و لهذا تنصب كل التعابير الموجودة في الكتاب أو الممارسة من طرف الأستاذ و المتعلم على التعبير عن حالة التوازي كهدف للتراكيب اللغوية المكوّنة ، و إنما يقع التباين في تأليف المصطلحات المناسبة للكلمة المحورية و هي التوازي .

أما الملاحظة الثانية فهي تكتسي طابعا دلاليا ، لأن التعريفات هي في حقيقتها تحليل للمكونات - كما سبق القول في هذا الشأن في القسم النظري - و هذه التعريفات بالإمكان اعتمادها وسائل تحليل و بحث ، فهي - و إن كانت مبسّطة - إلا أنها تمتاز بخصائص علمية كافية لتوضيح السياق ، فمن ذلك تعريف المستقيم على أنه : مجموعة نقط غير منتهية متصلة على استقامة واحدة ، سيسمح باستعمال المكون (مجموعة نقط) ، مثلا في درس سياق ما .

و لهذا ، و انطلاقا من الملاحظتين السالفتين ، ستركز العمل فيما يأتي من صفحات على تحليل الجمل اعتمادا على تصنيف الحالات الهندسية ، و بيان تأثير دلالتهما على المصطلحات الأخرى وفقا لروابط نحوية معينة ، لأن النحو - كما سبق القول أيضا - إطار للعلاقات السياقية و موجه لقيود الاختيار .

و هذه الحالات الهندسية مرتبة حسب المعجم هكذا :

- 1 - تمّ ← التمام
- 2 - جور ← المجاورة
- 3 - حصر ← الحصر
- 4 - حوى ← الاحتواء
- 5 - سوى ← المساواة
- 6 - شمل ← الشمول
- 7 - عمد ← التعامد
- 8 - قبل ← التقابل
- 9 - قطع ← التقاطع
- 10 - قيس ← التقايس
- 11 - كمل ← التكامل
- 12 - نظر ← التناظر
- 13 - نمو ← الانتماء
- 14 - وزى ← الموازاة

و دراسة المصطلحات المعبرة عن هذه الحالات في التراكيب اللغوية تستغرق بقية مفردات المعجم ، لأن هذه الحالات تربط المفاهيم الهندسية المفصلة في المعجم ، و من خلال دراسة هذه الحالات ، ندرس أيضا سياقها مع بقية المصطلحات .

ب - تحليل الأمثلة :

1 - التمام :

ورد هذا المفهوم مطردا في الحديث عن العلاقة بين زاويتين لا غير ، و معناه أن الزاويتين المتتامتين مجموع قيسيهما تسعون درجة ، و جاء هذا الأصل وفقا لوزنين هما : متممة ، و متتامتان :

- متممة الزاوية [م س ، م ع] إلى الزاوية القائمة 96/1 (1) .
 - الزاويتان [م س ، م ع] و [م هـ] متتامتان بالنسبة إلى الزاوية القائمة 96/1
 - الزاويتان المتتامتان 96/1 .
- و ما نلاحظه أن هذه التراكيب النحوية تتكرر في بقية الدروس ، و لا تخرج عن هذه الثلاثة : أي أن يكون التتام متعلقا بالزاوية وصفا أو خبرا أو فعلا ، و هذا يؤدي بنا إلى القول أن مفهوم التتام في الهندسة متعلق بالزاوية دائما ، و منه نصل أيضا إلى تقرير مبدأ مهم هو أن مصطلح (التتام) يفرض قيد اختيار وفقا للعلاقات النحوية السالفة هو < زاوية > ، و بتعبير دلالي نقول : حتى يكون للجملة دلالة فإن المصطلح الدال على التتام يكون متعلقا - بالوصف أو الإخبار أو الفعل - بمصطلح آخر يضم في تحليله التكويني المكون الدلالي (زاوية) .

و على هذا يمكن وصف جملة كهذه : (المستقيمان متتامان) بأنها جملة شاذة لعدم توفر المبتدأ على قيد الاختيار المناسب .

2 - المجاورة :

ورد هذا المفهوم في الصيغ التالية :

- الزوايا المتجاورة . 85/1 .
 - الزاويتان المتجاورتان . 96/1 .
 - إن هاتين الزاويتين متجاورتان . 86/1 .
- و العلاقات النحوية هي :

1- كون مصطلح التجاور صفة للزاويا ، و قرينة التعليق هي التبعية .

2- كون مصطلح التجاور خبرا عن الزوايا ، و قرينته هي الإسناد .

و لم يرد المفهوم في كتاب التلميذ إلا من خلال هاتين العلاقتين النحويتين ، و ليس معنى ذلك أن تنحصر كل العلاقات الممكنة فيها ، و إنما يجوز أن ترد تراكيب نحوية أخرى تتضمن مفهوم المجاورة و مصطلح الزاوية وفقا لعلاقة ما مغايرة ، و هذا يؤدي إلى القول بأن التجاور حالة لا تربط إلا زاويتين أو أكثر . لذا فإن هذا المصطلح

(1) مصدر هذه الاقتباسات هو المدونة .

بعينه يفرض قيد اختيار هو < زاوية > في المصطلح الذي تربطه به علاقة نحوية كما سبق ،
و عدم توفر هذا القيد في تحليل المفردة الواردة يؤدي إلى شذوذ التركيب .

3- الحصر :

ورد هذا المصطلح في ثلاثة تراكيب مطردة :

- القوس المحصورة بين ضلعي الزاوية المركزية . 168/1 .

- إن الزاوية الحادة تحصر القوس الصغير . 168/1 .

- ضلعا الزاوية المركزية الحادة يحصران قوسا من الدائرة . 169/1 .

أ - في التركيب الأول كان المصطلح صفة للقوس ، و هو يحمل في صيغته الصرفية معنى

المفعول لضلعي الزاوية المركزية ، و لم يرد في كل الكتاب صفة لغير القوس .

ب- و في الثاني أسند فعله إلى مصطلح الزاوية ، و وقع الفعل على القوس .

ج- و في الثالث أسند فعله إلى ضلعي الزاوية و وقع الفعل على القوس أيضا .

و من خلال استقراء الجمل التي ورد فيها مفهوم الحصر تتكرر هذه الملاحظات ، و نصل

منها إلى أن : الحصر فعل للزاوية أو ضلعيها ، و يقع على القوس دائما ، فهو يفرض قيود

اختيار وفقا لعلاقاته النحوية داخل الجملة ، إذ لا يكون إلا :

- فعلا (في المعنى و إن تعددت الصيغ) مسندا لمصطلح يجوي في تحليله التكويني المكون

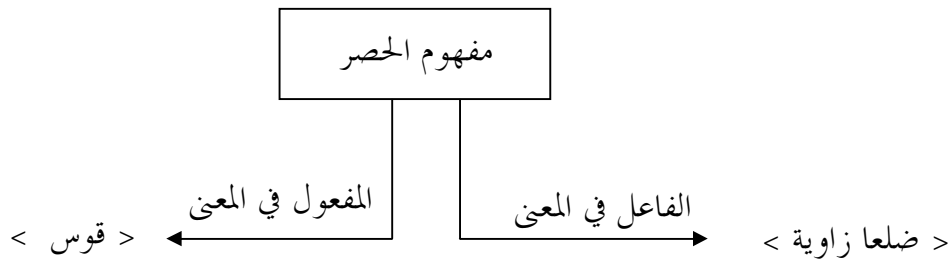
الدلالي (ضلعا الزاوية)، مع ملاحظة أن مصطلح زاوية يجوي هذا المكون لذا فإن

إسناد فعل الحصر إليه يعطي التركيب دلالة .

- واقعا - بالتعددية - على مصطلح قوس كما في الأمثلة الثلاثة ، و نشير إلى أن صيغة

(محصور) في المثال الأول تدل على التعددية (أي المفعول به). و بذلك يصبح المكون

(قوس) قيد اختيار لمفعول الحصر .



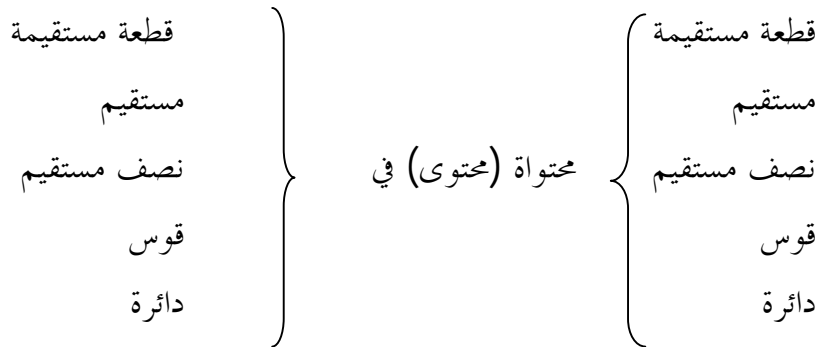
4 - الاحتواء :

يقدم هذا المفهوم على أساس المجموعات بأن تكون مجموعة صغيرة مثلا جزءا من مجموعة أكبر فيقال أنها محتواة فيها ، و لم يرد الحديث بهذا المصطلح عن العنصر المفرد ، و لذلك يفترض بدءا هذا القانون :

الاحتواء حالة تكون بين مجموعتين .

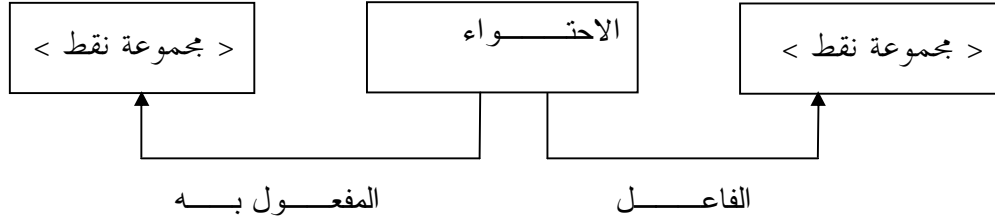
و ينتقل هذا المفهوم إلى الهندسة و يستعمل بين مجموعات النقط وحدها و لهذا يحافظ الرياضيون على مفهوم المجموعة في الهندسة حتى لا تفقد المصطلحات دلالاتها الدقيقة ، و نجد عندئذ قيد اختيار عام و هو كون متعلقات مصطلح الاحتواء < مجموعة نقط > ، و لكن هذا المكون الدلالي - هو في الوقت نفسه - علم على مجال دلالي في شجرة المعجم ، لذلك كان كل تركيب من هذا النوع :
مجموعة محتواة في مجموعة .

ذا دلالة و أمكن بذلك إدخال كل المصطلحات الممكنة المتضمنة هذا القيد < مجموعة نقط > . و يوصف حينئذ كل تركيب كهذا : نقطة محتواة في مستقيم ، بأنه شاذ و لا معنى له ، و اعتبارا لهذا الأساس أمكن تصور تراكيب دالة بهذا الشكل :



و مهما كان الاحتمال الممكن ، فإنه يغدو ذا دلالة . و قد يلاحظ هنا الاقتصار على خمس مصطلحات ، و السبب يرجع إلى مبدأ في المجال الدلالي و هو التضمّن ، فالقطعة المستقيمة مثلا تتضمن : الضلع و الوتر و القطر و الحرف لاشتراكها جميعا في المفهوم الأساسي و هو (قطعة مستقيمة) مع استغلال كل منها بسياق لغوي معين يظهر في الإضافة كأن نقول ضلع المربع ، أو وتر الدائرة أو قطر المضلع ، أو حرف المكعب .

و كذا المستقيم يتضمن : الحامل ، و المحور ، و حد الشريط ...
 و أمكن تلخيص التراكيب الدالة وفقا لقيود الاختيار كما يلي :



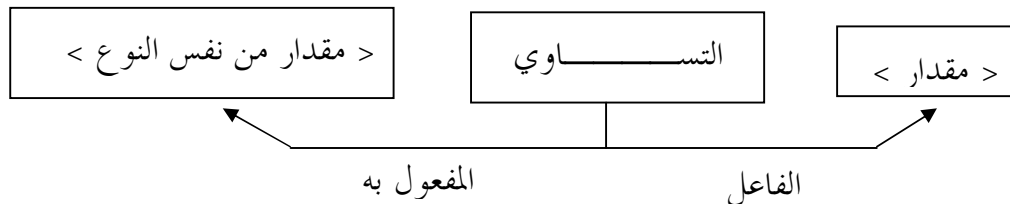
5- المساواة :

لم يرد مصطلح المساواة في الهندسة إلا للتعبير عن التكافؤ بين المقادير وحدها فهو لم يستعمل بين الأجسام لأن ذلك بخلاف المنطق ، إلا في حالة واحدة و هي التطابق ، و معنى ذلك أن التساوي في المنطق لا يكون إلا باشتراك المقادير (صيغة التفاعل تدل في الغالب على المشاركة).

و الاشتراك يعادل بين الفاعل و المفعول في المعنى و يبادل الوظائف النحوية ، فقولنا :
 أ يساوي ب يتضمن أيضا : ب يساوي أ .
 و من التراكيب النحوية التي تحقق المشاركة الإسناد في الجملة الاسمية كقولنا :
 أ و ب متساويان .

و لكن النصوص اللغوية في المدونة تتضمن شرطا أساسيا ، و يرجع ذلك إلى كون المقادير الهندسية تحتاج إلى تمييز ، لأن التمييز يبين نوع القياس المطلوب أهو في الأطوال أم في المساحات أم في الحجوم ، و لا يتصور معنى لجملة يتساوى فيها طول و مساحة أو مساحة و حجم .

و معنى هذا أن قيد الاختيار < مقدار > لا يكفي بذاته لصياغة تراكيب دالة على التساوي إلا إذا كانت المقادير المشتركة في فعل التساوي من نفس النوع (أو البعد) .

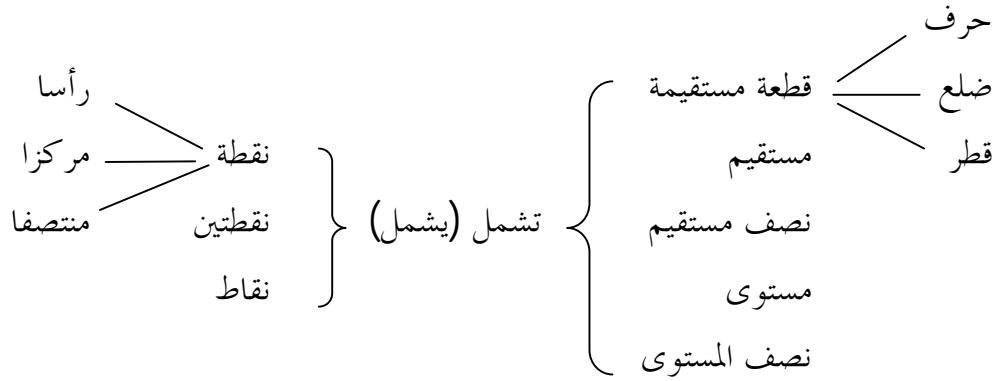


6- الشمول :

كالاتواء ، لم يرد استعمال هذا المفهوم إلا في وصف حالات الأجسام ، و هذه

تراكيبه :

- ارسم المستقيم الذي يشمل النقطتين الحمراءين . 48/1 .
 - هل المستقيم الذي رسمته يشمل كذلك النقط الأخرى ؟ 48/1 .
 - ارسم مستقيمين يشملان النقطة جـ . 48/1 .
 - يشمل المستوى النقط أ ، ب ، ج . 68/1 .
 - القطعة [أ ب] تشمل النقطة جـ 106/1 .
 - ارسم نصف المستقيم [و ع الذي يشمل النقطة جـ . 113/1
- و كما سبقت الإشارة فإن كلمة ارسم أو ترسم ليست مصطلحا هندسيا ، و لا يتصور إذاك أن رسم مستقيم قد ينقل المفهوم المخرد إلى ملموس ، و إنما هذه الكلمات غير الهندسية هي تقويمية و تربوية تساعد على تصور المتعلم للمجردات .
- و أمكن تلخيص التراكيب السابقة كما يلي :

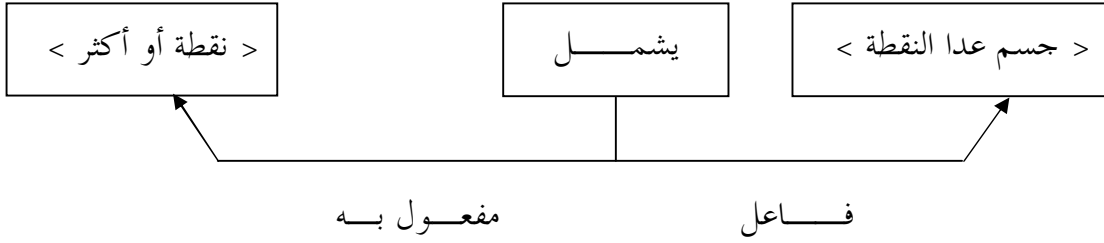


و قد سبق القول بأن المصطلحات الستة : قطعة مستقيمة ، و مستقيم ، و نصف مستقيم ، و مستو ، و نصف مستو ، و نقطة هي المفاهيم الأساسية لكل الأجسام الهندسية ، و تتضمن في ذاتها مصطلحات أخرى ، فالقطعة قد تكون حرفا في مجسم ، أو ضلعا في مثلث ، أو قطر في دائرة ، و هكذا مع بقية الأجسام الأخرى ، و جدير بالذكر أننا نستطيع تركيب عدد كبير من الجمل الدالة مثل :

حرف المجسم يشمل مركز الدائرة .

حامل الضلع يشمل رأسي الزاويتين ... و هكذا .

و سيأتي التركيز على المصطلحات المشتركة في المفاهيم الأساسية .
و عند تحليل هذه المصطلحات القابلة لأن تكون فاعلا - حملا على المعنى - و مبتدأ
- حملا على اللفظ - للفعل يشمل نجد مكونا دلاليا مطردا فيها جميعا و هو كونها أجساما عدا
النقطة الواحدة التي لم يرد استعمالها في مثل هذه التراكيب ، أما المفعول فلا يخرج عن كونه
نقطة أو نقطتين أو نقاطا ، و هي في حالتها هذه ليست مجموعات بل نقاط معزولة ،
و يقودنا هذا إلى احتمال ورود أي مصطلح يضم في تحليله التكويني المكون (نقطة) كـ رأس
المضلع ، و مركز الدائرة ، و منتصف القطعة المستقيمة .
و على هذا تكون التراكيب ذات الدلالة بهذا الشكل :



و يمكننا أن نفترض هنا عددا من التراكيب الشاذة ، و مثالها :

- 1- طول القطعة المستقيمة يشمل النقطة .
لعدم توفر الفاعل أو المبتدأ لفظا (طول) على قيد الاختيار > جسم < ، فالطول مقدار .
- 2- المستقيم يشمل قوسا .
لعدم توفر المفعول به (قوسا) على المكون الدلالي > نقطة < .
- 3- مساحة سطح الكرة تشمل الدائرة .
لعدم توفر كل من الفاعل و المفعول على قيد الاختيار .

و تبيانا للدقة الشديدة في التعبير نورد نصا من المدونة يخص لكل مصطلح دلالة

خاصة : >> يشمل المستوي النقط أ، ب، جـ و يحتوي على المستقيم (س ع) << 68/1 .
و الملاحظة هنا تخص استعمال الشمول مع النقط المفردة - التي ليست مجموعة
أو جسما - و استعمال الاحتواء مع المجموعات النقطية - المستقيم مثلا في النص السابق -
و لو حدث التجوُّز في القول بأن ورد هكذا : (يشمل المستوي النقط و المستقيم) لأردف ذلك
انزياحا دلاليا في مفهومي الشمول و الاحتواء جميعا ، و لأن العلوم الهندسية تمرّن الذهن

الإنساني فهي تحافظ دوماً على بنائها المنطقي - و الدلالي على السواء - من خلال نظام لغوي دقيق .

7- التعامد :

لم ترد في المدونة حالة تعامد إلا بين طرفين يشتركان في الفعل و كلاهما مستقيم .

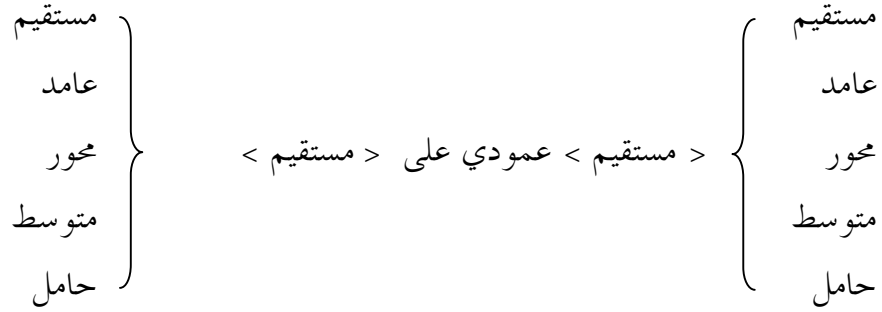
1- المستقيم (أب) عمودي على المستقيم (د) . 248/2 .

2- ارسم المستقيم (ل ي) عمودياً على المستقيم (ص س) 99/1 .

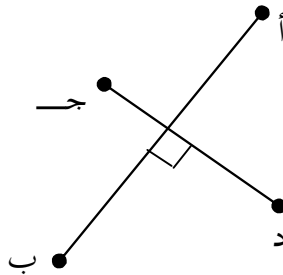
3- المستقيم (س ص) هو متوسط القطعة [ج د] و عمودي على حاملها . 103/1 .

و على هذا الأساس فإن فعل التعامد لا يسند كما لا يقع ، إلا لمستقيم أو مصطلح آخر يحوي قيد الاختيار < مستقيم > كما في المثال (3) ، لأن المتوسط و الحامل كلاهما مستقيم بالتعريف .

و نلخص ذلك كما يلي :



و كما سبقت الإشارة في تحليل مفهوم المساواة ، فإن للتعامد صيغة صرفية تدل على المشاركة ، أي تكافؤ الفاعل و المفعول به في العمل ، مع إمكان استبدال أحدهما بالآخر . و قد نجد تراكيب لدى عموم الممارسين للغة الهندسة تعبيراً عن شكل كهذا :



أن يقال : >> القطعة المستقيمة [أ ب] عمودية على القطعة المستقيمة [ج د] .

و بالرجوع إلى قيد الاختيار في مصطلح التعامد ، توصف الجملة السابقة بأنها شاذة ، و تصبح ذات دلالة إذا قيل :

حامل القطعة المستقيمة [أ ب] عمودي على حامل القطعة المستقيمة [ج د] .

8- المقابلة :

تعلق هذا المفهوم بحالات هندسية مركبة و غير بسيطة ، فهو لم يستعمل لوصف أجسام أساسية ، و قد ورد سياقه في موضعين :

1- الزوايا : << نقول أن هاتين الزاويتين متقابلتان بالرأس >> . 86/1 .

2- المضلعات : << في متوازي أضلاع كل ضلعين متقابلين متقايسان و حاملهما متوازيان >> 126/1 .

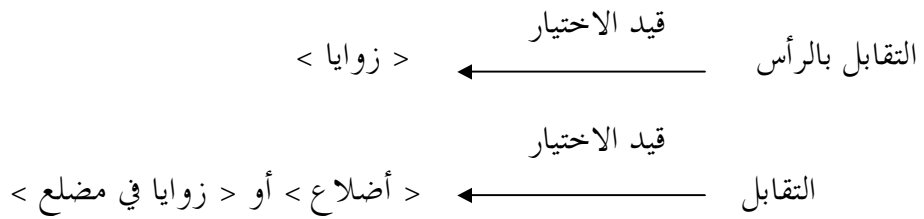
<< الزاوية التي رأسها أ تقايس الزاوية التي تقابلها >> 126/1 .

<< في متوازي الأضلاع كل زاويتين متقابلتين متقايسان >> 126/1 .

و نلمس من خلال هذا أن التقابل بين الزوايا بالرأس يختلف عن التقابل بينها في المضلعات ، مع احتفاظ مصطلح التقابل بدلالة واحدة ، إذن يمكن القول أن :

- التقابل بالرأس لا يكون إلا بين زاويتين ، و واضح أن ما يهمنا من الأمر استعمال المصطلحات ، لا تحقيق المفاهيم الهندسية .

- التقابل إنما يكون بين الأضلاع أو الزوايا في المضلعات .



9- التقاطع :

ورد هذا المفهوم في مواضيع كثيرة من المدونة ، و هذه تراكيبه :

1- $(ق) \cap (ل) = \{أ\}$. هذه المساواة تقرأ مجموعة تقاطع المستقيمين (ق) و (ل) . 48/1 .

2- ارسم أربع مستقيمات (ل) ، (ك) ، (س) ، (ص) متقاطعة مثنى مثنى 49/1 .

3- القطعة المستقيمة [ج د] و هي مجموعة تقاطع نصفي المستقيم [ج ص] ، [دس] 55/1 .

- 4 المستقيم (ل) يقطع أنصاف المستقيمت في النقط أ، ب، ج، د . 56/1 .
- 5 كيف يسمى المضلع الناتج عن تقاطع الزاوية مع نصف المستوي ؟ 77/1 .
- 6 كيف نسمي المضلع الناتج عن تقاطع هذين الشريطين؟ 77/1 .
- 7 ارسم دائرتين مركزاهما أ ، ب على التوالي و طول نصف قطر كل منهما 2,4 سم و تتقاطعان في النقطتين و ، ج . 113/1 .
- 8 نقطة تقاطع الدائرة مع المستقيمت 121/1 .
- 9 سمّ أ نقطة تقاطع هذين القوسين 128/1 .
- 10 نقطة تقاطع القطعتين [هـ جـ] و [ب د] هي ك . 135/1 .
- 11 ابدأ برسم القاعدة الكبرى [أب] ثم محورها (س ع) بحيث يقطعها في النقطة م . 184/1
- 12 يقطع هذا المستقيم نصف الدائرة التي قطرها [ب ج] في النقطة ن 259/2 .
و نسجل من هذه الأمثلة ما يلي :

1- ورود المصطلح على وزن تفاعل (تقاطع) يدل على المشاركة دون تمييز بين طرفي العلاقة في الفاعلية و المفعولية .

2- تنوع المصطلحات الواردة مع حالة التقاطع ، و ملخصها هو :

المستقيم	} يقطع (تقاطع) {	المستقيم
القطعة المستقيمة		القطعة المستقيمة
نصف المستقيم		نصف المستقيم
الزاوية		الزاوية
نصف المستوي		نصف المستوي
الشريط		الشريط
الدائرة		الدائرة
القوس		القوس
نصف الدائرة		نصف الدائرة

و اتصال الممارسة لهذه التراكيب يوحي بأن التقاطع إنما يكون بين مجموعات النقط ،
تماما كحالة الاحتواء التي لا تكون إلاّ بين مجموعات ، و التفسير الوحيد هو أن التقاطع في
الأصل يخص المجموعات ، ثم نقل إلى الهندسة لأن جزءا منها يدرس المجموعات النقطية .

قيد الاختيار

التقاطع ← < مجموعات نقط >

10 - التقايس :

إن الأصل اللغوي (قيس) أخذت منه مصطلحات ثلاثة : قيس ، و قياس ، و تقايس ،
و يعتبر الثاني منها خارج الهندسة موضوعا إذ هو مصدر لفعل إنساني لا يتميز بالتحريد ، بينما
يكمن الفرق بين الأول و الثاني في الوزن الصرفي مع احتفاظهما بدلالة المعجم ذاتها ، فكلمة
(قيس) تعبر عن مقدار عند قياس الزوايا و وظيفتها كوظيفة وحدات الطول و المساحة
و الحجم ، أما التقايس فهو حالة تشترك فيها مفاهيم هندسية أساسية ، لذا فهي محطّ الدراسة
هنا :

- 1- يمكن تدريج كل زاوية من هذه الزوايا حيث تجزّء إلى عشر زوايا متقايسة 88/1 .
- 2- يعني أن القطعتين [م أ] ، [م ب] متقايسان 103/1 .
- 3- القوسان المحددان بالنقطتين أ ، ب متقايسان 170/1 .
- 4- إن كل مضلع من المضلعات الثلاثة السابقة مجزأ إلى مثلثات متقايسة 176/1 .
- 5- هل شبه المنحرف جـ و ي هـ ، ب و ي د متقايسان ؟ 184/1 .
- 6- الحيز س يقايس الحيز ص 248/2 .
- 7- تحقق من أن المستطيل أ ب ق ع يقايس المستطيل ك ل م هـ 265/2 .
- 8- الدائرة التي تقسم سطح الكرة إلى طاقتين متقايستين 332/2 .

و الواضح هنا أن التقايس يكون بين الأجسام القابلة للقياس ، و معلوم أن كل
المصطلحات الواردة في هذه التراكيب (الزاوية ، القطعة المستقيمة ، القوس ، المثلث ، شبه
المنحرف ، الحيز ، المستطيل ، الطاقية) تتوفر على هذا القيد : جسم قابل للقياس ، مع الإشارة
إلى أن طرفي هذه الحالة الهندسية يشتركان في الفعل ، و التأثير متبادل بينها ، إذ لا بدّ أن

تكون من نوع واحد في الأبعاد : الأطوال من جهة ، و المساحات من جهة ، و الحجوم من جهة ثالثة .

فعند قولنا مثلا :

المثلث يقايس القطعة المستقيمة

جسمان قابلان للقياس ، لكن ليسا من نفس البعد ، فالحديث عن المثلث يعني المساحة ، أما القطعة المستقيمة فلها طول فقط و لا يتصور لها مساحة أو حجم فلا نجد لهذه الجملة معنى ، و لهذا يفترض أن تربط حالة التقايس جسمين قابلين للقياس من نفس البعد .

قيد الاختيار

التقايس ← < أجسام قابلة للقياس من نفس البعد >

11- التكامل :

مثله مثل التتام ، لم يرد مفهوم التكامل إلا في وصف الزوايا ، و هذه نصوصه :

1- الزاوية [م ص ، م ع] هي مكملة الزاوية [م ع ، م س] إلى الزاوية المستقيمة 97/1 .

2- إن هاتين الزاويتين متكاملتان بالنسبة إلى الزاوية المستقيمة 97/1 .

و معنى التكامل إجمالا أن مجموع قيسي زاويتين هو قياس زاوية مستقيمة (أي 180°) و لهذا نقول أن التكامل لا يخص إلا الزوايا .

و اختلاف الصيغ النحوية أو التراكيب لا يغير من موقع المصطلحات و تأثيرها فيما بينها ، لأن الفعل يسند دائما إلى الزاوية و يقع عليها أيضا : و صيغة (تفاعل) في الرياضيات تدل إجمالا على المشاركة في الفعل .

الفاعل و المفعول به

< زاوية >

التكامل

12- التناظر :

و نجد هذا المفهوم مستعملا في التراكيب التالية :

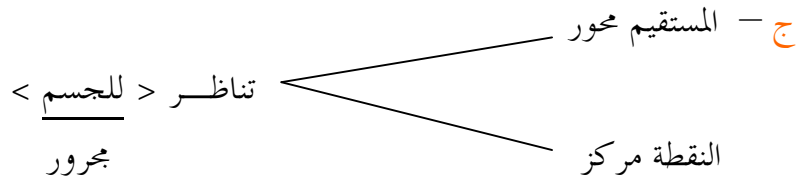
- 1- [م ص ،] م ي متناظران 86/1 .
 - 2- هاتان الزاويتان متناظرتان بالنسبة إلى المستقيم الذي هو محور الطي 112/1 .
 - 3- حامل الضلع [م ع محور تناظر الزاوية] م س ، م ع [112/1 .
 - 4- ما هي نظيرة النقطة أ بالنسبة إلى النقطة م ؟ 128/1 .
 - 5- كل مستقيم من المستقيمين (ك م) و (ل ن) هو محور تناظر للمستطيل 135/1 .
 - 6- بين بنفس الكيفية أن حامل القطر [ب د] هو كذلك محور تناظر لهذا المعين 142/1
 - 7- إن المستقيم (و ي) هو محور تناظر شبه المنحرف ج ب د هـ 184/1 .
 - 8- المثلث د و لَ نظير المثلث د و ل بالنسبة إلى النقطة م 249/2 .
- و واضح من خلال هذه التراكيب و غيرها كثيرة أن :
- التناظر إما أن يكون بالنسبة إلى مستقيم (محور) أو بالنسبة إلى نقطة (مركز).
 - كما أن التناظر يكون بين جسمين (أو عدة أجسام من كل جانب) من نفس النوع (المثلث مع المثلث ، الدائرة مع الدائرة و هكذا) وفقا للصيغ النحوية الواردة :

أ - < جسم > نظير < جسم >

مبتدأ خبر مضاف

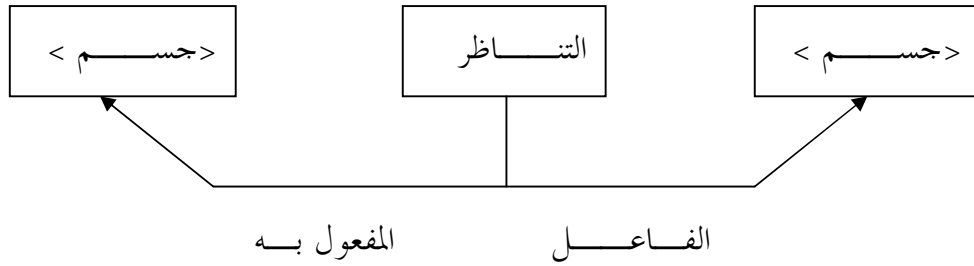
ب - < الجسمان > متناظران .

مبتدأ خبر



و يهمننا في كل صيغة موقع المفاهيم الهندسية التي تمثل حالة التناظر ،لذا نستثني من التركيب مصطلحي مستقيم و نقطة في المثال الثالث لأنهما ركن في التناظر و لا يمثلان حالة تناظر .

و مع تعدد التراكيب تجتمع كلها على وظائف متبادلة ، فالمبتدأ في المثال الأول فاعل في المعنى ، و الإضافة فيه تدل على المفعولية ، لذا فإن طرفي التناظر فاعل و مفعول به .
و التركيب الثاني من مبتدأ يجمع طرفي العلاقة (الجسمان) و الخبر عن التناظر الذي يدل وزنه على مشاركة في فعل كالتركيب الأول .
و في التركيب الثالث قرينة النسبة التي تحصر إسناد فعل (التناظر) في المنسوب إليه (الجسم) .
و على هذا فان التناظر كحالة هندسية يفرض قيد اختيار للفاعل و المفعول به و هو <جسم > :



13- الانتماء :

مصطلح الانتماء عند الرياضيين متصل بالمجموعات ، إذ هو في دلالاته الدقيقة يعبر عن علاقة بين عنصر - أو عناصر مفردة - و مجموعة ما ، و استعمال هذا المصطلح في التعبير عن الحالات الهندسية كان محكوما بهذه الفكرة ، و يتبين ذلك من خلال ما يلي :

- 1- عيّن في المستوي النقطة أ لا تنتمي إلى (ق) . 49/1 .
- 2- هل النقطة ن تنتمي إلى المستقيم (ن م) ؟ 49/1 .
- 3- النقطة التي لا تنتمي إلى مستقيم معين (س ع) يشملها مستقيم واحد مواز للمستقيم (س ع) 70/1 .
- 4- النقطة الحمراء⁽¹⁾ تنتمي إلى الدائرة و تنتمي إلى القرص . 163/1 .
- 5- حقق أن النقطة ن تنتمي إلى المثلث د و ل . 249/2 .

و تتأكد من خلال هذه الأمثلة محافظة مصطلح الانتماء على دلالاته الدقيقة عند

(1) هذا التركيب بالوصف الدقيق شاذ بنعته النقطة الهندسية بالحمراء ، ذلك أن النقطة بالتعريف ليس لها أبعاد ، فلا لون لها و كذلك كل الكائنات الهندسية ، و لكن الإطار التربوي للمادة يستوجب هذا الأسلوب لتقريب المفاهيم .

و الواقع أن السامع لهذه الجملة الشاذة قد يدرك المقصود من الكلام ، و هو كون القطعة جزءا من المستقيم ، و لكن تركيبا كالسابق خلط بين الاحتواء و الانتماء ، الذي يعتمد على المفاهيم الأساسية للحالات الهندسية .

و هكذا تقع أغلب التعابير الشاذة التي تطابق بين مدلولات متميزة ، كما في لغة الأدب ، و لكن واقع الحال في اللغة العلمية ، يجعل منها نظريا غير ذات معنى .

14- الموازاة :

1- المستقيم (أب) يوازي المستقيم (س ع) . 69/1 .

2- ارسم مستقيمين (س ع) و (ص ي) متوازيين . 70/1 .

3- ارسم مستقيما (د ف) موازيا للمستقيم (ص ي) . 70/1 .

4- الشريط محدود بمستقيمين متوازيين .

5- القاعدتان هما الضلعان اللذان حاملهما متوازيان . 182/1 .

و نسجل أن السياقات النحوية التي يرد فيها مفهوم التوازي تماثل ما ترد فيه مصطلحات التساوي ، و التقايس ، و التعامد ، لاتفاقها جميعا في الدلالة على المشاركة في الفعل (وزن تفاعل) ، و يتمثل التشابه في الصيغ الصرفية التي يرد فيها المصطلح المدروس ، و في العلاقات النحوية التي تربطه بالمصطلحات الأخرى ، و نجد هذه الصيغ و العلاقات كما يلي وفقا للأمثلة :

1- صيغة الفعل المضارع (يوازي) تربط دلاليا بين المبتدأ (أو الفاعل معنى) المستقيم و المفعول به .

2- الصفة (متوازيين) المتعلقة بالموصوف (المستقيمين) .

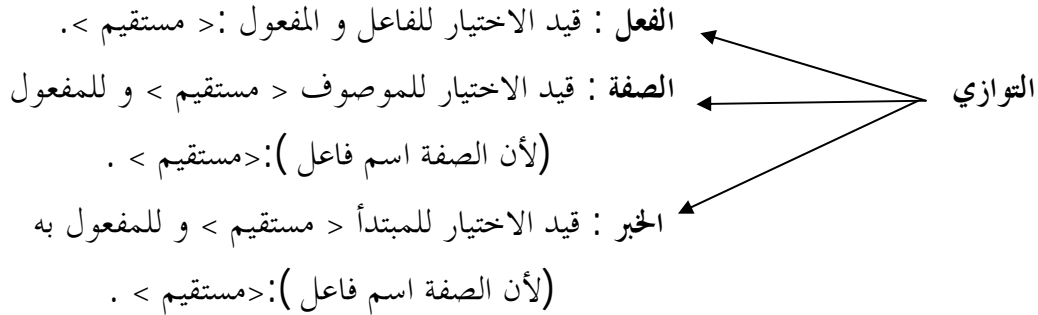
3- (موازيا) صفة لطرف واحد في حالة الموازاة (و هو المفعول به) جاءت في صيغة اسم الفاعل الذي نصب مفعولا به (للمستقيم (ص ي)) ، و يكون مصطلح المستقيم الأول في حكم الفاعل حملا على المعنى كما في المثال (1) .

4- و المثال الرابع كالثاني تماما .

5- ربما كان هذا المثال الأخير ذا دلالة أعمق ، كان بإمكان مؤلف الكتاب أن يقتصر في وصفه بالقول : القاعدتان هما الضلعان المتوازيان . و ينطبق الوصف حينئذ على الأضلاع التي

هي قطع مستقيمة ، و لكن المؤلف أثبت مصطلح (الحامل) كطرف في حالة الموازاة ، و كما يتبين من الأمثلة كلها فإن التوازي لا يكون إلا بين مستقيمين أو أكثر ، و الحامل في المفهوم مستقيم أيضا .

على هذا يكون قيد الاختيار الذي يفرضه مصطلح التوازي وفقا للتراكيب النحوية كما يلي :



هكذا نسجل أن المصطلحات الهندسية التي تحوي في تحليلها التكويني المكون (مستقيم) - و إن اختلفت سماتها التمييزية - تكون تراكيب ذات دلالة مع مصطلح الموازاة وفقا لعلاقات النحو السابقة ، و هذه المصطلحات حسب الجدول هي :

المستقيم	}	يوازي	{	المستقيم
المحور				المحور
الحامل				الحامل
حدّ الشريط				حدّ الشريط
العامد				العامد
المتوسط				المتوسط

ج - نظرة عامة على التراكيب :

لقد رأينا في فصل سابق أن الحداث من دارسي العربية قد حصروا فكرة العلاقات السياقية التي جاء بها دي سوسير في مفهوم التعليق عند الإمام الجرجاني ، و هم بذلك جعلوا هذه العلاقات التي تمثل التراكيب نحوا ، و معلوم أن النحو وحده لا يصف القوانين الكافية لأي

سياق لغوي ، إذا خلا من دلالة المعجم ، أي إذا لم يتوفر التركيب على الانسجام المطلوب بين عناصره الدلالية .

و يمكن لأي دارس عربي أن يؤلف جملا نحوية شاذة غير ذات معنى مع اشتغالها على وظائف النحو غير أنها تفتقر إلى الانسجام بين معاني الكلمات في السياق الواحد ، و على هذا لا يمكن أبدا حصر العلاقات السياقية في النحو وحده ، و يظهر أن المعجم له في هذا المجال دور بارز ، و يتبين ذلك من خلال تحليل لغة الهندسة ، فعلاقات التركيب ليست تعليقا بين الأبواب النحوية فحسب ، بل إنها تعليق بين الدلالات المعجمية أيضا .

و نظرية التحليل التكويني تفسر التركيب على هذا الأساس مع تركيزها على مفهوم قيد الاختيار ، إذ يمثل هذا الأخير المكون الدلالي الذي يضمن لأي تركيب معنى متعارفا عليه ، و هذا القيد يفرضه عنصر دلالي في السياق و هو الكلمة المفتاح ، و قد يتم تعيين هذا العنصر وفقا للنحو أو المعجم ، فالنحو يتمثل في المسند إليه لأنه ركن الجملة الأول ، و المعجم يتمثل في موضوع التركيب و معناه .

و هكذا قامت دراسة التراكيب اللغوية في المدونة وفقا للمبدأ الثاني ، إذ كان الهدف الأساسي من السياقات اللغوية بيان الحالات الهندسية ، و قد كانت المصطلحات المعبرة عن هذه الحالات هي العناصر الدلالية الأساسية ، و هي بعد ذلك تفرض قيودها على بقية العناصر التي ترد معها في جملة واحدة ، و إن حدث أن خلا أحد المصطلحات من هذا القيد - وفقا لما يربطه بالعنصر الأساسي من علاقات النحو - صار التركيب شاذا لا معنى له .

و تؤكد على أن هذه الأحكام ليست معيارية ، بل إنها مجرد وصف لحقيقة مقررة .
و إذا رجعنا إلى هذه التراكيب المختلفة المأخوذة من المدونة ، أمكننا تلخيص نتائجها في هذا الجدول :

الجدول (1) :

الأصل	مصدر الاصطلاح	قيد الاختيار	الوظيفة النحوية للمصطلح و متعلقاتها
تم	التتام	> زاوية <	الخبر ← المبتدأ
جور	التجاور		الفعل ← الفاعل و المفعول به
كامل	التكامل		الصفة ← الموصوف
عمد	التعامد	> مستقيم <	الحال ← صاحب الحال
وزي	التوازي		المضاف ← المضاف إليه
قيس	التقايس	> جسم قابل للقياس <	
نظر	التناظر		
قطع	التقاطع	> مجموعة نقط <	
سوى	التساوي	> مقدار <	
قبل	التقابل	> زاوية أو < ضلع <	

الجدول (2) :

الأصل	مصدر الاصطلاح	قيد الاختيار للفاعل	قيد الاختيار للمفعول به
نمي	الانتماء	> نقطة <	> مجموعة نقط <
حصر	الحصر	> الزاوية <	> قوس <
حوى	الاحتواء	> مجموعة نقط <	> مجموعة نقط <
شمل	الشمول	> مستقيم <	> نقطة <

سنلاحظ أن المصطلحات تتوزع على جدولين :

الأول جاءت مصادره على وزن (تفاعل) تدل على الاشتراك في فعل الحالة بين المتعلقات (الفاعل ، و المفعول به ، و المبتدأ) ، لذا فإن هذه المصطلحات جميعا - و عددها عشرة - تتفق في الصيغ النحوية و إن تميز بعضها عن بعض بقيود الاختيار .

و شرحا للمثال الأول نقول: يفرض التمام على متعلقاته القيد: < زاوية > ، فإذا كان مفهوم التمام معبرا عنه بالخبر كقولنا: متممة يفترض في المبتدأ أن يحوي المكون الدلالي (زاوية) فنقول: الزاوية (كذا) متممة .. ، و إن كان المفهوم قد سبق في الفعل استوجب أن يكون الفاعل والمفعول به - كلاهما - زاوية فنقول:

<u>تتم</u>	<u>الزاوية</u>	(كذا)	<u>الزاوية</u>
فعل	فاعل		مفعول به

و إن كانت الصفة دالة على حالة التمام ، انتقل قيد الاختيار إلى الموصوف فنقول:

<u>زاوية</u>	<u>متممة</u>
موصوف	صفة

و كذا مع الحال و صاحبه في الجملة: ارسـم الزاوية (كذا) متممة الزاوية (كذا). و الملاحظ على هذه التراكيب النحوية أن أصلها جميعا هو الجملة الفعلية. و في هذا الباب يرى ميشال زكريا أن الجملة الفعلية هي الترتيب الأساسي في البنية العميقة للجملة العربية. (1)

الجملة الفعلية

تتم (فعل) ← الزاوية (مبتدأ) ← الزاوية (فاعل معني) ← الزاوية (مبتدأ).
 الزاوية (فاعل) ← متممة (خبر) ← متممة (حال) ← متممة (خبر).
 الزاوية (مفعول به) ← الزاوية (مفعول به) ← الزاوية (مفعول به) ← الزاوية (مضاف إليه).
 وهكذا نحصل على التراكيب النحوية المختلفة ، مع احتفاظها بقيد الاختيار لحالة التمام و هو < زاوية > و كذا مع بقية المصطلحات .

أما في الجدول الثاني فليس هناك اشتراك في الفعل بين أطراف الحالة الهندسية (الفاعل و المفعول) ، و إنما يتميز كل طرف بقيد اختيار ، و قد اضطررنا إلى الاقتصار على وظائف الجملة الفعلية لأنها من جهة أكثر استعمالا في الدرس الهندسي ، و من جهة أخرى تحافظ على قيود الاختيار عند تحويلها إلى جملة اسمية .

و كمثال من الجدول الثاني نأخذ مفهوم الانتماء ، إذ لا يقوم بهذا الفعل إلا نقطة .

فنقول : النقطة أ تنتمي إلى المجموعة س مثلا .

أما الجملة : الضلع [أ ب] ينتمي إلى المستوى ، فشاذة .

(1) ميشال زكريا : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع - بيروت ، ط 1 : 1983 ، ص 27 .

و قد نلاحظ في الخانة الثالثة من الجدول أن للفاعل و المفعول نفس القيد : > مجموعة نقط < ، و لكن وحدة القيد لا تدلّ على المشاركة ، و السبب راجع إلى الدلالة الصرفية لوزن (تفاعل) ، التي لا تتوفر في مفهوم الاحتواء ، فقد نقول مثلا :
القطعة المستقيمة محتواة في المستقيم .
و الفعل الضمني في هذه الجملة واقع من طرف واحد هو المستقيم ، و لا يشترك فيه فاعل و مفعول به .

د- المكونات الدلالية الأساسية في لغة الهندسة :

لقد رأينا في الجدولين السابقين قيود الاختيار المفروضة من طرف الكلمة المفتاح في السياق ، و آثرنا أن يكون هذا المفتاح مصطلحا معبرا عن حالة هندسية ، و عددها بعد الإحصاء أربعة عشر مصطلحا تحدد بناء الجملة التي تساق فيها .
و الاقتصار على هذه المصطلحات بعينها جاء لكون الهدف الرئيسي من لغة الهندسة هو التعبير عن هذه الحالات ، و لما كان الأمر كذلك يفترض أن يتم اختيار ما يوافق هذه الحالات - في دلالتها - من المصطلحات الهندسية الواردة في شجرة التصنيف .
لقد ورد - على سبيل المثال - أن مصطلح التوازي يفترض قيد الاختيار > مستقيم < ، و لا بدّ حينئذ من معرفة المصطلحات الهندسية التي تحتوي على هذا المكون في تحليلها ، و كذا مع بقية قيود الاختيار و هي - بحسب الجدول - :

- | | | | |
|----|----------------|-----|-----------------------------|
| 1- | نقطة . | 6- | ضلع . |
| 2- | قطعة مستقيمة . | 7- | قوس . |
| 3- | نصف مستقيم . | 8- | جسم قابل للقياس . |
| 4- | مستقيم . | 9- | مقدار (طول - مساحة - حجم) . |
| 5- | زاوية . | 10- | مجموعة نقط . |

و سنبحث الآن في المصطلحات التي تتوفر على هذه القيود كل على حدة ، باستثناء المكونات : قوس ، و ضلع ، و زاوية ، لأنها تعبّر بذاتها عن المفاهيم الهندسية المطلوبة ، و لم ترد مصطلحات غيرها تحوي أحد هذه المكونات الدلالية، كما نستثني المكونين: مجموعة نقط ،

و جسم قابل للقياس لأنها لم ترد بهذا الاصطلاح في المدونة ، و إنما لجأنا إلى هذه الاصطلاحات كضرورة دلالية و تمييزية .

كما يتبين من خلال سوقنا لتصنيف المصطلحات على أساس قيود الاختيار المشتركة أن السمات التمييزية للمصطلحات تظهر من خلال قرينة تعليق هامة و هي : النسبة ، من الجليّ أن مصطلحات الحالات التي درسناها من قبل لم تظهر بشكل واضح من خلال قرينة النسبة كما ظهرت مع بقية القرائن : الإسناد (الفاعل ، المبتدأ) و التخصيص (المفعول به ، الحال) ، و التبعية (الصفة).

لذا فإن تصنيف المصطلحات بحسب قيود الاختيار المشتركة بينها ، سيفيد في درس هذا النوع من التركيب المتمثل في النسبة (الإضافة):

المكون الدلالي الأساسي	المضاف إليه	المضاف
نقطة	الدائرة	مركز
	الكرة	
	التناظر	
	القرص	
	الزاوية	رأس
	المضلع	
	الحرف	منتصف
	القطعة المستقيمة	
	الضلع	
	الوتر	طرف
	القطر	
	الكرة	قطب
	نصف المستقيم	مبدأ

المكون الدلالي الأساسي	المضاف إليه	المضاف
قطعة مستقيمة	الدائرة متوازي الأضلاع المربع المستطيل	قطر
	الدائرة	نصف قطر
	الدائرة القرص المضلع	وتر
	المثلث شبه المنحرف	قاعدة
مستقيم	القطعة المستقيمة الضلع نصف المستقيم القاعدة	حامل
	التناظر قطعة مستقيمة القاعدة الضلع	محور
	المثلث	متوسط

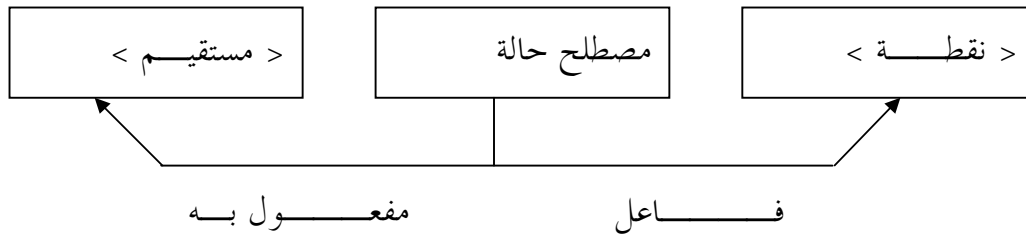
نصف مستقيم	الزاوية	ضلع منصف
------------	---------	-------------

المكون الدلالي الأساسي	المضاف إليه	المضاف
مسافة (مقدار بعد واحد)	مستطيل	عرض
	المستطيل الضلع القطعة المستقيمة الوتر القطر الحرف نصف القطر الدائرة القوس	طول
	المضلع القرص الحيّز	محيط

مساحة (مقدار بعدين)	القرص المضلع (مربع ، مستطيل ...) السطح السطح الجانبي السطح الخارجي القاعدة سطح الكرة القطاع	مساحة
------------------------	--	-------

المكون الدلالي الأساسي	المضاف إليه	المضاف
حجم (مقدار ثلاثة أبعاد)	الكرة المخروط متوازي المستطيلات المكعب الهرم الأسطوانة الموشر	حجم

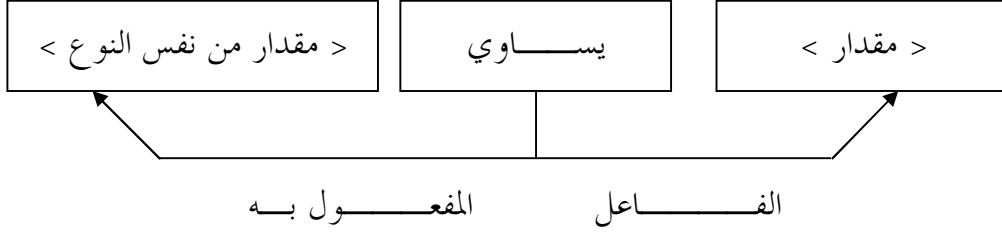
إن الخانة الأخيرة في كل جدول تبين قيد الاختيار المتوفر في المصطلح ، و هو مكون دلاليّ مشترك بين المصطلحات في جدول واحد ، و عليه يبنى التركيب اللغوي ، و تجدر الإشارة إلى أن المكون الدلالي الأساسي (قيد الاختيار للحالة الهندسية) متعلّق بالمضاف . و دليل ذلك تنوع المضاف إليه مع احتفاظ التعليق (النسبة) بنفس المكون ، و هكذا يمكن أن ترد عدة تراكيب ذات دلالة في حالة تفرض هذه العلاقات الدلالية :



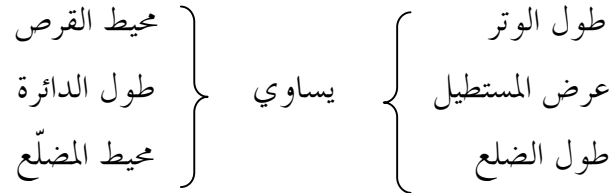
و يفهم من هذا الشكل أن مصطلح حالة هندسيّة ما يحدد قيد اختيار للفاعل هو < نقطة > ، و آخر للمفعول به هو < مستقيم > .
 و بالعودة إلى جداول المكونات الدلالية الأساسية نجد : التركيب يكون ذا دلالة إذا كان الفاعل : مركز دائرة أو كرة ، أو رأس زاوية ، أو طرف ضلع ... الخ ، و في الوقت نفسه يكون المفعول به : حامل قاعدة ، أو محور تناظر ... الخ .

و إذا افترضنا تعبيراً عن حالة تساوي - مثلاً - فإن التركيب يفرض قيود اختيار كما

يلي :



و عليه نجد عدة جمل ذات دلالة كما يلي :



و غيرها كثير يمكن تصوّره ، و هي كلها ذات دلالة مبنية أساساً على توفر قيود

الاختيار المناسبة لحالة التساوي بحسب علاقاتها النحوية .

و هكذا نكون في هذا الفصل قد حددنا قيود الاختيار التي تتوفر عليها لغة الهندسة في

المدوّنة ، و التي تفسّر وجود الدلالة و عدمها في أية جملة هندسية بالنظر إلى التعليق النحوي .

و سنعمل فيما يلي على البحث في الظواهر الدلالية للغة الهندسة انطلاقاً من نتائج

التحليل و التصنيف المتوصل إليها في الصفحات السابقة .

الفصل الثالث

الظواهر الدلالية في لغة الهندسة

- أ- الظواهر الدلالية لها مصدر واحد .
- ب- مواضع الترادف و حركة الدلالة .
- ج- التطوّر الدلالي .

أ - الظواهر الدلالية لها مصدر واحد :

جلّ الظواهر الدلالية للغة تنبني أساسا على فكرة لسانية هي العلاقة بين وجهي العلامة اللغوية : الدال والمدلول ، وفي نطاق أوسع انتشارا : اللفظ والمعنى .
وهذا الالتقاء بين الوجهين من جهة ، وبين العلامات المختلفة في تركيب ما من جهة ثانية، يولد جملة الظواهر التي يهتم بها الدالليون وهي : الترادف ، و الاشتراك ، والتطور الدلالي .

و الميزة التي تنفرد بها الدراسة الدلالية لمدونة ما هي تناول الوصفي الآني للغة (synchronique) . وعلى أساس هذا المنهج تتبين مفاهيم التطور والترادف و الاشتراك من زاوية خاصة، ثم إن هذه الظواهر - في الحقيقة - تطرح إشكالا يبدو رئيسا في هذا البحث ، إذ يهتم بالتركيب من حيث وجود الدلالة أو عدمها (الدلالة والشذوذ) .
لكنّا نرى هذه المواضيع التي يذكرها الدالليون - مضافة إليها مشكلة الشذوذ - ترجع إلى فكرة واحدة .

إن وجود الترادف و الاشتراك يدل حتما على اضطراب في العلاقة المحورية بين وجهي العلامة: مدلولات عدة لدال واحد ، أو دوال عديدة لها مدلول واحد ، ونفس هذا الاضطراب يظهر في التطور الدلالي الآني ، ومفهومنا لهذا المصطلح هو : تغيّر معنى الكلمة الواحدة بورودها في سياقات لغوية مختلفة في مجال واحد ، فالكلمة لا تغير معناها إلا إذا كانت العلاقة بين اللفظ والمعنى فيها متغيرة بحسب السياق .

وأخيرا يلتقي التطور الدلالي - مثله مثل الاشتراك والترادف - مع الشذوذ في هذه العلاقة ذاتها ، لأن انعدام الدلالة يرجع إلى انتقاض العرف الاجتماعي في ربط هذا اللفظ بذلك المعنى ، و درس الشذوذ في لغة ما يقوم على درس الماهية اللسانية أو العلامة اللغوية .
ن هل هناك ترادف أو اشتراك في لغة الهندسة ؟ .

لقد تبين من خلال التحليل الدلالي للتركيب - من جهة - وللمصطلحات - من جهة أخرى - أن العلاقة بين الدال والمدلول كانت ثابتة ، و إذ نتحدث هنا عن الثبات الدلالي فإنه لا يعدو أن يكون وصفا لحال اللغة ، وليس حكما عليها أو معيارا تقاس عليه .
إن صفة الثبات الدلالي هذه هي أكبر ميزة في لغة الهندسة ، وفي لغات العلوم جميعها .

ب - مواضع الترادف وحركة الدلالة :

لقد رأينا من قبل كيف تحددت المصطلحات الهندسية وفقا لمجالات دلالية معينة ، ورأينا أيضا كيف تحددت - بدقة أكبر- عند ورودها في تراكيب تحافظ على معنى واحد للمصطلح ، والمقصود بالمعنى هنا المعنى الدلالي والوظيفي المتعلق بالمفردة .

على هذا يمكن أن نسجل ملاحظة مهمة : لا وجود لترادف أو اشتراك لفظي في لغة الهندسة ، و مع هذا هناك موضعان اثنان حدثت فيهما حركة العلاقة بين الدال والمدلول وهما :

1- الترادف الحاصل بين التتالي والتعاقب .

2- نصف القطر معبرا عنه بوحدة الطول (سم) .

والترادف الحاصل في العبارة الأولى هو الموضع الوحيد في المدونة .

وفي العبارة الثانية خروج عن المجال الدلالي للمصطلح ، حيث أصبح لنصف القطر الذي له مكوّن دلالي أساسي هو (قطعة مستقيمة) دلالة أخرى على المقدار (الطول) .

إن لهذا تأثيرا على طبيعة اللغة العلمية الدقيقة ، التي تلتزم الوضوح و الابتعاد عن الغموض ، يقول تمام حسان : >> إن اللغة العربية ، وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام و الفهم << (1) .

والأكيد أن هذا القول ينطبق أكثر على لغة العلوم ، والعلم الذي تنتشر في مصطلحاته ظواهر دلالية كالترادف و الاشتراك يفتقد إلى اللغة الدقيقة وهذا ما حدث للعربية ، يقول الدكتور محمد سويسي : " أكب العديد من الأخصائيين جاهدين على إنماء ما يقابل في العربية المصطلحات العلمية الجاري بها العمل ، لكن هذه المساعي كانت مشتتة ، و كانت نتائجها متباينة مختلفة ، فصار المعجم العربي الحديث ملفقا تلفيقا مصطبغا بعدد الألوان ، وهو مائج متحرك ، يعرض من المستحدثات أفواجا من الألفاظ المشتركة التي قد توازي المدلول المقصود موازاة تامة أو هي لا توازيه ، والتي تتميز بحسب البيئات و تختلف باختلاف الأشخاص ، فعرب كل أخصائي بعض مصطلحات اختصاصه متأثرا باللون الذي طفا على اللفظ المستعمل في لغة الأصل التي استند إليها وجعلها أساس بحثه ، فتراكمت المفردات وتعددت لأداء المفهوم الواحد

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص : 233 .

أو لوصف الظاهرة الواحدة و لا يدل هذا الازدحام وهذا الخصب الظاهر على السعة والثراء ، بل هو يدل على ما يسود طرق العمل من فوضى " (1) .

و إذا خرجنا من المدونة أمكن أن نجد في الكتب العربية المؤلفة في علم الهندسة أمثلة من الفوضى التي تحدث عنها الأستاذ محمد سويسي (2) ومنها :

ü Vertical ترجمت إلى : قائم ، عمودي ، رأسي ، شاقولي ، ناظم .

ü Espace ترجمت إلى : فضاء ، خلاء ، فراغ .

ü Symétrie ترجمت إلى : تماثل ، تناظر ، تقابل .

ولكن الأمر مختلف في كل مدونة على حدة ، لأنها تعتمد نظاما اصطلاحيا واحدا ، تتميز كل علامة لغوية فيه ببدال ومدلول مستقلين ، وهذه حال لغة الهندسة في كتاب الرياضيات .

ولكن الدارس لهذه اللغة لا يغفل أن يسجل ملاحظة هامة في هذا الباب تستند إلى جداول قيود الاختيار ، وجداول المكونات الدلالية الأساسية : وتتعلق هذه الملاحظة بظاهرتي الترادف و الاشتراك دون تسرع في نسبة الظاهرتين إلى نتائج الجداول .

أما الترادف فقد يبدو من خلال اشتراك عدة مصطلحات في المفهوم الواحد ، وهذا ظاهر في المستقيم ، والنقطة ، والقطعة المستقيمة على الأخص :

فالمستقيم تدل عليه هذه المجموعة :

مستقيم { الحامل
المحور
المتوسط

إذ بالإمكان تعويض كلمة مستقيم - في أي سياق هندسي - بأحد عناصر هذه المجموعة دون أن يؤثر ذلك في قانون الدلالة وتجانس الكلمات .

(1) محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، ص 11 .

(2) المرجع نفسه ، ص 516 / 517 .

وكذلك الحال مع :

النقطة { المركز
الرأس
المنتصف
الطرف
القطب
المبدأ

وأيضاً مع:

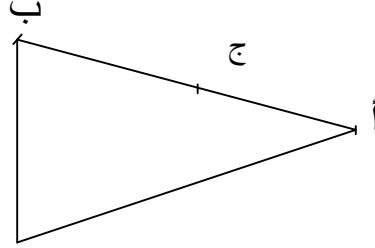
القطعة المستقيمة { القطر
نصف القطر
الوتر
القاعدة

ولكن التعامل مع الحالات الهندسية المختلفة، وممارسة اللغة الهندسية بكافة مصطلحاتها يبين فروقا دلالية واضحة المعالم بين عناصر كل مجموعة يبدو عليها الترادف، وهذه الفروق تبدى في الحالات الهندسية - موضوعا - وفي التعليق النحوي - شكلا - . والتعليق الذي نقصده يقوم على قرينة النسبة، إذ يتميز كل مصطلح في المجموعة الواحدة بمضاف إليه لا يشترك معه فيه أي عنصر آخر من نفس المجموعة:

نقطة { المركز ← يضاف إلى الدائرة أو التناظر
الرأس ← يضاف إلى المضلع أو الزاوية
القطب ← يضاف إلى الكرة

وهذا المظهر اللغوي تعبير أمين عن الموضوع الهندسي . فدلالة المركز تختلف عن دلالة الرأس، وكلاهما يختلف عن دلالة القطب، وقد تعمل هنا - في عقل الممارس للغة - ظاهرة المصاحبة اللفظية أو المجاورة، فلفظ المركز يستوجب تصور دائرة، ولفظ الرأس يجلب تصور المضلع، والقطب يصاحبه تصور للكرة، وبهذا تختلف الدلالات و ينتفي الترادف.

وفي حالة اشتراك المصطلحين في نسبة واحدة كما هو حاصل بين المنتصف والطرف، فإن ذلك يفسر هندسياً أو معنوياً بتعبير لساني، باختلاف النقطتين و تمايزهما ، ونبين ذلك من خلال هذا الشكل المبسط :



فالقطة المستقيمة [أ ب] ضلع في المثلث .

و أ طرف فيها .

كما أن ج منتصفها .

ولهذا يمكن أن نركب جملتين هندسيتين كما يلي :

- النقطة أ طرف الضلع .

- النقطة ج منتصف الضلع .

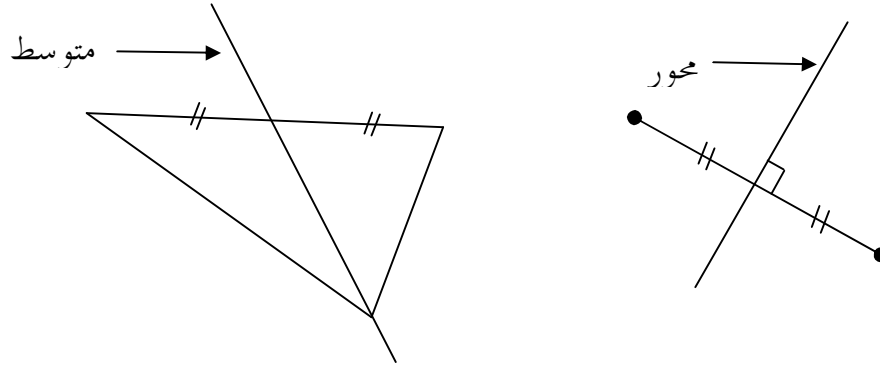
ومع اشتراك (الطرف) و(المنتصف) في المفهوم الأساسي ، و في المضاف إليه ، إلا أن الرسم الذي لا يعدو أن يكون تمثيلاً للكائن الهندسي ، يبين الفرق بين النقطتين ج و أ و تباينهما ، ومن جانب اللغة يمكن إدراك ذلك إذ طرف الشيء غير منتصفه .

ولهذا نركز دائماً على الفكرة الجوهرية القائلة بأن دراسة لغة علم ما تتطلب اضطلاعاً بموضوع هذا العلم ، لأن هذا المحتوى من المعلومات والمدركات هو جانب المعنى من اللغة ، واللساني يهتم بدراسة علاقة الألفاظ والمعاني مجتمعة .

و على هذا يتبين أن المصطلحات التي تدل على مفهوم واحد رئيس يتميز كل منها بسمات خاصة تجعل دلالاته مختلفة عن بقية المصطلحات ، وهذا واضح في التعريف الهندسي للمفاهيم و الكائنات ، و مثال ذلك مصطلحا : المحور و المتوسط ، فكلاهما مستقيم و لكن لكل منهما دلالة خاصة :

فمحور قطة مستقيمة هو مستقيم عمودي على حاملها في منتصفها .

و المتوسط هو مستقيم يشمل رأسا في مثلث و منتصف الضلع المقابل له .



و أما الاشتراك فقد يبدو في حالتين اثنتين : الضلع ، و القاعدة .

و السبب في ذلك أن الدلالة الأساسية تتغير في المصطلحين بتغير المضاف إليه :

ضلع المضلع	←	قطعة مستقيمة	قاعدة المثلث	←	قطعة مستقيمة
ضلع الزاوية	←	نصف مستقيم	قاعدة الأسطوانة	←	قرص
			قاعدة الهرم	←	مربع

و للتعامل مع هذه الظاهرة يحسن أن نرجع إلى مثلثتها في اللغة بعامة .

نقول في العربية :

ن عين الماء (النبع) .

ن عين الشيء (نفسه) .

ن عين الإنسان (الجراحة أو العضو) .

و واضح من خلال الأمثلة أن الإضافة هي التي حدّدت للسامع معنى العبارة لأجل أن

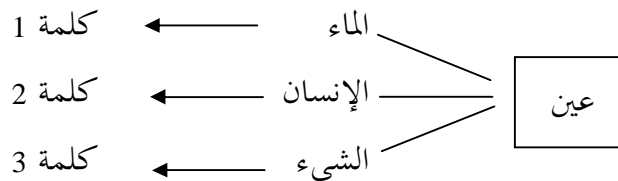
يفرق بين الدلالات ، و الحقيقة أن الإضافة هنا ذات دور تمييزي ، و إنما الفرق كامن في لفظ

العين نفسه ، فالعين في المثال الأول غير العين في الثاني ، و هما تختلفان عن معنى العين في المثال

الثالث : الأولى تعني النبع ، و الثانية تعني النفس و الذات ، و الأخيرة تدل على عضو حي في

الإنسان ، و هذا ما يسميه اللغويون اشتراكا لفظيا ، أي أن الاتفاق حادث في اللفظ

و التمايز كامن في المعنى ، و هذا ما يجعلنا نعتبرها كلمات مختلفة :



فاللفظ واحد لكلمات عدة .

و هناك ظاهرة قريبة من هذه لكنها مختلفة النتائج ، و أمثلتها :

ü عملية جراحية .

ü عملية حساب .

ü عملية عسكريّة .

فكل عبارة من هذه العبارات المتقدمة مستقلة الدلالة ، و الأمر راجع إلى نسبة لفظ (عملية) في كل مرة إلى كلمة معينة . و لكن الأكيد أن كلمة العملية تحتفظ بمعناها الأصلي في كامل الأمثلة ، فهي في كل حالة : لفظ واحد و معنى واحد ، و هي - بهذا - كلمة واحدة لذا لا يمكن أن تعتبر الظاهرة من قبيل الاشتراك اللفظي ، و مرّد الدلالات المختلفة في العبارات الثلاث إلى عمل التعليق النحوي في صوغ دلالة التركيب من الدلالات المفردة .

و هذا شبيه بما هو حادث في لغة الهندسة ؛ فالضلع في التركيبين :

ü ضلع الزاوية .

ü ضلع المضلع .

هو كلمة واحدة لها دلالتها الثابتة ، ليست قطعة مستقيمة و لا نصف مستقيم ، و إنما دلالتها أكثر تجريدا إذ تقوم على المقارنة و البحث بين أوجه الشبه في الحالين (الزاوية و المضلع) من أجل وضع مفهوم واضح لمصطلح الضلع ، و كذا مع مصطلح القاعدة ، التي لا يجب أن تحصر في مكون دلالي واحد من المكونات المتوفرة في الجداول .

إن سمة (الثبات الدلالي) هي ظاهرة اللغة العلمية ، و لا يقصد بها هنا سوى بقاء العلاقة بين الدال و المدلول ثابتة ، و اطراد هذه العلاقة هو ما ينفي - نظريا - وجود ترادف أو اشتراك . و قد حاول الدكتور فايز الداية وصف ظاهرة الثبات الدلالي في كتابه (علم الدلالة العربي) في أكثر من موضع ، و استعمل عدة اصطلاحات :

ü المحيط الدلالي : >> حقيقة لغوية أولية هي أن لكل لفظ - و هو مجموعة صوتية على

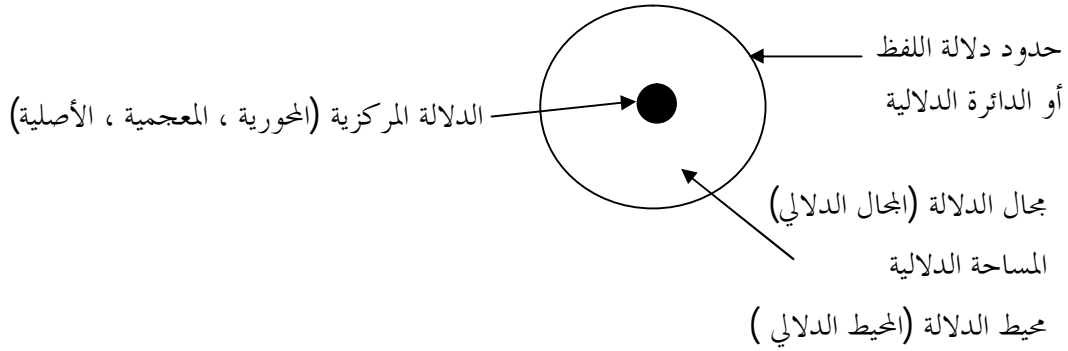
نسق معين - محيطا دلاليا أُنْفَق عليه في متعارف المجتمع اللغوي << (1) ، و كذلك

استعمل نفس المصطلح في ص 317 .

(1) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 147 .

- ن الدائرة الدلالية: " إن الحوار بين الأطراف سيكشف الدائرة الدلالية لكل لفظ " (1) .
- ن مجال الدلالة في ص 150 .
- ن حدود دلالة اللفظ ص 160 .
- ن محيط دلالة كلمة معينة ص 171 .
- ن المساحة الدلالية ص 393 .
- ن المجال الدلالي ص 62 .

و الأستاذ لم يحدّد مفهوم كل مصطلح من هذه المصطلحات ، و لكن استعماله لها يبعث على احتمال اعتبارها مترادفات أو نعوتاً مختلفة لمفهوم واحد ، و يمكن أن تمثل لرؤية الدكتور فايز الداية لهذه الظاهرة كما يلي :



تمثيل دلالة الكلمة (شكل : 19)

و هذا الرسم التوضيحي يقرب إلى التصور كيف تكون لكلمة ما دلالة مركزية لا تتبدّل ، تحافظ عليها في سياقاتها المختلفة ، كما يكون لها ظل أو معنى فرعي يتمدد و يتقلص بحسب السياقات التي تستعمل فيها ، و هذا ما لم يحدث في لغة العلم .

إن استعمال الأستاذ فايز الداية لمصطلحات مثل (حدود ، دائرة ، مجال ، محيط ...) ، يوعز إلى وجود حدود قائمة في استعمالنا للكلمات مهما كانت ظروف هذا الاستعمال ، و السبب راجع - تأكيداً - إلى العرف . فالظواهر الدلالية - اشتراكاً لفظياً كانت أم ترادفاً - تدور في حدود هذا المبدأ و هو العرف كوسيط يربط طرفي دائرة الكلام ، و نذكر هنا

(1) فايز الداية : علم الدلالة العربي ، ص 147 .

اشتراط البلاغيين - في المجاز - وجود علاقة معنوية بين طرفي الصورة أو التشبيه ، و هذا ما يحقق التواصل .

لكن العلم - كبناء فكري متميّز - يتطلب أداة تواصل مناسبة تحكمها قوانين دلالية تختلف - قليلا أو كثيرا - عن لغة المجتمع و الأدب ، و من ذلك خلوّها من الترادف و الاشتراك في المجال العلمي الواحد .

ج - التطور الدلالي :

بعد أن رأينا خلو المدونة من ظاهرتين دلالتين هما الاشتراك و الترادف ، عدا حالة واحدة تحتاج إلى مراجعة و هي (التعاقب و التالي) كحالة هندسية ، ننظر في ظاهرة دلالية ثالثة ذات بال و هي التطور الدلالي . هذا الأخير يقوم - ككل الظواهر الدلالية الأخرى - على الماهية اللسانية و علاقة الدال بالمدلول .

إن علينا تمييز المنهج المتبع هنا ، و هو المنهج الوصفي الآني (synchronique) عن المنهج التاريخي (diachronique) ، فقد غلب على دراسة المعنى اللغوي النظر في تطور معاني الكلمات عبر الزمن ، و بيان أسبابه و آليته و نتائجه ، و ارتبط علم الدلالة - منذ ظهوره عند ميشال بريال - بالتطور التاريخي للمعنى .

أما النظرة الآنية لهذه الظاهرة فهي ألصق بالنص الواحد ، الذي ترد فيها كلمة ما في سياقات أو تراكيب مختلفة ، و تتلون في كل حالة بمعنى خاص متميز ، و قد درست البلاغة - قديما - و الأسلوبية - حديثا - هذا الجانب لهدف فني إبداعي ، لكن النظر الدلالي في هذا الموضوع مهمته الوصف لا غير ، و يبحث في ذات اللغة لفهم حركة المعنى ، كما أن الأسلوب الفني في البلاغة و الأسلوبية لا يناسب اللغة العلمية .

و التمييز بين المنهجين - في هذا البحث - له دور كبير ، لأن مصطلحات علم الهندسة - بالنظر إلى الزمن - قد تطوّرت مدلولاتها سواء من بيئتها الطبيعية (الأصل اللغوي) ، أو حتى من معانيها الاصطلاحية التي اعتمدها العرب قديما في مصنفاهم . و قد لمسنا فيما تقدّم كيف تختلف مفاهيم كثير من هذه المصطلحات بين نصوص إخوان الصفاء و كتاب التلميذ :

المصطلح	الأصل اللغوي	المعنى قديما	المفهوم الحديث
الشكل	معظم بابه المماثلة (مقاييس 204/3) (اللسان : 379/13)	يستعمل إخوان الصفاء هذا المصطلح كمفهوم هندسي ، يقولون في السطح مثلا : "السطح هو شكل يحيط به خط أو خطوط " ص 87 . و هذا السياق يبين أن السطح و الشكل من ماهية واحدة ، فهي كائنات عقلية متصورة.	الشكل في المدونة ليس كائنا هندسيا و إنما هو مصطلح تعليمي ، و مرجعه هو صورة ممثلة لتصور ما ، فنقول عن رسم يمثل المثلث أنه شكل ، و أما المثلث فيبقى مجردا لا يتجسد بالتمثيل .
السَّاق	يدل على التجمع و القوة . (اللسان 34/12)	في الصفحة 83 من كتاب إخوان الصفاء نجد استعمالا للساق على أنه ضلع في الزاوية ، فكل زاوية لها ساقان ، و هذا مفهوم هندسي مجرد.	يحافظ المصطلح على معناه الهندسي المجرد ، و لكنه لا يدل على ضلع الزاوية، فقد رأينا من قبل أن ضلع الزاوية هو نصف مستقيم ، أما السَّاق في المدونة فورد في حالة واحدة عند وصف مثلث خاص فإنه مثلث متساوي الساقين ، و تعريفه أن فيه ضلعين متقايسين.

المصطلح	الأصل اللغوي	المعنى قديما	المفهوم الحديث
الخطّ	هو أثر يمتدّ امتدادا مقاييس اللغة 154/2 . اللسان 157/9 .	الخط عند إخوان الصفاء له مفهوم مجردّ : " الخطّ طول لا عرض له ، الخطّ أحد المقادير و له صفة واحدة و هي الطول " (إخوان 33 حسب سويسري) .	و في المدونة يأخذ - مثله مثل الشكل - بعداً تعليمياً . و يقوم هذا الاستنتاج على المقارنة بين كتب التعليم في مرحلة التعليم الأولى (الطور الأول) و كتب الطور الثاني ، إذ تستعمل الأولى هذا المصطلح باطراد ، بينما يختفي تماما في المرحلة الثانية أين يبدأ التجريد و تأخذ الرياضيات صفة علم بعد أن كانت تربية .

هذه أمثلة بسيطة عن التطور التاريخي للغة الهندسة ، و قد نسجل هنا أن المصطلحات مرّت بمراحل ثلاث : استعمال لغوي في الحياة العادية ، ثمّ استعمال خاص في المصادر العلمية القديمة ، ثم استعمال حديث لها بتغيير في دلالتها . و التغيّر الدلالي الحاصل - إذا حصرنا المقارنة بين المصادر العلمية قديما و حديثا - له وجهان : تغيّر من المجرد إلى المحسوس (كلفظي الشكل و الخط) ، و تغيّر المفهوم أساسا مع حفاظه على صفة التجريد (كالساق) .

و من هذه الزاوية نقرّ بتطور دلالي زمني حادث في لغات العلوم جميعا ، و هذا التطور ضرورة في الواقع أملتته ظروف الترجمة العربية للنصوص ، و تطور العلم و مناهجه و أساليبه ، ثم إنّ عدم الاستقرار الحادث في المصطلحات إنّما يرجع إلى كون الترجمة لم تكن منظمة و وفقا لقواعد عامة يلتزمها الباحثون .

أمّا بالعودة إلى النص الواحد ، أو المدونة الواحدة ، و اعتبارا للمنهج الآني وحده ، فإن ظاهرة التطور الدلالي إنّما تدرس في باب واسع هو المجاز ، و لأولمان رأي في هذا الشأن مؤداه

أن «اللغة قاموس من المجازات التي فقدت مجازيتها بالتدرج»⁽¹⁾، ولهذا الكلام معنى واحد، هو أن المجاز في لغة العلم إنما يكون في مرحلة الوضع أو الاصطلاح ، و أما بعد سريان استعماله في النصوص العلمية فلا اعتبار عندئذ لحركة الدلالة هذه و لا نسمي استعماله مجازا . و قريب من هذا ما أشار إليه محمد سويسي : «> إذا ما تبّنى أهل العلم لفظا من الألفاظ فهو يفقد بسرعة مدلوله الأصلي ، و تلك ثنائية لطالما أشار إليها كتاب العرب ، إذ يميزون بين مدلول اللفظ لغة و مدلوله اصطلاحا ... و إذا استعمل الحاسب لفظ (الضرب) فهو يغفل عن مفهومه اللغوي الدال على اللكم و الدق >>⁽²⁾ .

على هذا فان التعامل مع النص - بمعزل عن الزمن و الظروف الخارجية - يلغي اعتبار المجاز التاريخي ، و إنما ينظر إلى حركة الدلالة - في هذه الحالة - من جهة السياق و تأثيره في معنى الكلمة .

و نعود هنا إلى ظاهرة (الثبات الدلالي) التي تنفي أي حركة للمعنى في صلب النص العلمي ، فالاستعمال المطرد للمصطلحات يبين عن احتفاظها بالمعنى الواحد في كل السياقات على عكس ما يحدث للكلمة في الأدب و الاجتماع . يقول ويليك و وارين : «> إنهم يصلون [النقّاد] إلى المطالبة بضرورة التمييز بين الأداء اللغوي في الأبحاث العلمية و نظيره الأدبي ، فالأول تنحو اللغة فيه نحو تطابق الإشارة - الكلمة المملوطة أو المكتوبة - فيه و المدلول تطابقا دقيقا كما نرى في الرياضيات و في المنطق الرمزي ... و أمّا الأدب فتكتظ لغته بالالتباسات - و يقصد بهذا المصطلح المعاني الكامنة في الألفاظ - و تتخللها الأحداث التاريخية و الذكريات و التدايعات ، و باختصار فهي شديدة التضمين >>⁽³⁾ .

إن المجاز في الأدب يؤدّي إلى تغير دلالي ، فقصيدة عز الدين ميهوبي (وطن تائه) التي رأينا طرفا منها فيما تقدم تمثل هذا النوع من حركة الدلالة :

" وطن يفتش عن وطن " (4)

(1) أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 76 .

(2) محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، ص 10 .

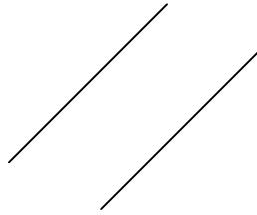
(3) رينيه ويليك و أوستن وارين : نظرية الأدب . ترجمة محي الدين صبحي ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر : 1987 ، ص 22 .

(4) عز الدين ميهوبي : مجلة لغة الضاد ، ص 143 .

تُستعمل في هذا التركيب كلمة واحدة : وطن ، و لكن المعنيان مختلفان ، و مع ذلك لا نعد الأمر من قبيل الاشتراك اللفظي فالكلمة واحدة ، و ما سبب هذا الاختلاف في المعنى إلاّ المجاز : الوطن في المرة الأولى يحمل المعنى المركزي و هو الأرض التي تمثل الانتماء ، و يضاف إلى ذلك تأثير السياق مما يعطي للجماد صفة الحركة (يفتش) و يجعل منه إنسانا ، و نفس الكلمة في المرة الثانية تحافظ على المعنى المركزي و لكنّ لها ظلالا مختلفة عما سبقها .

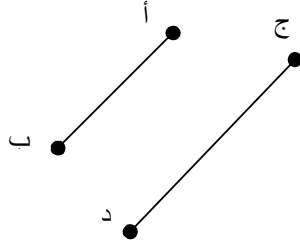
و نسيب المعنى في الكلمة هو ما يمنح الدلالة في التركيب ، حتى و إن لم يحافظ على المعنى الأصلي ، لكن الخروج عن مجال الدلالة للمصطلح العلمي لا يغير الدلالة بل يعدمها ، و يولّد جملة شاذة لا معنى لها ، فالفعل (يشمل) الذي تقدّم في معجم المصطلحات لا يقع إلاّ من مجموعة نقط ، و هذا ما يعطي للفعل دلالة محدّدة ، فإذا أسند إلى كائن هندسي آخر - كالنقطة مثلا - لا تتغير دلالاته بل إننا لا نجد له دلالة .

إن الثبات الدلالي سمة مميزة للغة العلمية مقابل ظاهرة " التغير الدلالي " في الأدب ، بغض النظر عن مرحلة وضع المصطلح ، حيث يلجأ الواضع في كثير من الأحيان إلى المجاز ، و لكن بمجرد دخول المصطلح إلى لغة العلم فإن استعماله يصير محكوما بهذه الظاهرة : الثبات الدلالي ، و مثال ذلك مصطلح التوازي في لغة الهندسة و هو حالة تربط - بالتعريف - مستقيمين أو أكثر ، فنقول عن شكل كهذا :



أفهما مستقيمان متوازيان ، فهناك علاقة دلالية بين مفهوم التوازي من جهة و مفهوم المستقيم من جهة ثانية ، حيث أنه لا يمكن تعويض كلمة مستقيمين بأي مصطلح هندسي آخر يختلف عنها في الدلالة الأساسية ، و هذا الاطراد في التركيب اللغوي يحدّد دلالة التوازي ليصبح مفهوم المستقيم جزءا منها ، و يمكن أن يبدو هذا كنوع من العرف الاصطلاحي . لكن هناك ممارسات تصدر عن المعلم أو التلميذ لا تضع في الحسبان هذه التحديدات الدلالية .

فنجد تعبيرا عن الشكل التالي :



"قطعتان مستقيمتان متوازيتان" ، و السبب الظاهر في تأليف هذا التركيب الشاذ أن الخطوط المتوفرة هنا هي قطع مستقيمة من جهة ، ثم أن حالة التوازي جلية في هذا الشكل ، ولكنها ليست - كما يبدو - بين قطع مستقيمة ، و مؤلف العبارة الشاذة يكون قد مارس نوعا من الانزياح الدلالي لمفهوم التوازي الذي لا يربط بالتعريف إلا المستقيمتان ، فجعل المتكلم هنا العلاقة بين جزئين من مستقيمين ، و هو بهذا يغير دلالة مصطلح التوازي ، فتصبح غير ذات معنى ، و الرياضي يستحدث هنا طريقة أخرى لوصف هذه الحالة الهندسية بقوله : "حاملتا القطعتين متوازيان" ، حيث يتوفر (الحامل) على مكون أساسي هو (مستقيم).

لا يمكن أن نعتبر هذا المسلك في تحديد طرق التعبير العلمي - بأية حال - نوعا من المثالية اللغوية ، أو التنطع المعياري في تضيق مساحة التعبير ، وإنما هو إبقاء على حياة الكلمات العلمية حتى تكون وسيلة بحث ناجحة ، ثم إن الثبات الدلالي - الذي يضمن للغة العلمية الدقة المطلوبة - يوفر إلى ذلك كثيرا من المفردات المترادفة لأداء معانٍ مختلفة من أجل تحقيق اقتصاد لغوي .

و الواضح - من خلال دراسة هذا النموذج المتمثل في لغة الهندسة - أن علمية اللغة مبنية على العرف و لا ترجع إلى ذات اللغة ، فإننا بالاصطلاح نخلق المفردات ، و بالاصطلاح نستعملها في التراكيب ، و العربية - كلسان بشري - لها قوانين دلالية تجعل منها وسيلة للمعرفة الخالصة .

و مرّد المشكلة كلها ، في اعتبار العربية لغة شاعرة فحسب⁽¹⁾ ، إلى الاستعمال ، فالممارسة وحدها هي ما يمنح الحياة للغة ، و نقصد بالممارسة هنا العمل الذي يقوم على التنظير ،

(1) أَلْف العقاد كتابا عنوانه (اللغة الشاعرة) تحدث فيه عن خصائص العربية في نقل تجارب الإنسان بجوانبها المختلفة من خلال الأدب ، وهذا الوصف بالشعرية قد يوحي بنقص لغوي إذا تعلق الأمر بالعلوم .

فالانتقال من الأدب إلى العلم يستلزم إحاطة بقوانين الدلالة في لغة العلم ، ثم يأتي بعد هذه الإحاطة ممارسة للغة فعلا في إطار المعارف العلمية ، و يصدق على ذلك قول عبد الرحمان سلامة : >> إن تطوير اللغة العربية و جعلها ملائمة للحضارة التكنولوجية و قدرة على المشاركة فيها لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الممارسة و استعمال العربية بصفة متكاملة في جميع القطاعات الوطنية سواء الفكرية منها أو التقنية << (1) .

(1) عبد الرحمان سلامة : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع - الجزائر : 1981 ، ص 59 .

الختام

يمكن أن نحمل نتائج هذا البحث في نقاط هي ، كالتالي :

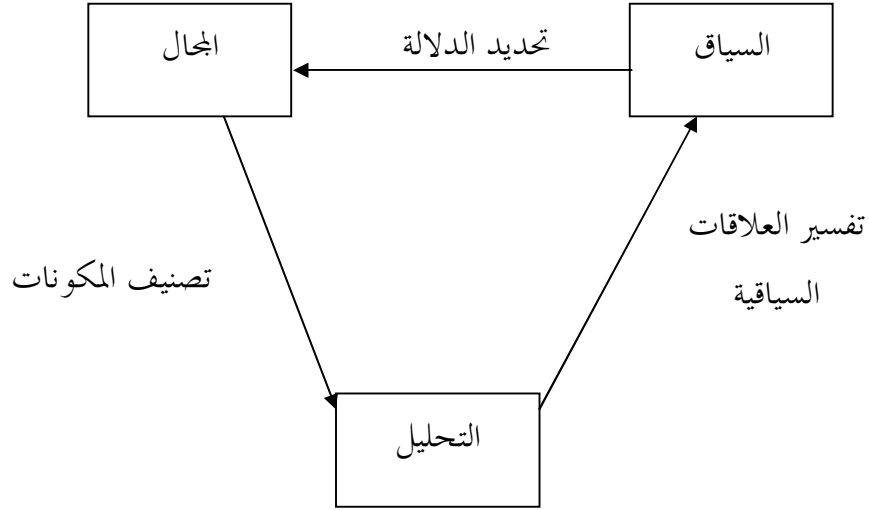
1. إن اللساني له دور كبير في دراسة اللغة العلمية ليس من جانب المصطلح فحسب بل من جانب التركيب أيضا ، و هو يستغل في ذلك وسائل دلالية أنتجها الدرس المطرد ، و بم أن ولوج الدلالين لهذا المجال كان نادرا ، فإن اللسانيات تفتقر - حاضرا - إلى نظرية خاصة بلغة العلوم .

2. الفرق بين المعنى و الدلالة نقطة هامة في بناء بحث دلالي ، و القول بعلم الدلالة يثبت الجانب اللساني من الموضوع ، فما يمنح الماهية اللسانية هو الدلالة : عمل الدال ، و أما المعنى فهو الطرف الثاني لهذا العمل أو الوظيفة ، و يقع الاختلاف في وجهة علم الدلالة من طرفين .
Ø أحدهما يركز على هذه الماهية اللسانية و مبدأه هو ثنائية فردينان دي سوسير و يدور حول اللغة وحدها .

Ø ثانيهما يأخذ بمفهوم المرجعية و مبدأه المثلث القاعدي لريتشارتز و اوغدن ، و يدرس علاقة اللغة بالعالم الواقعي .

3. يهتم علم الدلالة بظواهر : الترادف و الاشتراك ، و التطور الدلالي ، و علاقات السياق من خلال قيامها على مبدأ العلاقة بين الدال و المدلول ، و العرب قد بما لم يحرصوا العلاقات السياقية في النحو كما قيل عن نظرية النظم ، و إنما أضافوا على ذلك - دون تحديد دقيق - شروط المعجم و الصرف ، من خلال تحديدهم لاستعمالات المفردة بما يناسب معناها .

4. أكد الدارسون في أكثر من مناسبة على تظافر النظريات الثلاث : المجال الدلالي و السياق ، و تحليل المكونات في درس اللغة . و فيما يخص المدونة فإن المجال الدلالي لأي مصطلح هندسي ينظر إليه من خلال السياق ، و بعد أن يتحدد هذا المجال تستعمل شجرة المجالات في تعيين المكونات الدلالية الأساسية ضمن عملية التحليل ، و هذا بدوره يعمل على تفسير السياق الذي كان - بدءا - منطلق الدراسة و نلخص ذلك كما يلي :



5. مفهوم قيد الاختيار يلعب دورا رئيسا في تفسير الدلالة و الشذوذ في لغة العلم ، كما أنه يحدد نوع هذه الدلالة في الجملة . و وظيفته هذه تختلف عما يحدث في الأدب الذي يقوم في كثير الأحيان على تجاوز المؤلف لغويا و من ثم التقليل من شروط القيد في اختيار الكلمات داخل سياق واحد و من ثم التوسع في علاقات السياق و أفكار الشذوذ و نوع المعنى .

6. تناول مدونة ما آتيا يفرض صرف النظر عن التطور الزمني للمعنى ، و الاتجاه نحو بحث تأثير الأسلوب على هذا التطور ، و معلوم أن البلاغة - قديما و الأسلوبية حديث دراستنا جانبا من هذا الموضوع في إطار جمالية النص الأدبي ، و حركة المعنى إذاك نوع من المهارة الغنية لدى الكاتب . أما في لغة العلم فالأمر مختلف ، و لا يمكن أن نتصور بحثا أسلوبيا في مجال علمي دقيق لأن الأمر يتعلق بلغة خاصة ، تقوم حركة المعنى فيها على مبدأ التاريخ وحده ، أما النص العلمي فله قوانينه الدلالية الخاصة .

7. لا تنحصر مشكلة اللغة العربية في وضع المصطلح وحده ، بل في استعماله أيضا ، و قليلا ما تراعي المؤلفات العلمية والإدارات الرسمية الممارسة اللغوية في العلوم وإنما يقع الاهتمام على المصطلح وحده معزولا عن السياق . و الحالة أن المتكلم العربي في الرياضيات لا يراعي في خطابه المجال الدلالي للمصطلحات ، فتحدث لها إزاحات دلالية قد لا تظهر توا وإنما بالتحليل.

8. في لغة الهندسة مجالات ثلاثة تضم كل المصطلحات الواردة في الكتاب ، و هي :
الأجسام ، و المقادير ، و الحالات و تحت كل مجال من هذه تندرج مجالات أخرى اصغر و أكثر
تدقيقا ، و تحدد هذه التفريعات الهرمية العلاقات الدلالية من جهة و الفروق من جهة أخرى .
9. الجملة الهندسية وصفية في الأغلب . و لتحديد قانون الدلالة فيها يكون المنطلق من
الكلمة المفتاح فيها ، و هي المصطلح الأكثر أهمية - من حيث المعنى - و لغة الهندسة الوصفية
سيقت للتعبير عن الحالات لذا أمكن اعتبار كل مصطلح دال على حالة هندسية كلمة مفتاحا
للتركيب الوارد فيه .

10. تتحكم الكلمة المفتاح في الكلمة الأخرى وفقا لمفهوم التعليق النحوي و تفرض عليها
قيود اختيار مناسبة بناء على معناها المعجمي ، فالتساوي كحالة هندسية يستوجب أن يكون
الفاعل و المفعول به كلاهما مقداراً ما ، و لا يتصور أن يتساوى جسمان مثلاً . و لتحديد
السياقات الممكنة بناء على هذه القيود تستعمل شجرة المجالات الدلالية في تبين المكونات
الدلالية الأساسية لمصطلحات المعجم ثم ينظر في توفر شروط الكلمة المفتاح في هذه المكونات .
فمصطلح الانتماء مثلاً يفرض قيد اختيار على الفاعل و هو أن يكون <نقطة> . و المصطلحات
المتوفرة على هذا الشرط هي ما كان مكونها الأساسي (نقطة) ك رأس المضلع و طرف القطعة
المستقيمة و حرف المكعب ...

11. مساحة التعبير في الهندسة محكومة بقانون قيد الاختيار ، و الخروج عن هذا القيد لا
يغير في دلالة الكلمات - كما يحدث في لغة الأدب - و إنما يعدم الدلالة ، و يفقد التركيب
معناه . و كل ما يحدث من تصورات في ذهن السامع إنما هو حادث عن إزاحات دلالية
مصدرها نفسي يجعل للعبارة الشاذة معنى ما ، أما من الناحية النظرية و بالقياس إلى التفكير
المنطقي الذي تسعى الرياضيات إلى بناءه في ذهن الانسان بوساطة اللغة فإن الخروج عن قيد
الاختيار يعدم دلالة التركيب .

12. تنقسم مصطلحات الحالة الهندسية المتحكمة في الدلالة و عدهما إلى نوعين من حيث
الوظيفة :

نوع أول يصاغ على وزن (فاعل) و يدل على اشتراك الفاعل و المفعول به في الفعل
و تساويهما في القيام به أو الخضوع له ، و هذا التكافؤ يؤدي إلى اعتبار أن قيد الاختيار واحد

لكل طرف في الحالة الهندسية ، كما يؤدي إلى إمكان تبادل الوظائف النحوية بين المصطلحات المتوفرة على هذا القيد ، من ذلك : القياس ، و التساوي ، و التوازي
نوع ثان يتميز فيه الفاعل عن المفعول به ، حيث يكون لكل منهما قيد اختيار خاص ، و لا يسمح قانون الدلالة المعجمية بتبادل الوظائف النحوية كالانتماء ، و الحصر ، و الشمول .
13. العلاقة بين الدال و المدلول ثابتة في المصطلح الهندسي ، و هو بذلك أقرب إلى العلامة التي تحافظ على ماهيتها التواصلية بالاستقرار ، و هذه الوضعية تتضمن عدم وجوب ترادف أو اشتراك أو تطور دلالي آني في النص العلمي . و قد سجلت الملاحظة موضعين في الكتاب المدرسي حدثت فيهما حركة الدلالة و هما :

- الترادف بين التالي و التعاقب .

- تمييز نصف القطر بوحدة الطول ، و هذا يعني جعل نصف القطر مقدارا مع أنه في الحقيقة جسم قابل للقياس . و الأصل ان يقال طول نصف القطر هو ...
عدا هذين الموضوعين اتسمت الهندسة ببناء لغوي منطقي و متآلف ، يقوم على علاقات دلالية ثابتة تسهم في بناء عقل علمي خال من الغموض و التداخل .

14. قانون الدلالة في لغة الهندسة واحد . سواء تعلق الأمر باللسان العربي أو بلسان آخر .
و الأمر سيان في دلالة التركيب او شدوذ ، و في قيود الاختيار . و هذا الأمر دليل على كون اللسان الإنساني مهما كان عنصره قابل للاستعمال في مستويات مختلفة في الحياة و الاجتماع و العلوم و الفنون . و لكن تتعلق تلك القابلية بعناصر ثلاثة :
أ- قدرة المعجم على توفير أو إنتاج مصطلحات جديدة .

ب- الممارسة الدائمة لهذه المصطلحات . و لا يكون ذلك إلا بتنشيط البحوث العلمية الدقيقة باللسان الأصيل .

ج- الدرس اللساني محطة هامة في بناء نظام لغوي قادر على مواكبة تطور الحياة في جوانبها المختلفة ، ليس من حيث وضع المصطلح فذاك قد سبق ذكره ، و إنما في درس اللغة بوصفها نظاما متكاملا سواء في المعجم أم في التراكيب اللغوية و هذا للحفاظ على المنطق و الدلالة و الابتعاد عن الشذوذ .

15. لقد سبق الذكر في أكثر من موضع من هذه الرسالة إلى أن قانون الدلالة في لغة الهندسة لا يتعلق بلسان ما ، و إنما اتخذت العربية هنا نموذجا لوصف هذا القانون .

و معنى هذا أننا سنجد نفس الشروط و الظروف و قيود الاختيار تتكرر في الفرنسية و الإنجليزية مع اختلاف كامن في أنظمة الوظيفة : الصوت و الصرف و النحو . عدا ذلك فإن تغير لغة التدريس مثلاً لا يمس بنتائج هذا البحث ، كما لا يطعن في مقدرة العربية على التعبير العلمي ، و لكن الإشكال الرئيس هنا يقوم على قلة الممارسة ، و نقصد بذلك إلى عزوف المختصين في العلوم الطبيعية و الرياضة عن التأليف بالعربية و الأمر راجع إلى التكوين من جهة ، و إلى نظرة الريبة التي تحيط بالعربية من جهة أخرى . يقول محمد طيّب : >> يمكن اقتراح فرضية ثالثة تتمثل في إسناد العملية الاصطلاحية إلى رجل لغوي مستعمل في نفس الوقت << (1) . و لا بد أن هناك أكثر من ضرورة تدفع إلى القول بأن :

- التكوين العربي في لغة العلم .

- و الممارسة العربية في المجالات العلمية .

كفيلان بيعت الحياة في هذا اللسان ، و الإقامة على مبادئ الدين و الثورة و الوطن .

(1) محمد طيّب : وضع المصطلحات ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية - الجزائر : 1992 ، ص 43 .

قائمة المراجع العربية

- أحمد بن نعمان : التعريب بين المبدأ والتطبيق . الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع : 1981 .
- أحمد مومن : اللسانيات النشأة والتطور . ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر : 2002
- إخوان الصفاء : رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء . دار بيروت للطباعة والنشر : 1983
- ابن عقيل : شرح ابن عقيل . تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجليل - بيروت : 1989 .
- أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي : كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية . تحقيق عبد الله سلوم ، دم ، د ت .
- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : البيان والتبيين . تحقيق درويش جويدي ، المكتبة العصرية - بيروت : 2001 .
- أبو الفتح عثمان بن جني : الخصائص . تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية : 2000
- أبو منصور الثعالبي : فقه اللغة وسر العربية . ضبط وتعليق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت : 2002 .
- أبو نصر الفارابي : إحصاء العلوم . تحقيق عثمان أمين ، مكتبة الأنجلومصرية - القاهرة ، ط3 : 1968 .
- أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة . تحقيق لجنة إحياء التراث ، دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط7 : 1991 .
- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . عالم الكتب - القاهرة - ط3 : 1998 .
- تمام حسان : اللغة بين المعيرية والوصفية . عالم الكتب - القاهرة - ط4 : 2001 .
- جلال الدين السيوطي : المزهرة في علوم اللغة وأنواعها . ضبط محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية - بيروت : 1987 .
- خير الدين الزركلي : الأعلام . ط2 ، د ت ، دم .
- رمضان عبد التواب : التطور اللغوي . مكتبة الخانجي - القاهرة - ط1 : 1983 .
- زبير دراقي : محاضرات في فقه اللغة . ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ط2 : 1994 .

- الطيب دبة : مبادئ اللسانيات البنوية . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع -الجزائر- ط1990.
- عبد الرحمان بن خلدون : المقدمة .دار الكتب العلمية - بيروت ط1 :1993 .
- عبد الرحمان سلامة : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر : 1981 .
- عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية . الدار التونسية للنشر :1986 .
- عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة .تحقيق محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط3 : 2001 .
- : دلائل الإعجاز في علم المعاني .تحقيق عبد الرحمان هندراوي ،دار الكتب العلمية - بيروت .
- فايز الداية : علم الدلالة العربي .ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر : 1988 .
- كريم زكي حسام الدين : التحليل الدلالي لإجراءاته ومناهجه . دار غريب - القاهرة : 2000 .
- محمد سويسي : لغة الرياضيات في العربية ، دار القلم - تونس :1989 .
- محمد طبي : وضع المصطلحات .المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - الرغاية :1992 .
- محمد علي التهانوي :كشاف اصطلاحات الفنون . تحقيق لطفي عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة : 1963 .
- محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي .دار النهضة -بيروت ،د ت .
- ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ، ط1 : 1983 .

قائمة المراجع المترجمة :

- جون ليونز : علم الدلالة . ترجمة مجيد عبد الحليم المشطة ، فالح حليم حسين ، باقر كاظم حسين . مطبعة جامعة البصرة : د ت .
- ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة . ترجمة محمد كمال بشر ، مكتبة الشباب - القاهرة ، ط 2 : 1969 .
- فرانك بالمر : مدخل إلى علم الدلالة . ترجمة خالد محمود جمعة ، دار العروبة - الكويت ، ط 1 : 1997 .
- فردينان دي سوسير : محاضرات في الألسنية العامة . ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة : 1986 .

قائمة المراجع الأجنبية :

- J . J . Katz : La Philosophie Du Langage . PAVOT . paris . 1971 .
- Richards and Ogden : The Meaning Of Meaning . Redwood press limited . LONDON: 1923 .
- F . Palmer : Semantics . Cambridge university press . 2nd edition : 1981 .
- P . Guiraud : La Sémantique . presse universitaire de France . 6 ème édition : 1969 .
- Salim Chaker : Introduction à la sémantique , OPU Alger .
- L . Bloomfield : Language . Compton printing LTD , LONDON : 1970 .

قائمة المعاجم :

- ابن منظور : لسان العرب . الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة : 1891 م .
- أحمد بن فارس : مقاييس اللغة تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت - ط 1 : 1991 م .

قائمة الرسائل :

- رشيد بن مالك : السيميائية بين النظرية والتطبيق (رواية نوار اللوز نموذجاً) . رسالة دكتوراه دولة جامعة تلمسان ، الموسم 94/ 95 .
- عبد الله بوخلخال : التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية ق 3 هـ . رسالة دكتوراه ، إشراف محمود علي مكي ومحمود فهمي حجازي ، جامعة القاهرة : 1988 .
- خيرة عون : دراسة سيميائية في روايتي اللار و العشق و الموت في الزمن الحراشي . رسالة دكتوراه دولة . إشراف نور الدين السد ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة منتوري - قسنطينة . الموسم 2002 / 2003 .

قائمة الدوريات :

- عزمي إسلام : مفهوم المعنى دراسة تحليلية . حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية 6 : 1985 .
- يمينة بن مالك : الفكر الصوتي عند ابن سينا . مجلة الآداب ع 4 معهد اللغة العربية - جامعة قسنطينة ، س 1997 .
- عز الدين ميهوبي : وطن تائه (شعر) . مجلة الضاد . مجلة طلابية لمعهد الآداب و اللغة العربية - جامعة قسنطينة . العددان 10 و 11 : 1984 .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (المصطلحات التي أقرها المجمع) . مطبعة التحرير : 1962 .

فهرس المواضيع

مقدمة : أ - ط

مدخل : دور اللساني في لغة العلم 7 - 1

الباب الأول : مبادئ نظرية

الفصل الأول : اللغة و علم الدلالة 50 - 10

أ - في الماهية اللسانية للعلم : 21 - 01

أ - 1 - اللغة 12 - 11

أ - 2 - العلامة اللسانية و المثلث القاعدي 18 - 13

أ - 3 - اللسان لغة و كلام 21 - 18

ب - علم الدلالة 50 - 22

ب - 1 - الاهتمام بالمعنى في تاريخ علوم اللغة 23 - 22

ب - 2 - تعريف علم الدلالة 26 - 24

ب - 3 - المعنى و الدلالة : 33 - 26

الدلالة عند العرب و علاقتها بالمعنى 33 - 29

ب - 4 - المستويات الدلالية 50 - 33

ب - 4 - 1 - المستوى الصوتي 39 - 35

ب - 4 - 2 - المستوى الصرفي 40 - 39

ب - 4 - 3 - المستوى النحوي 43 - 40

ب - 4 - 4 - المستوى المعجمي 47 - 43

ب - 4 - 5 - المستوى السياقي 50 - 47

الفصل الثاني : الظواهر الدلالية محاور لعلم الدلالة 51

أ - الترادف 52

أ - 1 - أسبابه 54 - 53

أ - 2 - نتائجه 55 - 54

أ - 3 - الخلاف حول وروده 55

57 - 55	ب - الاشتراك اللفظي
59 - 57	ج - المصطلح
59	د - التطور الدلالي
64 - 62	د - 1 - أسباب التغير
66 - 64	د - 2 - تصنيف تغيرات الدلالة
67	هـ - العلاقات السياقية
43 - 67	هـ - 1 - العلاقات السياقية في الدرس العربي
79 - 73	هـ - 2 - تحليل بالمر و كاتز للعلاقات السياقية
81	الفصل الثالث : النظريات الدلالية
89 - 81	أ - المجال الدلالي
89 - 86	مبادئ في نظرية المجال الدلالي
89	ب - نظرية السياق
92 - 89	ب - 1 - السياق اللغوي
95 - 92	ب - 2 - السياق غير اللغوي
108 - 95	ج - تحليل المكونات
101 - 95	ج - 1 - المنطلقات و الأهداف
101	ج - 2 - ملاحظات على المكونات الدلالية
101	- المكونات الدلالية
102	- عمومية المكونات الدلالية
102	- المكون الدلالي له علاقة بالمجال
103	- المكونات الدلالية و التعريف
108 - 104	ج - 3 - مآخذ على النظرية
	الباب الثاني : دراسة دلالية في تركيب لغة الهندسة
139 - 110	الفصل الأول : المعجم
115 - 111	أ - حول الكتاب : (مع تطور لغة العلوم في العربية)

ب - المعجم :.....	115 - 133 (مختصرات المعجم 118)
ج - ملاحظات على المعجم	133 - 138
الفصل الثاني : قوانين التركيب الدلالية	139
أ - الكلمة المفتاح في التركيب	140 - 141
ب - تحليل الأمثلة	141 - 157
ج - نظرة عامة على التراكيب	157 - 161
د - المكونات الدلالية الأساسية	161 - 166
الفصل الثالث : الظواهر الدلالية في لغة الهندسة	167 - 182
أ - الظواهر الدلالية لها مصدر واحد	168 - 169
ب - مواضع الترادف و حركة الدلالة	169 - 176
ج - التطور الدلالي	176 - 182
الخاتمة	183 - 187
قائمة المصادر و المراجع	188
فهرس الموضوعات	192